وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تأثير التهديدات الأمنية المشتركة علي العلاقات الجزائرية التونسية من 2011 الي 2014

مذكرة متممة لنيل شهادة الماستر تخصص استراتيجية وعلاقات دولية

إعداد الطالب :

- مجدوب العمري

إشراف الأستاذ :

- غزال أحمد

السنة الجامعية: 1435 – 1436 هـ / 2014 – 2015 م

وش لقيتي من

شكر وعرفان

بعد الشكر والحمد الله على نعمته وفضلـــه وبعد الصلاة على رسول الله صلى الله ليه وسلم خاتم الأنبياء والرسل.

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى كل من :

الأستاذ الدكتور المشرف: **أحمد غزال**

على توجيهاته العلمية القيمة والتي كانت أفضل عون لي في إعداد هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نشكر كل من الأساتذة :

سليم عاشور .....

محمد شاعة.....

محمد بوضياف معلمي .....

على دعمهم لي في مضمار البحث العلمي

فهرس المحتويات

مقدمة **01**

1- مبررات اختيار الموضوع **02**

2- أدبيات الدراسة **02**

3- الإشكالية **07**

4- الفرضية **07**

5- الإطار النظري والمفاهيمي **08**

6 - المقاربة المفاهيمية..... **21**

7- المناهج المعتمدة في الدراسة **25**

الفصل الأول : تحديد طبيعة التهديدات الأمنية المشتركة

المبحث الأول: الإرهاب..... **29**

المطلب الأول : مفهوم الإرهاب **29**

المطلب الثاني : الإرهاب في تونس **31**

المطلب الثالث : تهريب السلاح **42**

المبحث الثاني: الجريمة المنظمة..... **47**

المطلب الأول: تعريف الجريمة المنظمة..... **47**

1 - العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب..... **48**

2 - التباعد بين جريمة الإرهاب والجرائم المنظمة..... 49

المطلب الثاني : الاغتيال السياسي في تونس **50**

المطلب الثالث : علاقة الأمن القومي بمقتضيات التنمية **59**

الفصل الثاني : مجالات التنسيق في العلاقات الجزائرية التونسية بعد 2011م

المبحث الأول : التعاون الأمني..... **65**

المطلب الأول : التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس..... **65**

1- إرهاصات التعاون مع تونس في كافة الميادين **66**

2- بدايات التنسيق الأمني بين تونس والجزائر..... **68**

3-النتائج لترتيبات التنسيق الأمني **75**

المطلب الثاني: تأمين الحدود المشتركة **78**

المطلب الثالث : مواجهة الخطر الليبي..... **84**

المبحث الثاني: الدعم السياسي..... **94**

المطلب الأول: الوضع السياسي العام في تونس..... **94**

1 - التناقض بين الإسلام السياسي والتيار العلماني **94**

2- الانسداد السياسي في تونس **100**

المطلب الثاني: مرافقة الجزائر لتونس في مسارها الانتقالي **103**

1 - الجهود الجزائرية..... **103**

2 - الانفراج وحدوث الانتخابات..... **109**

المبحث الثالث : الدعم الاقتصادي..... **114**

المطلب الأول : تقديم المساعدات المالية **114**

المطلب الثاني : تنمية المناطق الحدودية **119**

أولا: تكريس البعد الجهوى للتنمية في تونس..... **119**

ثانيا: تنمية الشريط الحدودي..... **122**

المطلب الثالث : معيقات التعاون الاقتصادي..... **127**

خاتمة **135**

قائمة المراجع **139**

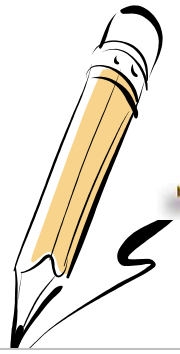

مقدمة

مقدمة :

زخرت الساحة السياسية العربية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلي 2014 بفيض من التطورات في الأحداث السياسية التي شهدتها الدول العربية بما يسمي بالربيع العربي، فالجزائر تعيش في محيط مغاربي حدودي لبعض الدول التي بدا فيها الحراك العربي وكان للجزائر في موقفها الدستوري الثابت الذي يقر صراحة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حيث ظل موقف الجزائر إزاء ما يحدث في الدول العربية التي داهمتها رياح التغيير محايدا لأبعد حد ، وكانت دولة تونس أولي الدول العربية التي مسها التغير والتحول السياسي والتي تعتبر دولة حدودية بالنسبة للجزائر ، وظلت تونس في بدايات انتقالها السياسي بعيدة كل البعد عن كل ما من شانه أن يتهدد بمسارها الانتقالي وحتي في علاقاتها مع الجزائر ، لكن سرعان ما تطورت الأحداث في البلد الجار اثر تزايد التهديدات الأمنية جراء الوضع السياسي المتأزم، مما قد يؤدي إلي وجود أخطار مشتركة حقيقية علي العلاقات الباحثين إلينسية، حيث تمثلت هاته التهديدات والأخطار في الإرهاب وكافة أشكال الجريمة المنظمة ، فسعت الجزائر للحفاظ علي علاقاتها بتونس التي توصف بالعلاقات الإستراتيجية والنأي بها عن إمكانية عدم استقرارها وتطورها بانعكاسات ارتدادية سلبية من جراء تكاثر واستفحال التهديدات الأمنية المشتركة .

1/- مبررات اختيار الموضوع :

1.1-المبررات الموضوعية :

تعتبر الدراسة التي بين أيدينا محاولة لفهم مستقبل العلاقات الجزائرية التونسية مع تزايد التهديدات الأمنية المشتركة في ظل الظروف الإقليمية المعقدة ، ومدي تامين المصالح المترابطة بين البلدين بعد التغيير الذي داهم دولة تونس .

1. 2-المبررات الذاتية :

لا يخل أي بحث علمي من رغبة ذاتية تدفع إلي انجازه ولعل ما يدفعني إلي معالجة هذا الموضوع هو رغبتي المتمثلة في رؤيتي لتطور العلاقات الجزائرية التونسية وازدهارها لوجود روابط تاريخية تجمع بين البلدين التي منها أحداث ساقية سيدي يوسف حينامتزجت الدماء الجزائري مع الدماء التونسي إبان الثورة التحريرية ضد المحتل الفرنسي.

2/- أدبيات الدراسة :

تطرق عديد الباحثين إلي العلاقات الجزائرية التونسية من الناحية التاريخية وخاصة إبان الثورة التحريرية الجزائرية وبعد استقلال الجزائر فشملت روح التعاون في إطار علاقات تاريخية لكنها لم ترقي إلي مستوي العمق التاريخي بين البلدين، لكن ما حدث بعد سنة 2011 من تحولات في تونس كانت في بدايتها طبيعية لكن سرعان ما تسارعت الأحداث في هذا البلد الجار ، وبروز عديد المخاطر الأمنية التي ستؤدي إلي تقويض المسار الانتقالي بتونس ، وانتقال تأثير التهديدات الأمنية علي مستوي

العلاقات الجزائرية التونسية في ظل التحول السياسي لتونس ،فموضوع دراستي المعنون بتأثير التهديدات الأمنية علي العلاقات الجزائرية التونسية من 2011 إلي 2014 لم تكن فيه مواضيع بحث كثيرة ، لكن اطلعنا علي بعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع وهي كالأتي :

دراسة للطالب " **عمر سعداوي** " في الدراسات الأمنية والإستراتيجية معنونة ب "الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الجديدة التحديات والبدائل "بحيث تناول خلالها الطالب في **الفصل الأول** التأصيل النظري والمفاهيمي للأمن القومي .

– أما في **الفصل الثاني** تطرق فيه إلي التحديات الأمنية للجزائر في ظل التحولات الإقليمية الجديدة الذي احتو ي مطلب من مطالب هذا الفصل بعنوان صعود التيار السلفي في تونس والهاجس الأمني الإقليمي ، لكن اقتصرت ها ته الدراسة علي تخصيص مطلب ويمكن انه يخدم موضوعي ولو بنسبة قليلة لأنه تطرق إليه الطالب في ما يتعلق بالأمن الإقليم يحيث يجمع غالبية الباحثين في الدراسات الأمنية والإستراتيجية علي انه هناك اختلاف بين الأمن القومي والإقليمي.

_ أما في ما اتصل **بالفصل الثالث** فعنونه بالمقاربات الأمنية المطروحة إقليميا بين بناء الأمن وبناء التهديد .

وهناك دراسة للطالب" حسام حمزة "موسومة ب "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"،حيث تناولت في الفصل الأول المقاربة المفاهيمية والنظرية للأمن القومي وذلك

من خلال التطور التاريخي لمفهوم الأمن في ظل النظريات المطروحة بين الوضعية وما بعد الوضعية مرورا بالمفهوم الموسع للأمن ،أما في الفصل الثاني فقد ركز على الدوائر الجيوسياسية البرية المرتبطة أساسا بالدائرة المغاربية والإفريقية ،وأضاف خلال هذا الفصل كيف يمكن للجزائر مواجهة هذه التهديدات على مستوى الدائرتين.

_ أما **الفصل الثالث** فقد اقتصر على الدائرة الجيوسياسية المتوسطية للأمن القومي الجزائري والبعد الأمني للعلاقات الجزائرية–الأوروبية والجزائرية– الأطلسية.

_ إلى جانب هذا هناك مقال صدرفي16 أوت 2014 في الموقع الالكتروني برابط التالي :

http://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/8/16/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%88%D9%85%D8%B9%D8%B6%D9%84%D8%A9%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF

تاريخ الاطلاع 12 افريل 2015

للباحث عبد النور بن عنتر بعنوان" الجزائر ومعضلة تأمين الحدود "، حيث تعرض في جزء من مقاله للحدود الجزائرية التونسية والدعم الجزائري لتونس في كافة المجالات كما نجد مقال الأستاذ إبراهيم منشاوي الذي يحمل عنوانه " توجه حذر : الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس " علي الرابط التالي :

.المركز العربي للبحوث والدراسات، http://www.acrseg.org/36851 تاريخ الاطلاع 10 افريل 2015

وتناول المقال الموقف الجزائري إزاء ما يحدث في تونس ، حيث تطرق أولا إلي الموقف الجزائري من الثورة التونسية وفرعه إلي ثلاث تفريعات ، وتعلق التفريع الأول بالخوف من تصدير الثورة التونسية ، أما الثاني اتصل بالفراغ الأمني في تونس وتأثيره علي الحالة الأمنية بالجزائر ، وارتبط الفرع الثالث بالخوف من تكرار سيناريو عام 1992 فالجزء الثاني كان بعنوان الجزائر ووصول الإسلاميين إلي السلطة " حزب النهضة التونسي " وهو الأخر تضمن ثلاث فروع ،فالأول له علاقة بحاجة الجزائر لأن تلعب دورا إقليميا في المنطقة ،أما الثاني كان ذا صلة بالحاجة إلي التنسيق المشترك من اجل مواجهة التحديات الإقليمية وخاصة في ظل التردي الأمني الواضح في الحالة الليبية ، وثالثا اقتصر بالعمل علي تقوية الجبهة الداخلية والاستمرار في السلطة من خلال إرضاء الاسلاميين وذلك بفتح قنوات الحوار والتعاون مع القوي الإسلامية بتونس أما الجزء الثالث اقترن بالجزائر وتطورات الأوضاع التونسية ووصول نداء تونس للحكم ومن هنا وضع أستاذ إبراهيم منشاوي تصورين لمستقبل العلاقات الجزائرية التونسية على النحو التالي:

- **السيناريو الأول:**

استمرار العلاقة على نهجها الحالي؛ بما يعني بقاء العلاقات علي حالها أي تراوحها بين علاقات الشد والجذب، بسبب ما تعانيه تونس من عدم استقرار

الأوضاع الأمنية فيها، وخير دليل على ذلك توتر تلك العلاقات على خلفية اغتيال تسعة

جنود على الحدود التونسية الجزائرية، بأيدي مسلحين في جبل الشعانبي بولاية القصرين في أغسطس 2013، حيث أشارت بعض وسائل الإعلام التونسية إلى أن الجزائر تتحمل مسئولية العنف الذي تتعرض له تونس، وهو ما استدعى ردًا جزائريًا بالنفي وطلب تحري الدقة، خاصة أن مثل تلك الأنباء قد تصل بالعلاقات الإستراتيجية بين البلدين إلى مراحل حرجة من منطلق خطورة الاتهامات التي تروجها بعض وسائل الإعلام التونسية. ولكن عبرت الدولتان تلك المرحلة من التوتر إلى العمل سويًا نتيجة للأخطار الإقليمية الكبيرة التي تتهددهما، وخاصة التشظي الأمني وانتشار الميلشيات الإرهابية في الأراضي الليبية، ومن المعلوم أن الدولتين بصدد توقيع اتفاقية تعاون عسكري وأمني لمواجهة التحديات الأمنية والإرهابية.

- **السيناريو الثاني:**

ازدهار تلك العلاقات؛ ويرتبط هذا السيناريو ببعد إقليمي أخر ألا وهو تفعيل الاتحاد المغاربي في الفترة القادمة، حيث تم التطرق إلى هذا الموضوع في اللقاء الأخير بين بوتفليقة والسبسي على خلفية زيارة الأخير للجزائر، ولكن تفعيل الاتحاد يرتبط بإزالة الخلافات العالقة بين الجزائر والمغرب على خلفية قضية الصحراء الغربية، وبالتالي إذا حُلت تلك المشكلة لأمكن تطوير العلاقات على مستوى الاتحاد وكذلك الثنائية أيضًا بين دول المغرب العربي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وهذا مرهون بإرادة هذه الدول، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة النظر إلى تجربة عربية ناجحة أخرى، وهي تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

3/- الإشكالية :

- إلي أي حد ستعزز إمكانية مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة لتجاوز تداعيات المخاطر التي تتهدد بالعلاقات الجزائرية التونسية ؟

وهذه الإشكالية تقتضي إثارة مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

-ما طبيعة التهديدات الأمنية علي العلاقات الثنائية بين البلدين ؟

- ما هي مجلات التنسيق في العلاقات الجزائرية التونسية بعد سنة 2011 ؟

4/- الفرضية :

- يفرض تطوير وتنويع العلاقات الجزائرية التونسية علي تحصين امن البلدين من التهديدات الأمنية والمخاطر المشتركة التي تتهددهما في كل الاتجاهات .

والفرضية العامة تستلزم فرضيات جزئية لموضوع الدراسة فهي كالتالي :

-تكمن الخطورة في الطبيعة المعقدة للتهديدات الأمنية المشتركة علي امن البلدين

- تفرض الحالة المتمثلة في تراجع الأمن الذي هو أساس لبناء وتطوير كافة مجالات التعاون بالتنسيق أمنيا بين الدولتين

5- الإطار النظري والمفاهيمي :

5-1. مقاربة الأمن القومي :

5-1-1. مفهوم الأمن القومي:

تأثر مفهوم الأمن القومي بالتطور الحاصل في البيئة الدولية والإقليمية ونتج عن هذا توسيعا لمفهومه بما يتوافق ومتطلبات كل امة في حقبة زمنية معينة مما أدي إلي تعدد تعاريفه من قبل الباحثين والدارسين في نظرية الأمن القومي في حقل العلاقات الدولية ،فنجد من يعرفه علي انه القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتَّي المجالات في مواجهة المصادر التي تتهدَّدُها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة" [1]وكذلك هو الحفاظ عل سيادة الدولة واستقلاله امن التهديد المباشر وغير المباشر، فمفهوم الأمن القومي ارتبط خاصة في ظل التسلح النووي بأمن الدولة أو مجموعة من الدول وأصبح مرتبط بقدرة المجتمع البشري على تطوير مظاهر الصراع.وتطور مفهوم الأمن الوطني حيث ظهر في ق19 أين ارتبط بالدول الاستعمارية الكبرى ونشوء مفهوم الأمن الاستعماري ثم تطور هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية عندما استخدمتها الولايات

---

[1]- ***زكريا حسين،الأمن القومي***، http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml تاريخ الاطلاع 15افريل 2015

المتحدة الأمريكية عند حصولها على السلاح النووي ،أين تم الربط بين مسائل الأمن والاعتبارات الاقتصادية والسياسية،ثم عرف توسعا مع التطور الحاصل في الاتصال وتطور التحريات وتشابك المصالح.أما موسوعة العلوم الاجتماعية فتعرف الأمن الوطني هو قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية وصيانة سيادتها ذاتيا انطلاقا من قدراتها الدفاعية[1]ويرتبط الأمن القومي بالمعطيين رئيسيين التهديدات و الانكشاف يقول إنه يرى **بوزان** لما تكون للمرء فكرة عن طبيعة التهديدات والانكشاف الخاصة بالموضوع الذي تستهدفه عندها يمكن أن يعطي معني للأمن القومي كمشكلة سياسية فالأمن يعكس عملا لتهديدات والانكشافات سويا،أنه يمكن سياسة الأمن القومي إما أن تتجه نحو الداخل لتخفض من انكشاف الدولة نفسها وإما نحو الخارج لتنخفض من التهديد الخارجي بالتصدي لمصادره[2] ونجد أن التهديدات من الصعب التمييز الخطير منها وتلك التي تظهر كنتيجة الحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية.وإذا أخذنا الحالة الأمنية في دول الجنوب نجد أن المفهوم التقليدي ضمن المقاربات التقليدية للأمن القومي قد تغيرت، وهذا ما نجده في الدراسة التي قام بها الباحث الفلسطيني يزيد صايغ حول الدول النامية أين وضع أبعاد موسعة للأمن بما فيها القيم الوطنية،البقاء والوحدة الترابية،سلامة السكان والمجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي نجد أن التهديدات

[1]– محمد غربي ، الدفاع والأمن،**مجلة العالم الاستراتيجي**،العدد3،2008،ص 12و13

[2]–عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري**،الجزائر:المكتبة المصرية،2005،ص16

العسكرية ليست هي الوحيدة فقط بل أصبحت تمثل غير العسكرية [1]،وهناك من يري أن الأمن القومي يقوم وفق قاعدة السيولة في الأوضاع والمواقف أي حسب الظروف التي فيها الدولة إلي جانب المبادئ التي تعمل فيها[2] فالأمن الوطني هو مسؤولية الدولة في المقام الأول وهو أكثر المستويات ضعفا في حالة الدول الصغيرة من ناحية،وأكثرها فعالية لأنه يعتمد على القوة الذاتية للدولة وعلى قراراها السياسي مثل أمريكا التي ترفض ترك أمنها لدولة أخرى أو للتنظيم الدولي أو لتحالف دولي معين[3] ويعد الأمن القومي مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة فيه على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان،أي إنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي [4]،فالأمن القومي حسب فرانك سيموني هو جزء من السياسة الحكومية الذي يخلق الظروف القومية والدولية اللازمة لحماية وتوسيع القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الحاليين أو المحتملين [5]وكذلك يعرف الأمن القومي علي انه القدرة علي حماية الدولة من الأخطار الداخلية والخارجية الطبيعية منها والمفتعلة وإعداد الدولة وتجهيزها للتجاوز والتصدي لأي تهديد مستقبلي

---

[1]–عبد النور بن عنتر ،"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"،**مجلة السياسة الدولية**، العدد160،افريل2005،ص57

[2]–محمد نعمان بلال،**الإستراتيجية والدبلوماسية**،بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2004،ص94

[3]– خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد11سبتمبر**، رسالة ماجستير ،جامعة باتنة ،2008،ص30

[4]– خير الدين العايب،**الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،1995،ص8

[5]– سيد احمد قوجيلي ،"تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"،**مجلة دراسات إستراتيجية**،العدد 169،2012،ص11

وحسب روبرت مكنمار وزير الدفاع الأمريكي فالأمن القومي يعني التنمية سواء منها الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونه [1]وتلك العلاقة الوطيدة بين الأمن والتنمية فهو التنمية وبدون تنمية لا يوجد امن وان الدول التي يظل فيها معدل النمو الغير مواكب لاحتياجات المجتمع وبالتالي هذه الدوللن تظل أمنة [2]فالأمن القومي يعني سيادة الأمة علي أرضها وثرواتها وتوفير حالة من الاطمئنان لأفراد المجتمع ضد أي تهديد خارجي ،فارتباط الأمن بصفة القومية يحيل مباشرة إلي ضرورة وجود الأمة الدولة الواعية لسيادتها والواعية لأشكال التهديدات الممكنة الآتية من دول أخري سواء كانت مجاورة أو بعيدة وهذا يعني افتراض إن العلاقات بين الدول هي في احد أوجهها علاقات تنافر يكون فيها الاعتداء احد الإشكال الممكنة[3] ويتصل كذلك بقدرة الدولة علي حماية مواطنيها وتحسين كل من نوعية الحياة والرفع من مستواها[4]وبما أن الدول هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية والقضية المركزية للدول هي البقاء ووحدة الأراضي القومية ومؤسساتها وحرية العمل للحفاظ علي هذه المصالح الجوهرية ثم ازدهار الدولة ومواطنيها ولنا مثال في ذلك حين بدأت هيئة المصالح القومية الأمريكية بعبارة الأمن القومي التقليدي من إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحب العالمية الثانية

[1]–فايز محمد الدويري، **الأمن الوطني**،ط1، الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع،2013،ص68

[2]– هايل عبد المولي طشطوش،**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**،ط1،الأردن:دار حامد للنشر والتوزيع،2012،ص29

[3]– مدحت أيوب،**الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11سبتمبر 2001**،ط1،مصر :مكتبة مدبولي ،2003،ص73

[4]– رضا هميسى،**الإعلام الجديد بين حرية التعبير وحماية الأمن الوطني**،دراسة قانونية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،ص23

بشعار"لنحافظ علي الولايات المتحدة كأمة حرة بمؤسساتنا وقيمنا الأساسية سليمة"،أماالنص المعاصر فيقول :"لنحمي ونطور رفاه الأمريكيين في أمة حرة وآمنة وبهذا هناك إقرار تام للرخاء كمصطلح جديد في الأمن القومي إضافة إلي البقاء والأمن كأهداف جوهرية [1] ومن خلال التعاريف العديدة للأمن القومي يمكن القول انه هناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن القومي هما:

أ- **المدرسة الإستراتيجية :**

تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية، وعلى مفهوم القوة باعتبارها المقدرة على التحكم في تصرف الأطراف الأخرى، ويرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الإنسان على عقل الآخر ، وتشمل كل العلاقات الاجتماعية، وهي العنصر الأساس في تفسير العلاقات الدولية[2] ،أما جونس باينيز John Spanies فيحصر مفهوم القوة في القوة العسكرية، كما نجد أن

[1]– نسيم بلهول،"تحولات الأمن العالمي في حقبة من الطفرة في الشؤون العواتصالية "،**مجلة الرائد المغاربي** ،السنة الثانية ، العدد السادس ،مارس 2013،ص2

[2]–نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة** ، رسالة دكتوراه منشورة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية ، 2003م) ، ص 12

موسوعة العلوم الاجتماعية، تعرف الأمن الوطني بأنه: " قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية "، أما بيركو فيتز Berko Wits و بوك Bock فيعرفانه بأنه " قابلية الدولة لحماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية " أما إدوارد عازار Edward Azar فيضع سبعة عوامل لتحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات العسكرية وهي:

1- التفاعل والوحدة بين السياسة الخارجية و سياسة الأمن والدفاع.

2- الخطط الإستراتيجية والعقيدة العسكرية.

3- مخصصات الدفاع.

4- إدراك مصادر التهديد وتحليلها.

5- القدرات الأمنية.

6- أنظمة التسليح وتقييم الاختيارات.

7- التحالف والتعاون الإستراتيجي .

ب – المدرسة المعاصرة (التنموية) : يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما أيضًا على التهديد الداخلي، ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية... وتقوم هذهالمدرسة على اتجاهين أساسين هما : أمن الموارد الحيوية والإستراتيجية والتنمية الاقتصادية.

_ ويعرف لورانس كرانس Laurence Kranse و جوزيف ناي J.Nayالأمن الاقتصادي بأنه: " غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية ". كما يمكن إضافة قدرة الدول على رسم سياساتها الاقتصادية دون املاءات خارجية، وهو ما عبر عنه هولسنHolsen وويلبروك Waelbrock بمصطلح السيادة الاقتصادية التي تعني " القدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من أدوات السياسة في المجال الاقتصادي "[1].

أما روبرت ماكنمارا Robert Mac Namara فيرى أن الفقر والتخلف هما عاملان أساسان للعصيان والتمرد بخاصة في الدول النامية، حيث عرف الأمن بأنه : " يعني التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح، بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءًا منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية، بالرغم من أنه قد يشمل ذلك، والأمن ليس هوالنشاط العسكري التقليدي بالرغم أنه قد يحتوي عليه. إن الأمن هو التنمية. ومن دون تنمية فلا محل للحديث عن الأمن "[2] ،ويلاحظ الدكتور وليد عبد الحي أن الالتزامات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي هي العامل الأنسب لتفسير حركة الصعود والهبوط في سلم

---

[1]– بهجت قرني ، من النظام الدولي إلى النظام العالمي، **مجلة السياسة الدولية** ،العدد 161 القاهرة : 2005م ، ص 43

[2]– جوزيف ناي ، **القوة الناعمة : وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ، ترجمة د– محمد توفيق البجيرمي ، الرياض : العبيكان للنشر، 2007م ، ص 14 .

القوى الدولية، ونتيجة لأهمية دور المتغير الاقتصادي في تحديد اتجاه و سرعة الحركة، اندفعت الدول إلى استثمار الطبيعة، لضمان مكان أفضل على سلم القوى[1].

_ أما الدكتور أمين هويدي فقد قدم تعريفًا للأمن القومي قائماً على أساس الإجراءات التي تتخذها الدولة لحماية أمنها، فالأمن هو" الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية " [2].بهذا المعنى فإن الأمن القومي يشمل الأمن العسكري.

_ أما الدكتور علي الدين هلال فيعرفه انطلاقا من القدرات الكفيلة بمواجهة التهديدات فهو: " تأمين الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخليًا وخارجيًا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية " [3]. ويعرف الدكتور مصطفى علوي الأمن القومي بأنه: " مفهوم كلي يقصد به القدرة على كفالة الحماية الكلية لذلك المجتمع السياسي الوطني من أية أخطار أو تهديدات أو تحديات تجابهه من الداخل أو من الخارج بحيث يعيش ذلك المجتمع في حالة اطمئنان من الخوف "[4]

---

[1]– حسن أبو طالب، هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية ؟، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 161 القاهرة : 2005م ، ص 198

[2]– ودودة بدران، **الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد** ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1994م ، ص 31 .

[3]– المرجع نفسه،ص29

[4]– حسن أبوطالب ،مرجع سابق،ص199

5-2. علاقة الأمن القومي ببعض المفاهيم القومية:

5-2-1. مفهوم المصلحة الوطنية:

مفهوم واقعي تكرس في الزمن الوستفالي،وارتبط بنشوء الدولة الحديثة ويحمل المفهوم تعاريف عديدة امتزجت بمفاهيم أخرى كالقوة والأهداف الوطنية،حيث نجد أن المصلحة الوطنية المعرفة بالقوة ترمز إلى البحث عن القوة بما يضمن البقاء[1]،فتضارب المصالح القومية للدول يعبر عن الصراع على القوة،والقوة هي القدرة على ضمان مصالح الدولة ولوفي حدها الأدنى المتمثل في الوحدة الإقليمية والاستقلال والبقاء كما يرى وولفرز، وطالما أن العالم مقسم إلى وحدات قومية فالبقاء يعني وحدة أراضي الدولة مؤسساتها السياسية وثقافتها الوطنية [2] فالمصلحة الوطنية المعرفة بالقوة هي تعبير عن مكانة الدولة

في التوزيع العالمي أو الجهوي للقوة في عالم تتشابك فيه المصالح ،يتناقله رجال الدولة كمفهوم دائم يضمن سلامة الأمة [3] ذلك يرتبط مفهوم المصلحة الوطنية بالأهداف الوطنية للدولة باعتبارها القيمة المركزية المعرفة لمصالح الدولة الأخرى والتي تبرزفي منحى كبير منها في أهداف الدولة،فالهدف العام للدولة هو حماية السيادة الإقليمية ودعما

---

[1]- عبد الناصر جندلي،**التنظير في العلاقات الدولية** الجزائر،دار الخلدونية، 2007 ص156 .

[2]- جيمس دورتي،روبرت بالتسغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،ترجمة: وليد عبد الحي ،الكويت،المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،ط1985 .، صص 61 80

[3]-روي مكيردس،**مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**،تر:حسن صعب، بيروت،المكتبة الأهلية، (1961 ص 46

لأمن الإقليمي من خلال المحافظة على الكيان الإقليمي والسعي إلى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم أو المصالح التي تعتبر حيوية لأمن الدولة[1]يعبر الهدف العام للدولة السابق للذكر على قاعدة الهرم في سلم ماسلو المحدد لتراتبية المصلحة الوطنية لدولة ما والمشكل من خمس مراتب ثانيها يتمثل في المصالح الحيوية من خلال سعي الدولة إلىتنمية مقدراتها وإمكاناتها من القوة بما يضمن استكمال المشروع الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وزيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة،والذي يؤدي إلى انتقال المصلحة الوطنية إلى المرتبة الثالثة " الأساسية " والتي تتبلور في بروز الدولة كقوة جهوية أو إقليمية والمرادفة لمفهوم التوسع ،والذي يحاول تغيير الوضع القائم أو المحافظة عليه في حالة توافقه وتوجهات الدول كما يؤكده ولفرز.

5-2-2. القوة:

يمكن تعريف القوة على أنها "القدرة العامة لدولة ما على مراقبة سلوك الدول الأخرى"[2] فالقوّة تعرف لأية دولة بعدة عناصر ودورها في محيطها الإقليمي أو حتي علي المستوي العالمي ، إذ أن قوّة الدولة وقدرتها على لعب دور مؤثر ومن ثم جعلها دولة كبيرة نابع في الأصل من مجموع العناصر الأساسية :

أ. **العنصر الديمغرافي** : للعنصر البشري دوره في التأثير في قوّة الدولة ولكن بصور

[1]–إسماعيل صبري مقلد،**العلاقات السياسية الدولية** ،القاهرة،المكتبة الأكاديمية،ط 5 ،1991،ص ص130 131

[2]– مفهوم القوة في العلاقات الدولية، http://ikhlef.yolasite.com تاريخ الاطلاع:23افريل2015

متباينة فالتعداد البشري و توزيعه عمرياً وجغرافياً وما يتبع ذلك من مؤشرات للتنمية البشرية وتحويل القدرات إلى أدوات قابلة للصرف في مجال التأثير في الدول الأخرى، إلى جانب الدخول في محاور الاستقرار السياسي وأداء النظام السياسي ومؤشرات الوحدة الوطنية للدولة

ب. **الاقتصاد:** وهو وسيلة هائلة الأهمية في بناء حجم الدولة التأثيري، وذلك بعد أن أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول، لا تؤثر فحسب، على رفاهية الشعوب وإنما على أمن الدول واستغلال قراراتها أيضاً.

ج. **القوّة العسكرية:** إن المهام التي أوكلتها الدول إلى القوّة العسكرية والنتائج التي ترتبت على ذلك جعلتها أكبر وسائل القوة وأضخمها. إذ أن فشل القوّة الاقتصادية قد يؤدي إلى الفقر والعوز، بينما يعني فشل القوة العسكرية الاحتلال وضياع السيادة وفقدان القدرة على صيانة الموارد وضعف مقومّات حماية الأفراد وبالتاي موت الدولة بالمفهوم الاجتماعي والقانوني والواقعي.

د. **القوة الاستخباراتية:** وتعني قدرة الدولة على جمع المعلومات الخاصة بقدرات الأطراف الأخرى ونواياها وخططها وتحركاتها ذات العلاقة بمصالح هذه الدولة. وتتجاوز هذه القوة حدود الاستطلاع والتنصت وتجنيد العملاء والجواسيس إلى تنفيذ عمليات الاغتيال والاختطاف والتوريط والتهريب والاتجار بالسلاح. بل وربما

تذهب هذه القوّة إلى مجالات أوسع لتشمل الصفقات الأمنية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجيّة.

هـ. **الوسائل الدبلوماسية:** كون السفارات لم تعد تضم عدداً من الدبلوماسيين فقط، إنما ينضم إليها الملحقون التجاريون والثقافيون والإعلاميون والعسكريون وعناصر الاستخبارات، وهؤلاء كلهم يعملون في إطار أدوات القوّة في بلدانهم[1]

5-2-3. الإستراتيجية:

وفي إطار الدولة فان الإستراتيجية تعني توظيف أدوات معينة للقوة لبلوغ الأهداف السياسية التي تنشدها الدولة بالتعاون أو التنافس مع أطراف أخري تسعي نحو أهدافها الخاصة ، ويمكن أن تكون الأهداف متضاربة وتتضمن البنية والمعايير لوضع مخطط أكثر تفصيلا للمديين الطويل والقصير ،وان الافتراض الأساسي للإستراتيجية من منظور وطني هوان كل دولة قومية وكل الأطراف ما دون الدولة لها مصالح تحاول حمايتها بأفضل مالديها من قدرات[2] وإن دور الإستراتيجية يتمثل في ضمان متابعة هذه المصالح وحمايتها وتعزيزها بطريقة متناغمة وهذا يتحقق بتطبيق أدوات القوة علي أهداف محددة لخلق تأثيرات إستراتيجية لدعم التوجه المرتكز علي دليل السياسة ، فالإستراتيجية في جوهرها تدور حول الخيارات، وتعكس صورة مفضلة لحالة مستقبلية ،وتحدد أفضل السبل

[1]– عمر الحضرمي،" الدولة الصغيرة : القدرة والدور ، مقاربة نظرية"،***مجلة المنارة***،المجلد19،العدد4، ماي 2013

[2]– هاري ار يا رغر، **الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين** ،تر:راجح محرز علي،ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2011،ص38 39

للوصول إلي تلك الصورة ، وبذلك فان الإستراتيجية تواجه خصوما وحلفاء وأطراف أخري ،والإستراتيجية ليست وسيلة إدارة الأزمات بل هي إلي حد كبير نقيض إدارة الأزمات فالإستراتيجية خطة استباقية توقعية ،وتعرف مستويات الإستراتيجية بأنها مرتبطة بالعنصر العسكري للقوة داخل الدولة كالتالي :

الإستراتيجية العليا : هي إستراتيجية شاملة تلخص الرؤية الوطنية لتطوير وتطبيق وتنسيق جميع أدوات القوة الوطنية بقصد تحقيق الأهداف الإستراتيجية الكبرى وتشمل حماية الأمن القومي وتعزيز ازدهار الاقتصاد الوطني ،ونشر القيم الوطنية وقد تكون الإستراتيجية العليا معلنة وقد تكون مستترةإستراتيجية الأمن القومي:هي فن وعلم تطوير وتطبيق أدوات القوة الوطنية والتنسيق فيما بينها منها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية لتحقيق أهداف الأمن القومي[1].

وتعتبر أجهزة الأمن التي لها القوام على كفالة الأمن والاستقرار ، وبحسبانها ركيزة للتنمية والتقدم في المجتمع ، ذلك أن الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يوجد امن، إضافة إلى ذلك ، فان الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها على الساحتين الإقليمية والدولية فرضت نفسها وبشكل حتمي على ارض الواقع ، واقتضت بالضرورة مواجهة ما أفرزته من مشكلات لها انعكاسات على الأمن بدرجات متفاوتة فضلا عن مواجهة الجريمة المنظمة في سائر صورها وأشكالها ودرجاتها بأسلوب علمي يواكب النمط العلمي المتخصص الذي ترتكب به الجريمة سواء في جانبه المتعلق

[1]– المرجع نفسه،ص 40 46

بفكرة الجريمة ذاتها أو في طريقة ارتكابها ووسيلة إتمامها خاصة ما يعرف بجرائم خارج النطاق ،وجرائم الإرهاب التي أصبحت ظاهرة خطيرة تهدد وجود الدول في ذاتها ومما لا شك فيه ، أن مواجهة تلك المخاطر والتحديات تتطلب صياغة خطة لها أبعادها ومحاورها الإستراتيجية التي تتميز بالثبات والاستقرار النسبيفالإستراتيجية العليا تعد أمن قومي شمولي والتنمية المستدامة .

6 /- المقاربة المفاهيمية:

1.6- الأمن القومي الجزائري:

6-1-1. أسس العقيدة العسكرية الجزائرية :

تقوم العقيدة العسكرية الجزائرية علي عناصر أساسية حيث تتمثل في تامين وحماية الحدود والحفاظ علي وحدة وسلامة التراب الوطني و السهر علي حماية المجال الجوي والميدان البحري ، وبناء الدفاع الوطني علي مقاربة الدفاع الشعبي القائم علي التفاف المجتمع الجزائري حول مؤسساته السياسية المدنية و العسكرية ، والدفاع الوطني القائم علي تقوية أواصر الالتفاف الشعبي حول الجيش لتحقيق الدفاع انطلاقا من مسلمة الدفاع بسبب الخصوصيات الجيوسياسية والتاريخية التي جعلت الجزائر محل أطماع القوي الكبرى في العالم ، إلي جانب هذا تحاول المؤسسات ذات الاختصاص تعزيز التعاون

الإقليمي والعالمي في إطار تحقيق الأمن والدفاع وترقيتهما ، فدولة الجزائر تتبني الخيارات الدفاعية علي خيارات الحرب الهجومية [1]

6-1-2. ركائز الأمن القومي الجزائري :

يمكن القول أن عوامل كل من التاريخ والجغرافيا والإيديولوجيا أو المشهد السياسي الداخلي للجزائر وكذا التطورات الحاصلة في البيئة الدولية كان لها تأثير واضحا على هذه العقيدة منذ الأيام الأولى لاستقلال الجرائر.

البعد التاريخي : كان للاحتلال الفرنسي للجزائر دوره البالغ في التمكين للمشروع الحضاري الأوربي من خلال مؤسساته العسكرية والإدارية .فقد عمل المحتل الفرنسي بدون هوادة لطمس الشخصية والهوية الجزائرية، إلا أن ذلك قوبل بمقاومة اتخذت أشكالا متعددة سواء بالانتفاضة أو بالعمل السياسي السلمي ،وقد تكللت تلك المقاومة بالانخراط في العمل المسلح لاسترداد السيادة الوطنية ، وتعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها احد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال،حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي في بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية ورسم التزاماتها داخليا وخارجيا خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي .

البعد الأيديولوجي: بثقله يعد أحد مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار، مصدرا ذا قيمة

[1]- منصور لخضاري ، **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر، 2006- 2011** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر3، 15 جويلية 2013 ، ص 274و275 و271

لهذه العقيدة الأمنية و ذلك لعدة عقود ، ومن بعد ذلك تأثير التحولات العالمية علي مرتكزات الأمن القومي الجزائري والتحول الداخلي للجزائر الذي اخذ شكل ظهور الإرهاب وتناميه في الجزائر وذلك راجع للبيئة الدولية والمحلية الملائمة لإعماله ، وحدث تغيير علي مستوي البعد الإيديولوجي للأمن القومي الجزائري من الاشتراكية إلي زمن الليبرالية[1]

الحرب علي الإرهاب : إن أغلب الباحثين في الأزمة الجزائرية حددوا مرحلة 1995 تزامنا مع التحول نحو تصفية المدنيين،أو كما تسميه الجماعات المسلحة" جهاد المجتمع الكافر "وتقريبا اتضحت معالم ذلك سنة 1995 ووصلت أوجها سنة 1997 حتى بداية سنة 1998 فهذه الجماعات المسلحة كانت تنشط تحت غطاء شرعية الجبهة الإسلامية للإنقاذ ،فنهاية سنة 1995 تعتبر نقطة تحول هامة في تاريخ الجماعات الإرهابية المسلحة حيث زاد تطرفها وانحرافها بشكل رهيب، وذلك من خلال استهداف المواطنين دون استثناء وضرب المجتمع ككل وطريقة القتل في حد ذاتها توحي بأشياء وخلفيات كثيرة قد نعجز حقيقة عن تفسير ذلك، وقد يعجز حتى العقل البشري أن يتصور بشاعة ولا إنسانية تلك الطرق التي نفذت بها الجماعات الإرهابية عملياتها الإجرامية ، فيمكن أن تفوق بكثير الجرائم التي وقعت في أفغانستان والشيشان والعراق وكوسوفو، فهي تعبر عن تعطش لا محدود للدماء[2]،و أدت أحداث المأساة الوطنية إلي تبني ركيزة جديدة في

---

[1]– صالح زياني ، **مرتكزات عقيدة الأمن القومي الجزائري بين الثبات والتحول** ،جامعة باتنة ، ص 4 و5

[2]– شرقي عبد الغني ، **الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بين 1992 –2007** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ،2009 ، ص 80

الأمن القومي الجزائري ولهي الحرب علي الإرهاب لما له من تأثيرات علي المواطن الجزائري بصفة خاصة و كادت تعصف بوجود الدولة بصفة عامة.

الجريمة المنظمة : لقد أظهرت الجزائر حزما كبيرا في التعامل مع ظاهرة الجريمة المنظمة ونلحظ ذلك من خلال الإجراءات القانونية والتشريعية التي سنتها ، والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي وقعتها،ونلمس ذلك أيضا من خلال نشاطها الدبلوماسي علي مستوي المنظمات الدولية في قضية تهريب الأسلحة والمخدرات ، وكانت الجزائر من أوائل الدول الموقعة على الاتفاقية الأممية الخاصة بمحاربة الجريمة العبر وطنية اتفاقية باليرمو عام 2000 أما في مجال التهريب وتجارة الأسلحة كما والتي تعتبر من أهم شواغل الأمن القومي الجزائري في الوقت الراهن.

6-1-3. أهداف الأمن القومي الجزائري :

ويهدف الأمن القومي الجزائري خارجيا إلي تحقيق احترام سيادة الدول التي تقوم على وجوب احترام الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لكل دولة وعدم جواز التدخل في شئونها الداخلية .وهو ينطوي على الأهداف المتعلقة بالدفاع على كيان للدولة ، وتبادل المصالح والمنافع ينطوي على أهداف الأمن المتعلقة بإيجاد الظروف المناسبة التي تساعد الدولة على تلبية حاجاتها، حيث تنبهت الجزائر منذ البداية إلى أهمية التعاون والتكامل في مابين الدول لبناء اقتصادياتها وهي تسعى دائما كما يقول رئيس الجمهورية : إلى بناء علاقات على أسس عقلانية ، قوامها المبادئ المشتركة بين شعوبنا،علاقات

تغذيها توافقات موضوعية ومصالح مشتركة مستدامة ،والسعي نحو تحقيق السلم والأمن الدوليين ينطوي على أهداف تتعلق بالمحافظة على ديمومة العلاقات مع الدول والحرص على تكافئها ، أما داخليا يسعي الأمن القومي الجزائري لتحقيق جملة من الأهداف العامة للمجتمع المتمثلة في الاستقرار في كل النواحي والتنمية الشاملة لكل جوانب الحياة ،وبناءا على ما سبق فان التعريف الإجرائي لمفهوم الأمن الوطني الجزائري هو محصلة كل السياسات والإجراءات التي تتخذها الجزائر لتامين كيان المجتمع وحماية مصالحه التي يهدد النيل منها ووجود الدولة ذاته،سواء كانت هذه المصالح عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية[1]

7/- المناهج المعتمدة في الدراسة :

من أهم المناهج المتبناة في الدراسة والولوج إليها كانا المنهج التاريخي وكذلك منهج تحليل المضمون المنهج التاريخي : استعمل في عدة مواطن من الدراسة ،واستخدم في تتبع مسارات بعض الأحداث عند ما اقتضي الأمر ذلك من خلال العودة إلي بدايات التحول الذي حصل في تونس مطلع سنة 2011 وكذلك تطور هذا الانتقال السياسي والأحداث المصاحبة له وصولا إلي نهاية عام 2014منهج تحليل المضمون : أهمية الاستعانة بهذا المنهج تمثلت في ما يتيحه من تحليل علمي وموضوعي لكل من تصريحات مسئولي الدولتين علي اثر نتاج العمل الدبلوماسي ، وكذلك النصوص

[1]- لخضر موساوي ، **الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2010 ، ص 37 و38

القانونية من المصادر المعتمدة كالجريدة الرسمية لكلي البلدين ، حيث تم إخراجها من مجالها الضيق إلي فضاء أوسع ذلك بإخضاعها للتحليل الوصفي وتطرقت لموضوع دراستي بخطة بحثية تكيفت والمعطي المعرفي حيث تناولت الفصل الأول بعنوان تحديد طبيعة التهديدات الأمنية وتدارست فيه مبحثين فالأول تحدث عن مفهوم الإرهاب والإرهاب في تونس وتهريب السلاح ، أما الثاني فتطرق إلي تعريف الجريمة المنظمة والاغتيال السياسي في تونس ،أما الفصل الثاني المعنون بمجلات التنسيق في العلاقات الجزائرية التونسية بعد عام 2011 فتجسد في ثلاث مباحث أولاها كان مخصص للتعاون العسكري والأمني ، أما المبحث الثاني فخصص إلي الدعم السياسي ، والثالث تطرق إلي الدعم الاقتصادي وإجمالا جاءت الخطة البحثية المتبناة للدراسة علي الشكل التالي :

الفصل الأول :

تحديد طبيعة التهديدات الأمنية المشتركة

المبحث الأول : الإرهاب

المطلب الأول : مفهوم الإرهاب

المطلب الثاني : الإرهاب في تونس

المطلب الثالث : تهريب السلاح

المبحث الثاني : الجريمة المنظمة

المطلب الأول : تعريف الجريمة المنظمة

المطلب الثاني :الاغتيال السياسي في تونس

المطلب الثالث : علاقة الأمن القومي بمقتضيات التنمية

الفصل الثاني :

مجالات التنسيق في العلاقات الجزائرية التونسية بعد 2011 م

المبحث الأول : التعاون العسكري والأمني

المطلب الأول : التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس

المطلب الثاني : تأمين الحدود المشتركة

المطلب الثالث : مواجهة الخطر الليبي

المبحث الثاني :الدعم السياسي

المطلب الأول :الوضع السياسي في تونس

المطلب الثاني : مرافقة الجزائر لتونس في مسارها الانتقالي

المبحث الثالث : الدعم الاقتصادي

المطلب الأول : تقديم المساعدات المالية

المطلب الثاني : تنمية المناطق الحدودية

المطلب الثالث : معيقات التعاون الاقتصادي

خاتمة

الفصل الأول

تحديد طبيعة التهديدات الأمنية المشتركة

المبحث الأول: الإرهاب

مكنت التطورات المتسارعة لكثير من الجماعات الإجرامية من ارتكاب أفعال تستهدف الأمن القومي للدول وتهدد امن مواطنيها وسلامتها واستقلالها السياسي ووحدتها الترابية كظاهرة الإرهاب ، التي باتت تشكل تهديدا حقيقيا علي امن واستقرار الدول ،وزيادة علي هذا أصبح الإرهاب يستهدف الموارد الوطنية الهامة ذات البعد الاستراتيجي والمحركة للتنمية التي تعتمد عليها اقتصاديات عديد الدول كالثروة البترولية والغاز الطبيعي لأغراض سياسية .

المطلب الأول : مفهوم الإرهاب

هناك عديد التعاريف التي تطرق إليها كثير من الباحثين في ما يخص الظاهرة الإرهابية ، حيث نجد انه إثارة الرعب والذعر والفظاعة أو الهول أو الهلع وإثارة الرعب في نفوس الناس والقلق وترويع الناس الآمنين وإزعاجهم وبعث القلق وزعزعة شعورهم بالأمن والأمان والاستقرار والثقة أو هو كل فعل عنيف غير مشروع أو تحريض عليه يسعي دون وجه حق إلي ثارة الهلع والخوف ويستهدف مواطن أو جماعة وطائف وقومية من شانه تهديد امن الدولة واستقرارها[1]

وهناك من عرف الإرهاب علي انه استخدام لنسق معين غير قانوني أو شرائعي للقوة أو العنف ضد الأشخاص أو الهيئات والمؤسسات أو الممتلكات التابعة للدولة

[1]– علي يوسف الشكري ،**الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد**،ط1،مصر :إيتراك للطباعة والنشر ،2007،ص36

للتأثير علي السلطة أو أشخاصها والمدنيين من خلال نشر الرعب والخوف من اجل تحقيق أهداف سياسية أو المحافظة علي علاقات اجتماعية عامة أومن اجل تغييرها أو تدميرها[1] ومن خلال الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وعلي ضوء الفقرة الثانية من الاتفاقية عرفت الإرهاب بكل فعل من أفعال العنف أو التهديد بها أيا كانت بواعثها أغراضه ،حيث يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي وجماعي ويهدف إلي إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم وتعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها والاستيلاء عليها أو تعريض احد الموارد الوطنية للخطر[2] وكذلك يراد به أيضا استعمال العنف غير القانوني أو التهديد به وبأشكالها المختلفة كالتعذيب و التخريب بغية تحقيق هدف سياسي معين [3]وكذلك الإرهاب يعتبر استخداما العنف أو التهديد باستخدامه تنفيذا لعمل فردي وجماعي يهدف إلي الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإلحاق الضرر بالبعثات الدبلوماسية وتعطيل تطبيق الدستور والقانون وتعريض الموارد الوطنية للخطر[4]

---

[1]حسن عقيل أبو غزلة ،**الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط (اشكالية العلاقة)**،ط1،الأردن : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،2002،ص25

[2]– سامي علي حامد عياد، **تمويل الإرهاب** ،ط1،مصر : دار الفكر الجامعي،2008،ص 67

[3]– دريس باخوية ،"جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي تونس والجزائر والمغرب أنموذجا"، **دفاتر السياسة والقانون** ، العدد 11،جوان 2014،ص100

[4]– إبراهيم عبد القادر ،**التحديات الداخلية والخارجية علي الأمن الوطني الأردني في الفترة (1999 –2013)** "**دراسة حالة**"،رسالة ماجستير،جامعة الشرق الأوسط ،2013،ص130

وللإرهاب علاقة باستخدام القوة والعنف للتهديد والترويع المحرم شرائعي ويلجأ إليه الجاني

تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بهدف الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر[1]

ويري الأستاذ موسي البداينة علي أن غالبية ومجمل التعاريف تجمع علي أن الإرهاب فعل عنف لتحقيق هدف سياسي بأسلوب مخيف ومرعب موجه نحو المدنيين بشكل مباشر وغير مباشر[2]

المطلب الثاني: الإرهاب في تونس

مع بداية ثمانينات القرن الماضي دخلت تونس في أزمة اقتصادية عميقة خاصة في ظل تصاعد الأصوات المنادية بضرورة استخلاف" بورقيبة "وكنتيجة لذلك تم إعلان التعددية الحزبية كمحاولة للتخفيف من الضغط السياسي الكبير والاقتصادي الذي عانته تونس آنذاك، وبالرغم من إقرار التعددية الحزبية غير أن الحركات الإسلامية أقصيت من الساحة السياسية في محاولة استباقية لإجهاض كل محاولة للوصول إلى السلطة من قبل هذه الحركات ،وهو ما دفع بهذه الأخيرة خاصة ما يعرف بحركة" الاتجاه الإسلامي "إلى تغيير اسمها لحركة النهضة تماشيًا مع دستور تونس

[1]– عبد الرحمان العنزي،**امن الحدود البحرية الدولية ودوره في تعزيز امن الدولة ،الملتقي العلمي حول"قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها علي الأمن**"يومي 6 و2012/03/8،ص14

[2]– ذياب موسي البداينة، **التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي** ، ط1، الأردن:دار حامد للنشر والتوزيع، 2014، ص147

الذي يحظر إنشاء الأحزاب على أساس ديني وعرقي ولغوي ، وذلك في خطوة منها لدخول المعترك السياسي وكنتيجة لذلك تم تنظيم انتخابات برلمانية مستقلة حاز على إثرها التيار الإسلامي على نحو ربع عدد الأصوات وهو مادفع بالسلطات التونسية إلى إجهاض المسار الانتخابي ،وقمع أغلب أعضاء التيار الإسلامي ،ما أدى إلى ظهور جماعات إرهابية محلية كجماعة الأصوليين، وحركة الاتجاه الإسلامي، وحركة الثورة الشعبية والمقاومة المسلحة التونسية ومع تزايد تأثير الحركات الإسلامية ،عملت الحكومة التونسية على تنظيم حملات توعية وتشديد إجراءاتها الأمنية مستعينة في ذلك بخبرة الإتحاد الأوربي، وبالرغم من ذلك إلا أن العمليات الإرهابية في تونس زادت بشكل ملفت للنظر ، خاصة في فترة ما بعد إسقاط حكم الرئيس زين العابدين بن علي[1] وفي هذا الإطار عرفت تونس ظواهر إرهابية قبل ثورة جانفي 2011 لكنها كانت محدودة في الزمان والمكان، وبنسق ضعيف بمعدل حادثة إرهابية واحدة كل خمس سنوات، مثل التفجيرات التي حصلت في بعض فنادق في مدينة المنستير مسقط الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة في 3 أوت 1987، وعملية محاولة تفجير كنيسة بمدينة جربة بالجنوب التونسي سنة 2002، وعملية الاشتباك المسلح مع جهاديين في مدينة سليمان أحد الضواحي القريبة من العاصمة التونسية في ديسمبر 2006 – جانفي 2007. ومع انطلاق ثورات الربيع العربي دخلت تونس مرحلة حكم تيار الإسلام السياسي، التي تُعتبر الأولى بهذا البلد .

[1]– دريس باخوية ، مرجع سابق، ص 103

_ وأكد وزير الشؤون الخارجية السيد رمطان لعمامرة أن "الربيع العربي" مكن الجماعات الإرهابية المحلية من زيادة تأثيرها الأيديولوجي و قوتها المادية حول التهديدات العابرة للأوطان في منطقة شمال إفريقيا و أوضح السيد لعمامرة أن "ما اتفق على تسميته الربيع العربي مكن الجماعات الإرهابية المحلية من زيادة نفوذها الإيديولوجي و قوتها المادية مما زاد من حدة التحديات التي تفرض نفسها ."و اعتبر السيد الوزير أن التهديدات الإرهابية أصبحت "أكثر تعقيدا و عابرة للأوطان لاسيما في شمال إفريقيا و أعرب عن قناعته بأن الحرب ضد الإرهاب و الجرائم المتصلة به ينبغي أن تكون مستمرة و منسقة لأن الجماعات الإرهابية كما أوضح تتوفر على دعائم تسمح لها بالتكيف مع كل مستجدات الأوضاع[1]وبعد سقوط بن علي سنة جانفي 2011 ازدهرت الجماعات الجهادية السلفية في تونس ، إذ استفادت هذه الأخيرة بسرعة من حالة الاضطراب السياسي والحرية الإيديولوجية والحدود سهلة الاختراق بغية توسيع قدراتها ومنطقة عملياتها كما وجد الجهاديين السلفيين الآلاف من القادة والناشطين والمجندين المحتملين بعد برنامج العفو الذي تم بعد الثورة والذي شمل سجناء كانوا قد اعتقلوا في ظل قانون مكافحة الإرهاب في تونس عام 2003 ويذكر أن جماعة أنصار الشريعة والتي كان مؤسسها سيف الله بن حسين (أبو عياض التونسي) من بين السجناء المفرج عليهم في إطار برنامج 2011 وخلال الفترة

[1] _ "الربيع العربي" مكن الإرهاب من "زيادة " تأثيره و قوته المادية في المنطقة،
تاريخ الاطلاع:12 اكتوبر 2014http://www.mae.gov.dz/news_article/2246.aspx

الممتدة بين 2011و2012 تجنب الجهاديين السلفيون إلي حد كبير مواجهة قوات الأمن وركزوا بدلا من ذلك علي عمليتي التجنيد والتنظيم [1]،ويظهر العنصر التونسي بقوة في هيكلة التنظيم الدولة الإسلامية فثورة عام 2011 والانتصار الانتخابي للإسلاميين ساهما كما يبدو في إعادة إحياء التشدد الإسلامي في تونس[2] وإثر تدهور الوضع العام بعد 15 جانفي 2011 حيث تم هروب مساجين لهم جنايات وحرق مراكز الشرطة ومرافق عمومية ونهب محلات تجارية[3]،ونجد في بداية الأمر ظهور تباين في صفوف الحكومة التونسية التي يقودها حزب النهضة التونسي حول التطرف كما سعت قيادة النهضة السياسية إلي استمالة السلفيين بهدف كسب دعمهم في الانتخابات وبحلول منتصف العام 2013 أمست إستراتيجية النهضة تشكل عبئا سياسيا، وقد استجابت الحكومة التونسية ببطء إزاء التهديدات المتزايدة للجهادية السلفية[4] خاصة مع اتهام أنصار الشريعة بتدبير الهجوم علي السفارة الأمريكية في العاصمة تونس 14 سبتمبر2012[5]، حين أكد رئيس الحكومة المؤقتة التونسية علي

---

[1]–حايم ملكا ،**الصراع علي الهوية الدينية في تونس والمغرب العربي** ،مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية ،برنامج الشرق الأوسط ،ماي 2014،ص 3 و4

[2]–عبد الباري عطوان ، **الدولة الإسلامية "الجذور التوحش المستقبل"**،ط1،لبنان :دار الساقي ،2015،ص172و173

[3]– مجموعة مؤلفين ، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد (دراسة حالات)** ، ط1،لبنان:دار شرق الكتاب للنشر ،2013 ،ص42

[4]– حايم ملكا،مرجع سابق،ص4

[5]– حايم ملكا وويليام لورنس ،**الجيل التالي من السلفية الجهادية** ،مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، برنامج الشرق الأوسط ،أكتوبر 2013،ص5

العريض علي أن تيار أنصار الشريعة كتنظيم إرهابي ،وكان زعيم هذا التيار أعلن ولاءه لتنظيم القاعدة [1] كما دعا راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة إلي تشديد القبضة الأمنية علي المجموعات السلفية الجهادية في تونس عقب الاعتداء علي السفارة الأمريكية بتونس[2] وأعلنت الحكومة أنها فككت قرب الحدود مع الجزائر مجموعة إرهابية كانت مرتبطة بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والعثور علي مستودع كبير للأسلحة في مدبين جنوب تونس حيث أكد رئيس دولة تونس أن الجهاديين علي علاقة مع قوات إرهابية ضالعة في الصراع بمالي كما أن نفوذية الحدود يمكن أن تجعل من السهل علي الجهاديين التونسيين العبور إلي الجزائر ومن ثم مالي وقد أصبح واقعا حيث إن احدي عشر شخص تونسي أو يفوق شاركوا في عملية تفجير منشاة الغاز بعين اميناس بالجزائر[3]، ولكن الأمر الذي بعث في التمعن والتدقيق هو الأعمال الإرهابية في جبال الشعانبي بتونس حين قتل مسلحّون محسوبون على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي 14 عسكريا تونسيا في جبل الشعانبي على الحدود مع الجزائر، في حادثة هي الأسوأ على الإطلاق في تاريخ المؤسسة العسكرية التونسية ،ومنذ نهاية 2012 تلاحق أجهزة الجيش والأمن في جبل الشعانبي من ولاية القصرين الحدودية مع الجزائر، مسلحين تقول السلطات أنهم مرتبطون بتنظيم القاعدة في بلاد

---

[1]– جريدة البلاد ،يومية جزائرية ،العدد4293،31ديسمبر 2013،ص3

[2]–جريدة الأنباء، يومية كويتية، العدد 13128، 22سبتمبر 2012، ص30

[3]– مجموعة الأزمات الدولية، **تونس:العنف والتحدي السلفي**،تقرير الشرق الأوسط رقم:137،تونس ،فيفري 2013،ص31و34

المغرب الإسلامي وإنهم حاولوا إقامة "أول إمارة إسلامية" في شمال إفريقيا بتونس وقال الأمجد الحمامي الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع في مؤتمر صحافي قامت مجموعتان إرهابيتان تسللتا من خارج منطقة الشعانبي بمهاجمة نقطتي مراقبة تابعتين للجيش الوطني بصورة متزامنة على مستوى منطقة هنشير التلّة وذلك باستعمال أسلحة رشاشة وقذائف بعيدة المدي وأطلق الإرهابيون النار من عدة اتجاهات واشتبكوا مع قواتنا وأفاد مسئول بمصلحة الإعلام بوزارة الدفاع الخميس إن الهجوم الذي وقع أسفر في آخر حصيلة عن مقتل 14 عسكريا وإصابة 20 آخرين وأن الحصيلة مرشحة للارتفاع ،ولفت إلى إن هذه الحادثة هي الأسوأ في تاريخ المؤسسة العسكرية في تونس منذ استقلال البلاد عن فرنسا سنة 1956واعلنت رئاسة الجمهورية التونسية حدادا بثلاثة أيام اعتبارا لمأساة الحادثة ووصف نضال الورفلي الناطق الرسمي باسم الحكومة الهجوم بأنه عمل إجرامي مؤكدا عزم السلطات المضي في محاربة الإرهاب ،وكان جبل الشعانبي الذي يمتد على نحو 100 كلم مربع، شهد في رمضان 2013 حادثة مماثلة حيث قتل مسلحون ثمانية جنود في كمين نصبوه لهم يوم 29 أوت 2013 و وأعلن القضاء العسكري وقتها أن المسلحين جردوا الجنود من أسلحتهم وبدلاتهم العسكرية وذبحوا خمسة منهم ، وقد أججت تلك الحادثة أزمة سياسية حادة في البلاد انتهت باستقالة الحكومة التي كانت تقودها حركة النهضة الإسلامية، لتحل محلها نهاية جانفي 2014 حكومة تكنوقراط برئاسة مهدي جمعة ، وقال

الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع في مؤتمره الصحافي "إن جيشنا الوطني عاقد العزم ومصر على مواصلة مجابهة الإرهاب مهما كانت التضحيات في سبيل الوطن، وإن ذلك لن يثنينا عن عزمنا القضاء على المجموعات لإرهابية " ورغم القصف الجوي المنتظم والعمليات البرية في جبل الشعانبي، لم تتمكن قوات الأمن التونسية والجيش حتى من السيطرة على المسلحين المتحصنين بالجبل ، وأرجعت وزارة الدفاع ذلك إلى وعورة تضاريس الجبل الذي تغطي الغابات أغلب مساحته ، وزرع المسلحون ألغاما يدوية الصنع في جبل الشعانبي ثمّ في جبال بولايتي جندوبة والكاف (شمال غرب) أدى انفجارها إلى مقتل وإصابة عناصر من الجيش والأمن. و قُتل أربع جنود في انفجار لغم مرت عليه سيارتهم بجبل ورغه في ولاية الكاف (شمال غرب) الحدودية مع الجزائر، حسبما أعلنت وزارة الدفاع التونسية وفي 11 افريل 2014 أصدر الرئيس التونسي محمد المنصف المرزوقي قرارا جمهوريا بجعل جبل الشعانبي "منطقة عمليات عسكرية مغلقة" وجبال السمامة والسلوم والمغيلة وخشم الكلب والدولاب وعبد العظيم، المتاخمة للشعانبي، "منطقة عسكرية".[1] وعزت وزارة الدفاع هذا الإجراء إلى تنامي نشاط شبكات الجريمة المنظمة في تجارة الأسلحة والذخيرة والمخدرات وتهريب المواد

[1]-تونس: مقتل 14 جنديا في أسوأ حادثة في تاريخ الجيش وإعلان الحداد 3 أيام، http://www.raialyoum.com/?p=123045 تاريخ الاطلاع 2فيفري 2015

الخطرة عبر الحدود، واستعمال السلاح ونصب الكمائن والألغام غير التقليدية ضد العناصر العسكرية والأمنية، بالإضافة إلى تضاعف التهديدات من قبل التنظيمات الإرهابية المتمركزة بالمنطقة حيث أعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ولأول مرة أن هؤلاء المسلحين تابعون له وتبنى التنظيم هجوما استهدف في منزل وزير الداخلية لطفي بن جدو في مدينة القصرين وأسفر عن مقتل أربع من عناصر الأمن وإصابة اثنين آخرين وفق وزارة الداخلية ،وقال التنظيم في بيان أن الهجوم الذي استهدف منزل لطفي بن جدو "رسالة نوجهها إلى الداخلية التونسية ورؤوس الإجرام فيها"، مشددا على أن "الدخول في حرب مفتوحة على الإسلام وأهله إرضاء لأمريكا وفرنسا والجزائر تكاليفه باهظة".وتوعد التنظيم بشن هجمات أخرى في تونس[1] أعلنت السلطات التونسية، الأحد 29 مارس 2015، عن مقتل عناصر هامة من كتيبة عقبة بن نافع وعلى رأسهم قائد الكتيبة خالد الشايب الملقب بـ"لقمان أبو صخر."وكتيبة عقبة بن نافع هي مجموعة جهادية مسلحة تتحصن منذ نهاية 2012 بجبل الشعانبي من ولاية القصرين (وسط غرب) على الحدود بين تونس والجزائر ، وحسب السلطات التونسية هذه المجموعة التي اختارت لنفسها اسم القائد العسكري المسلم الذي فتح تونس، مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وخططت لإقامة "أول إمارة

[1]– إرهابيون" يقتلون 14 جنديا في أسوأ حادثة في تاريخ الجيش التونسي،http://www.azamn.com/?p=119536 تاريخ الاطلاع 2فيفري 2015

إسلامية" في شمال أفريقيا في هذا البلد بعد "الثورة" التي أطاحت مطلع 2011 بنظام الرئيس زين العابدين بن علي ،وتقول السلطات التونسية إن هذه المجموعة مسئولة عن الهجوم الذي استهدف متحف باردو في 18 مارس وأسفر عن مقتل 22 شخصا بينهم 21 سائحا أجنبيا، مع أن تنظيم "الدولة الإسلامية" تبنى هذه العملية ،وفي سبتمبر 2014 أعلنت كتيبة عقبة بن نافع مبايعة تنظيم "الدولة الإسلامية" ودعته إلى التحرك خارج سوريا والعراق. وقالت في بيان آنذاك "الأخوة المجاهدون في كتيبة عقبة بن نافع يدعمون بقوة تنظيم "الدولة الإسلامية" ويدعونه إلى التقدم وتجاوز الحدود وتحطيم عروش الطغاة في كل مكان." ومن أبرز عمليات كتيبة عقبة بن نافع في 29 جويلية 2013 قتلت المجموعة في كمين نصبته لدورية للجيش بجبل الشعانبي، ثمانية عسكريين وسرقت أسلحتهم وبدلاتهم العسكرية بعدما ذبحت خمسة منهم في حادثة اهتز لها الرأي العام المحلي وأججت أزمة سياسية حادة في تونس ،وفي 16 جويلية 2014 قتل 15 عسكريا في هجوم نفذه عشرات من المسلّحين المحسوبين على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بجبل الشعانبي وفق السلطات التونسية ،ومنتصف جوان 2014 أعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لأول مرة أن المسلحين المتحصنين في جبل الشعانبي تابعون له ، وأعلن التنظيم في بيان مسؤوليته عن هجوم استهدف في 28 ماي 2014 منزل وزير الداخلية السابق لطفي بن جدو في

مدينة القصرين وأسفر عن مقتل أربع من عناصر الأمن وإصابة اثنين[1] ودخلت تونس في دائرة استهداف الجماعات الإرهابية، لتصبح العاصمة مرتعًا جديدًا للإرهابيين عبر تنفيذ عملية تختلف عن سابقتها، فلأول مرة يتم فيها استهداف أجانب في قلب العاصمة التونسية، التي تواجه خطر مجموعات متطرفة كانت دائمًا تستهدف عناصر الأمن والجيش ،فكانت حادثة متحف "باردو" التي قتل نحو 24 شخصا وجرح 50 آخرون، في أسوأ هجوم إرهابي يستهدف تونس، وكشفت السلطات التونسية أن مسلحين اثنين نفذا الهجوم الإرهابي على متحف "باردو" وسط العاصمة التونسية، حيث دخلا المهاجمان، اللذان ارتديا زيًا عسكريًا، مسلحين برشاشي كلاشينكوف باحة متحف "باردو" قرب مقر البرلمان، وفتحا النار على السياح بينما كانوا ينزلون من حافلاتهم أمام المتحف، ثم طاردوا بعضهم وقتلوهم داخله ، وتدخلت قوات الأمن التونسية مدعومة بمدرعات واقتحمت مبنى المتحف لإنقاذ الرهائن المحتجزين من قبل الإرهابيين، حيث تمكنت من إنقاذ أكثر من 100 سائح، فيما أرسل الجيش والأمن الرئاسي تعزيزات جديدة للمنطقة فيما قامت عدة طائرات بالتحليق في محيط البرلمان ومدينة تونس عمومًا، وقتلت القوات الأمنية المهاجمين، وتمكنت من إجلاء جميع من كان داخل البرلمان من نواب وسياح وصحفيين، فضلا عن وزير العدل وسفيري

[1]-من هي كتيبة عقبة بن نافع وما هي أبرز عملياتها في تونس؟!، http://www.hakaekonline.com/?p=73115 تاريخ الاطلاع 12 ديسمبر 2014

الصين ورومانيا ،وعقب الهجوم قال رئيس الحكومة التونسية "الحبيب الصيد"، إن بين قتلى الهجوم الإرهابي 4 إيطاليين وفرنسي وكولومبيان وخمسة يابانيين وبولندي وأسترالي وإسبانية، إلا أن مصدرا في باريس أعلن مقتل فرنسيين اثنين بالهجوم وليس واحدًا فقط، كما أسفر بحسب رئيس الوزراء عن إصابة 44 شخصا هم "13 إيطاليا منهم جريح في حالة حرجة، و7 فرنسيين منهم جريح في حالة حرجة، و4 يابانيين أحدهم حالته حرجة، و6 تونسيين، و11 بولونيا، وروسي، واثنين من جنوب إفريقيا"، وكشف "الصيد" عن هوية منفذي الهجوم الإرهابي وهما التونسيان "ياسين العبيدي" و"حاتم الخشناوي"، وأكد "الحبيب الصيد" أن هجوم "باردو" يستهدف السياحة التونسية ويهدف لضرب الاقتصاد الوطني، داعيًا الشعب التونسي إلى الالتفاف حول قوات الجيش والأمن، مشيرًا إلى أن المعركة مع الإرهاب طويلة، وأشار إلى أن هناك أنباء تشير لوجود حوالي ثلاثة إرهابيين أمنوا الدعم لمنفذي العملية، مشيرا إلى أن قوات الأمن تحاول البحث عنهم[1]،وكانت لهذه المجزرة الإرهابية ردود فعل دولية حيث

[1]– الإرهاب يضرب تونس.. حادث "باردو" يدق ناقوس الخطر،
http://elbadil.com/2015/03/19/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D9%8A%D8%B6%D8%B1%D8%A8-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D8%AB-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%88-%D9%8A%D8%AF%D9%82-%D9%86%D8%A7%D9%82%D9%88/ تاريخ الاطلاع :1ماي2015

أدانت الولايات المتحدة ودول عربية وأوروبية الهجوم الدامي الذي وقع في إحدى المناطق الأكثر تأمينًا في العاصمة التونسية[1]،وعرفت هذه المأساة وقع علي الداخل التونسي وخاصة علي الأجهزة الأمنية حيث تم إقالة ستة من كبار القادة الأمنيين، بعد أيام من هجوم مسلّح على متحف "باردو" قُتل خلاله 20 سائحاً أجنبيا ،وقال الناطق باسم رئيس الوزراء التونسي مفدى المسدي، إن "رئيس الوزراء زار محيط متحف باردو ، ووقف على تقصير في المنظومة الأمنية، وقرر إقالة مسئولين عدة ،وأضاف أن الإقالة شملت مدير إقليم الأمن في تونس، رئيس منطقة باردو، مدير الأمن السياحي، رئيس فرقة الإرشاد في باردو، رئيس مركز باردو، ورئيس مركز سيدي البشير ،وقُتل 20 سائحاً أجنبياً وثلاثة تونسيين في الهجوم الدامي على المتحف وأعلن تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) مسؤوليته عن الهجوم، بينما لم تؤكد السلطات أن الهجوم يحمل بصمات التنظيم2

المطلب الثالث : تهريب السلاح

أدت الحرب في ليبيا إلي تدفق الأسلحة بإعداد كبيرة في شمال إفريقيا وانتشار الأسلحة الثقيلة علي حدود الدول المجاورة حيث يعد تهديدا امنيا بشكل كبير

[1]– تفاصيل حادث متحف باردو في تونس.. العبيدي والخشناوي هاجما المنطقة الأكثر أمانًا،http://elyomnew.com/news/world/2015/03/19/12082، تاريخ الاطلاع4ماي 2015

[2]– إقالة ستة من كبار القادة الأمنيين في تونس بعد حادث باردو،http://www.alhayat.com/Articles/8212213، تاريخ الاطلاع 5ماي 2015

وخطير،تعد المعابر الحدودية في تونس مع الجزائر من أهم النقاط الإستراتيجية التي يتم عبرها تهريب الذخيرة والسلاح ومن خلالها تتنقل أيضا العناصر الإرهابية و حول تهريب الأسلحة الصغيرة بين تونس وليبيا فإن السلاح لا يدخل إلي تونس عبر مناطق العبور الحدودية فقط بل هناك أيضا مناطق مستخدمة للتهريب التقليدي وتهريب الأسلحة وهي مناطق السباخ الواقعة جنوب معبر رأس الجدير وهناك تتم عمليات تهريب الأسلحة الخطيرة ، وأمّا على الحدود مع الجزائر فتعدّ المسالك الجبلية مفتاح تنقل العناصر الإرهابية وتهريب الأسلحة إذ يوجد نسيج من المرشدين على طول الحدود وهي بمثابة رادارات بشرية تضمن المراقبة والتحكم في كل التحركات بين ليبيا وتونس والجزائر والمرشدين يرشدون المهربين على أوقات العبور عندما تكون الطريق آمنة ، و هناك جماعات إرهابية أخرى عدا أنصار الشريعة على علاقة بأطراف جزائرية متمرسة وهي من تهرب الأسلحة و تهريب السلاح إلي تونس

لا يتم على نمط واحد ويقوم على تهريب كمّيات من الأسلحة الصغيرة بعد تفكيكها وإخفاءها في بضائع وتهريبها عبر نقاط العبور الرسمية[1] ، فتداول الأسلحة والمتفجرات في تونس ونفوذ حدودها مع ليبيا والجزائر وهي مشكلة فا قمتها في البداية الأحداث في ليبيا ومن ثم الوضع في مالي حث يتطلب ردا إقليميا موحدا وخصوصا تعاونا

[1]– تقرير بحثي حول تهريب الأسلحة الصغيرة بين تونس وليبيا يكشف رادارات بشريّة تضمن التحكم في تحركات الإرهابيين بين تونس والجزائر، http://www.altahrironline.com/ara/?p=9000 تاريخ الاطلاع فيفري 2015

وثيقا في المسائل الأمنية بين الجزائر وليبيا وتونس[1] وتعمل مصالح الأمن الجزائرية المتخصصة في مكافحة الإرهاب الدولي على الحدود تحقيقات حول نشاط شبكة خطيرة لتهريب الأسلحة الثقيلة من ليبيا إلى الجزائر عبر تونس، ويوجد من بين المتهمين والملاحقين، إرهابيون من جنسيات جزائرية وتونسية وليبية ومالية وموريتانية،وتمكنت المصالح الأمنية مؤخرا من الإطاحة بخمسة عناصر بعد تكوين شبكة تهريب أسلحة من تونس وليبيا إلى الجزائر،فيما تتواصل عمليات بحث مكثفة عن الرؤوس الكبيرة لهذه الشبكة التي يديرها تونسي يدعى الحاج التونسي رفقة شخص آخر يلقب حركيا بالمدهون، وكلاهما كانا في السجون الليبية وتربطهما علاقات واسعة بقادة الفصائل المسلحة في هذا البلد وعدد آخر من مسلحي التنظيمات الجهادية في مالي وموريتانيا ، فالقضية التي يجري بشأنها تنسيق وثيق في التحقيقات مع دول الجوار الليبي ،وتواصل الأبحاث والتحريات مع بقية أعضاء الشبكة في تلك البلدان خاصة أن عملية جمع المعطيات والاعترافات تجري في سرية تامة، وأن مصالح الأمن تمكنت من تحديد مصدر في ولاية القصرين التونسية كان صاحبها وهو واحد من شركاء الحاج التونسي ويعطي توجيهات لأحد العناصر المتورطة في القضية ، وانتهت العملية بالقرب من ولايتي تبسة وسوق أهراس بتدمير ثلاث مركبات رباعية الدفع وتوقيف خمسة أشخاص من جنسيات تونسية وجزائرية، وقتل ثلاثة آخرين،

[1]– مجموعة الأزمات الدولية ، تونس:العنف والتحدي السلفي ، تونس : تقرير الشرق الأوسط رقم 137 ، فيفري 2013 ، ص34

واسترجاع أسلحة ثقيلة وذخيرة حربية ومتفجرات، وكان الإرهابيون قد خططوا لتسليم تلك الشحنات للمجموعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[1] واتخذ الرئيس التونسي منصف المرزوقي بعد الاجتماع مع وزير الدفاع التونسي رشيد الصباغ قراراً باعتبار الحدود التونسية مع الجزائر وليبيا منطقة عسكرية عازلة لمقاومة عمليات التهريب السلاح التي تكاثفت خاصة في جبال الشعانبي بولاية القصرين على الحدود مع الجزائر، حيث يواصل الجيش التونسي عملية عسكرية للقضاء على مسلحين مرتبطين بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، وهذا القرار الاستثنائي يقتضيه الوضع الأمني بهدف تجنب كثير من العمليات التي تهدد أمن البلاد التونسية ، وأضاف وزير الدفاع أن القرار سيبقى ساري المفعول سنة كاملة قابل للتمديد أو التقليص حسب الظروف الأمنية ، وترتبط تونس بحدود برية طولها حوالي 500 كلم مع ليبيا وحوالي 1000 كلم مع الجزائر ، فالتحولات التي مرت بها تونس وليبيا كانت مقدمة لتدهور الأوضاع علي الحدود بينهما والتكريس لادوار شبكات التهريب السلاح والجماعات المسلحة المتداخلة بين البلدين واستصحبت الثورات تراجعا في ادوار المؤسسات الأمنية القادرة علي رقابة الحدود وحالة لضعف التي تمر بها ليبيا وتونس وهذه الأخيرة بدرجة اقل حيث تمكنت شبكات

[1]– انتشار مخيف للسلاح الليبي على الحدود الجزائرية ، http://www.el-hourria.com/index.php/watani/item/29259-2014-09-17-19-15-38.html تاريخ الاطلاع 4افريل 2015

التهريب من تأسيس منظومة متكاملة والتنسيق عبر الحدود ويعتبر مسار جنوب جبال نفوسة الذي يلامس الحدود البرية التونسية والليبية والجزائرية فشهد هذا المسار مرحلة ما بعد الثورات عمليات تهريب من قبل مجموعات إرهابية نظرا لعدم وجود رقابة أمنية وتم اكتشاف في سنة 2013 مستودعات للسلاح في تونس والخطر القائم انعكاسها مباشرة علي الأمن التونسي ومن ثم أمن الجزائر[1]

[1]– محمد بسيوني عبد الحليم ، شبكات الإرهاب والسلاح علي الحدود الليبية التونسية ،

http://www.rcssmideast.org/Article/3321/%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9#.VWod1o73RMg تاريخ

الاطلاع 5ماي 2015

المبحث الثاني: الجريمة المنظمة

المطلب الأول: تعريف الجريمة المنظمة

تعد الجريمة المنظمة عبارة عن عنف منظم بقصد الحصول علي مكاسب مالية بطرق وأساليب غير شرعية.[1]

وكذلك تعرف علي أنها الجريمة التي يرتكبها جماعات إجرامية منظمة تفوق عددها ثلاثة أشخاص وتوصف بالعابرة للحدود فعندما ترتكب في دولة ما تمتد أثارها إلي الدول المجاورة والمشاطئة لحدودها[2].

ونجد البعض يعرفها علي أنها تلك الجريمة التي ترتكب من تنظيم إجرامي مهيكل يتكون من شخصين فأكثر،تحكمه قواعد معينة من أهمها قاعدة الصمت ، ويعمل هذا التنظيم بشكل مستمر لفترة غير محددة ويعبر نشاطه حدود الدول ويستخدم العنف في تحقيق أهدافه ويسعي للحصول علي الربح المادي .[3]

فالجريمة المنظمة هي ذلك التنظيم الذي يبني علي أساس تشكيل هرمي من مجرمين محترفين يعملون علي احترام وقواعد خاصة يخططون لارتكاب أعمال غير مشروعة مع استخدام العنف والقوة والتهديد بها[4].

---

[1]–يوسف حسن يوسف، **الجريمة الدولية المنظمة في القانون الدولي**، ط1، مصر:مكتبة الوفاء القانونية، 2011، ص55

[2]–أمير فرج يوسف، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، مصر:دار المطبوعات الجامعية، 2008، ص9

[3]–جهاد محمد البريزات ،**الجريمة المنظمة "دراسة تحليلية** "،ط1، الأردن:دار الثقافة للنشر والتوزيع،2008،ص45

[4]–نسرين عبد الحميد بنيه،**الجريمة عبر الوطنية** ،مصر:دار الفكر الجامعي،2007،ص55

1 – العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب:

ترتبط الجريمة المنظمة مع الإرهاب في عديد من السمات والخصائص المشتركة والتي يمكن حصرها علي الشكل التالي :

1-ينطوي كلي النوعين من الجرائم علي خطورة بالغة.

2-أنهما واستخدامه لجرائم تقوم بارتكابهما جماعات منظمة ومهيكلة تبيح لنفسها حيازة السلاح واستخدامه.

3- ينزع كل من الجريمة المنظمة والإرهاب نحو العالمية وعبور حدود الدول

4- كلاهما يؤديان إلي العنف ضد السلم الاجتماعي.[1]

5- تعتمد كل من الجريمة المنظمة والإرهاب علي تنظيمات سرية معقدة تضفي نوع من السرية علي العمليات الإجرامية .

6- تماثل الهياكل التنظيمية للإجرام المنظم والإرهاب في ظل طبيعتهما العابرة للحدود

7- وحدة التهديدات والمخاطر التي تشكلهما الجريمة المنظمة والإرهاب علي الأمن والاستقرار الوطني وقيم الديمقراطية.[2]

8- حدث تطورهما خارج هياكل الدولة ويعتبران من الفواعل غير الدولاتية وغير الرسمية في العلاقات الدولية ويجسدان تحديا للدولة والأمن.[3]

---

[1]- يوسف حسن يوسف،مرجع سابق،ص 140و141

[2]- سامي علي حامد عياد ،مرجع سابق،ص120

[3]- بشكيط خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي** ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2011،ص87

2 – التباعد بين جريمة الإرهاب والجرائم المنظمة:

1–الجرائم الإرهابية لاتسع دائما للحصول علي المال والمنافع المادية.

2– تعمل الجماعات الإرهابية أن تضفي علي نشاطها طابعا عقائديا وفكريا علي عكس الجريمة المنظمة التي لاتعط الأهمية للجانب العقائدي.

3– تسعي التنظيمات الإرهابية إلي استخدام وتوظيف ووسائل الإعلام بشني أنواعها للإفصاح عن أفكارها وفرض رؤيتها ،إما جماعات الجريمة المنظمة تبقي ممارسات نشاطها تحت أقصي درجات السرية والكتمان[1].

4–تستثمر الجماعات الإرهابية في الدعاية لنفسها علي الجانب العقائدي والفكري من اجل ضمان مزيد من المتطوعين ، أما جماعات الجريمة المنظمة تركز علي الإغراءات المادية من اجل ضم المزيد من الأعضاء إلي تنظيماتها.[2]

5– تهدف منظمات الجريمة المنظمة إلي تحقيق مكاسب ومنافع مادية كالاستحواذ علي الأموال والأملاك، في حين تسعي الجماعات الإرهابية إلي تحقيق غايات سياسية.[3]

[1]– يوسف حسن يوسف ،مرجع سابق ،ص141و142

[2]– سامي علي حامد عياد، مرجع سابق،ص122

[3]– مختار شعيب ، **الإرهاب صناعة عالمية**، مصر:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص72

المطلب الثاني : الاغتيال السياسي في تونس

_ إن عملية اغتيال المعارض اليساري الشهيد شكري بلعيد الذي شكل اغتيالهاغتيالاً للثورة التونسية، ولطموحات و آمال الشعب التونسي في تحقيق أهداف ثورته الديمقراطية،وجريمة دولة بامتياز ،وهي سابقة خطيرة في تونس، إذ لأول مرة تشهد البلاد التونسية حالة من هذا الاغتيال السياسي لشخصية وطنية معارضة تنتمي إلى اليسار التونسي .كما شكلت عملية الاغتيال تلك، بداية سنة من الاضطرابات السياسية والأمنية في هذا البلد الخارج للتو من أزمة سياسية حادة مع إقرار دستوره الجديد في26كانون الثاني 2014 وبعد سنة تقريباً من هذه الجريمة السياسية النكراء، عادت تونس لتشهد مواجهات دامية بين قوات الحرس الوطني، وفرقة مكافحة و من جهة و عناصر إرهابية مسلحة متخندقة في في منطقة رواد في محافظة أريانة شمالي تونس العاصمة، من جهة أخرى أسفرت هذه المواجهات التي دامت 20 ساعة عن مقتل سبعة «عناصر إرهابية»، من بينهم كمال القضقاضي، وهو المتهم الأول في اغتيال بلعيد ومن بعده النائب المعارض محمد البراهمي في 25تموز2013،ومقتل العريف عاطف الجبري (29 عاماً)، وهو من عناصر الوحدة المختصّة في مواجهة الإرهاب التابعة للحرس الوطني التونسي.وفي مؤتمر صحافي عقده وزير الداخلية التونسية السيد لطفي بن جدو في 2014، أعلن هذا الأخير،أن المتهم بقتل المعارض التونسي شكري بلعيد قتل خلال عملية لمكافحة الإرهاب، وذلك بعد نحو عام على

جريمة الاغتيال السياسي وأكد وزير الداخلية أن القضقاضي هو من اغتال الشهيد شكري بلعيد،[1]موضحا أنه تم التأكد من هويته في شكل علمي علما انه تم التعرف إلى هوية خمسة من سبعة مشتبه بهم قتلوا وقال السيد لطفي بن جدو خلال كلمته إنّ «محاربة الإرهاب خيار وطني يجب على جميع التونسيين الانخراط فيه»، معتبراً أنّ «خبر مقتل كمال القضقاضي هو بمثابة أفضل ما يمكن تقديمه إلى التونسيين وقال أيضا "أردنا أن نتجنب مقتل المسلحين وطلبنا منهم الاستسلام لكن كل منهم كان يحمل أسلحة رشاشة وقنابل يدوية وأحزمة ناسفة ، وفي حصيلة سنوية أدت العمليات لإرهابية المختلفة التي نفذتها العناصر المرتبطة بتنظيم «أنصار الشريعة» خلال عام 2013 بحسب الأرقام الرسمية التونسية إلى اغتيال الشهيدين المعارضين شكري بلعيد ومحمد البراهمي، إضافة إلى استشهاد 24 عنصراً أمنياً وعسكرياً،وكذلك إصابة عدد آخر هام من أعوان الأمن والعسكريين بسبب انفجار الألغام وهي إصابات طالت رجال الأمن وطالت المدرعات العسكرية في المقابل تم إلقاء القبض بحسب المصادر عينها على حوالي 885 إرهابيّا وتصفية 20 عنصراً منهم. وفي سياق منفصل، تطرق الوزير التونسي إلى الحصيلة الأمنية لوزارة الداخلية خلال العام الماضي، موضحا أنه تم إحباط محاولة سفر أكثر من ثمانية آلاف شخص نحو سوريا[2]، كما تم القبض على 190 شخصا من قبل وحدات الأمن الداخلي و293 من قبل الحرس الوطني من

[1] – إعادة التحقيق في اغتيال شكري بلعيد، http://www.elbilad.net/flash/detail?id=21592 تاريخ الاطلاع 6فيفري 2015

[2] –جريدة الشروق،يومية وطنية، العدد 4504،21سبتمبر 2014 ،ص12

الضالعين في شبكات الإرسال إلى سوريا، وفي دراسة بعنوان : «المقاتلون الأجانب في سوريا وجنسياتهم»، أوردت الدراسة أن تونس احتلت المرتبة السادسة، بـ4 آلاف مقاتل تمت تصفية 2645 منهم وسجل 1315 كمفقودين والملاحظ في هذه الإحصائية أن تونس تصدرت أعداد القتلى النساء،18 امرأة تونسية لقيت مصرعها في سوريا ، و الحال هذه تتفوق تونس في هذا الترتيب على دول عديدة معروفة بتصديرها للإرهاب وللإرهابيين مثل اليمن وباكستان وأفغانستان والصومال ، ومنذ أن استلمت حركة النهضة الإسلامية السلطة في تونس عقب الانتخابات التي جرت في 23 أكتوبر 2011، بدأت مظاهر العنف السياسي تنتشر في تونس[1]، لا وسيما من جانب السلفيين الجهاديين .إضافة إلى العنف الذي تمارسه الجماعات السلفية الجهادية المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، هناك العنف السياسي الذي تمارسه مليشيات حركة النهضة الإسلامية، الملقبة ب «رابطات حماية الثورة»، و التي تدعي أنها تدافع عن أهداف الثورة، لكن ممارساتها القائمة على محاولات الاستفزاز المتكررة، و التحريض على الكراهية، و اللجوء إلى استخدام العنف السياسي المُمَنْهَج والمُنَّظَم وفق مخطط سياسي مدعوم من حركة النهضة،تستهدف إرهاب وتخويف

[1]– المعارضة تتهم النهضة بالضلوع في عملية الاغتيال.. والجبالي يشكل حكومة تكنوقراط لاحتواء الوضع ،المعارض اليساري بلعيد يسقط قتيلا بأولى حلقات مسلسل الاغتيالات السياسية في تونس،http://www.yemenat.net/news30955.html تاريخ الاطلاع 5مارس2015

أحزاب المعارضة[1]، و النقابات التونسية الوازنة في البلاد، وقوى المجتمع المدني الحية،و الدفع بالمسار الانتقالي إلى مربع العنف السياسي، في ظل الحصانة من المحاسبة والمساءلة القانونية و من وجهة نظر المعارضة، شكل اغتيال بلعيد منعطفا في تونس، لأن هذه الجريمة هي أيضاً بالنسبة للمعارضة دليل على تحالف حركة النهضة مع التيارات الجهادية التكفيرية، التي صعدت تحركاتها منذ ثورة 2011 ورغم محاولة رئيس الوزراء في حينها حمادي الجبالي، تشكيل حكومة تكنوقراط قبل أن يستقيل أمام معارضة حزبه، وتولى وزير الداخلية علي العريض منصب رئيس الوزراء ما أثار استياء الشعب و المعارضة، فإن تغول الإرهاب في تونس كشف للتونسيين أن الثورة التونسية التي فجرت ربيع الثورات العربية، تم إجهاضها من قبل حركة النهضة ، التي ظهرت على حقيقتها، من أنها لا تمتلك لا مشروعا سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو حضاريا لديها باستثناء الاستحواذ على السلطة، بل إنها استغلت وجودها في السلطة منذ أكثر من سنتين لزرع التابعين لها في أجهزة الدولة، و لاسيما في وزارة الداخلية، و استخدام تنظيم أنصار الشريعة من أجل تصفية رموز المعارضة لكن هناك من يؤكد أن عناصر إرهابية قامت بالاغتيالات وهنالك أطراف تريد توظيفها سياسيا

[1]–توفيق المدني، **تطورات المشهد السياسي التونسي**،http://www.wahdaislamyia.org/issues/147/tmadini.htm تاريخ الاطلاع 6افريل 2015

لإجهاض عملية الانتقال الديمقراطي التي حققت خطوات متقدمة في تونس[1] ولم تنتهج حركة النهضة السياسة الحكيمة التي كان يتوجب عليها أن تنتهجها في الداخل التونسي، ألا وهي العمل على بناء الدولة الديمقراطية التعددية، وإقرار دستور ديمقراطي توافقي للجمهورية الثانية في تونس يؤكد على مدنية الدولة، و العمل على الانخراط في إستراتيجية وطنية و إقليمية لمحاربة الإرهاب،باعتباره المخرج الوطني والديمقراطي للأزمة السياسية و الاجتماعية التي تعاني منها البلاد، بل وظفت وصولها للحكم من أجل السيطرة على مفاصل الدولة، وكسب الشرعية الدولية من خلال التوافق للولايات المتحدة الأمريكية عبر زيارة الشيخ راشد الغنوشي لواشنطن في ديسمبر 2011، و التقائه مع زعماء صهاينة من منظمة الإيباك،حتى أن النهضة تحولت إلى أداة لأمريكا سواء بإدراك منها أم لا، لهذا الدور الذي تقوم به حتى لو كلفها ذلك تقديم تنازلات تنال من أمن تونس التي يحكمونها، لكن بعد سنة تنحى علي العريض لصالح حكومة غير سياسية يقودها وزير الصناعة السابق مهدي جمعة نتيجة لاغتيال النائب في المعارضة محمد براهمي في 25 تموز 2013 ، وبين 2013 و 2014، دخلت تونس في أزمة سياسية كبيرة و حادة، شلت الحياة السياسية والدستورية في البلاد

[1] _ خالد بن بلقاسم ، **اغتيال البراهمي...وأد للديمقراطية الناشئة في مهد الربيع العربي؟**،
http://ar.qantara.de/content/twns-bd-gtyl-lmrd-mhmd-lbrhmy-gtyl-lbrhmywd-lldymqrty-lnshy-fy-mhd-lrby-lrby تاريخ الاطلاع 17 افريل 2015

جراء اختبار القوة بين النهضة ومعارضيها ما دفع الجهات المانحة الدولية إلى تجميد منح قروض لتونس، وأثار استياء اجتماعيا متناميا في حين تواصلت أعمال الإرهابيين ، فكان لصمود المجتمع المدني التونسي المدافع بقوة عن إنجازات دولة الاستقلال والمقاوم لسياسة الاغتيالات والظلم والجهل والظلام والظلامية، وتوحد المعارضة على التصدي لمشروع الهيمنة و الاستئثار بالسلطة من جانب حركة النهضة، والقبول بالتسوية السياسية مع المعارضة، وقبلت تشكيل حكومة تكنوقراط غير متحزبة بزعامة السيد مهدي جمعة، و إقرار دستور ديمقراطي توافقي يقر بمدنية الدولة والمساواة بين المواطنين جميعا، ويكرّس المكاسب الكبيرة التي حققتها المرأة على كلّ صعيد ودورها الطليعي في المجتمع فاستخلصت النهضة الدروس من هذه الأحداث وتخلت عن ميولها للهيمنة لتنجح في النهاية في الخروج من الأزمة ولقد دفع شكري بلعيد ثمن نضاله في سبيل الدفاع عن الشغالين و العاطلين عن العمل، و المناطق التونسية المحرومة من التنمية منذ ما يزيد عن نصف قرن ومثل الاغتيال حدث صادم لعموم التونسيين [1] ولأن شكري بلعيد كان الأكثر شراسة في معارضة "النهضة"، وكان يقلقها جديّاً لأنه محامٍ تولّى الدفاع عن الإسلاميين في العهد السابق ويعرف كثيراً عنهم، ولأنه كان يتمتع بمواهب خطابية تجعله قادراً على اختراق الطبقات الشعبية وبصرف النظر عن المنفذين لعملية الاغتيال وهم من السلفيين التكفيريين مجرّد

[1] _ أنور الجمعاوي ، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق "، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** ، العدد السادس ، قطر ، 2014 ص 16

أدوات للجريمة السياسية، لكن حركة النهضة هي التي تتحمل المسؤولية السياسية والأخلاقية في عملية الاغتيال، لأن بعض التشكيلات الأمنية الموجودة في وزارة الداخلية في عهد رئيس الحكومة السابق السيد علي العريض، الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية إلى فترة قريبة، والقريبة من النهضة هي التي خططت لعملية الاغتيال ووجّهتها، بعلم أو بغير علم من القيادة التاريخية لحركة النهضة، وفي مقدمتها الشيخ راشد الغنوشي، للتخلص من المعارض الشرس الشهيد شكري بلعيد[1] ولم يسعَ الغنوشي قطّ إلى التنديد علناً بالسلفيين التكفيريين في عملية الاغتيال لقد قال إنّهم كانوا روح الثورة، وأنّهم ذكّروه بشبابه، وأنّهم يشكّلون جزءاً من أسرته الإسلامية، ومعهم يتمتّع الغنوشي بخزّانٍ انتخابيّ ضخم، وخصوصاً بقوة تدخّل تسمح له بأن يهاجم مباشرة المعسكر الديمقراطي بفضل ميليشيات منظّمة رابطات حماية الثورة إلى أقصى حدّ، من دون أن تتكشف مباشرة ويستخدمهم لكي يقوموا بالأعمال الوسخة مكانه فالآن سقطت الأقنعة ، على حد قول المثقف التونسي رياض بن فضل منشِّط مجموعة معارضة من وسط اليسار "القطب الديمقراطي الحداثي" ، وبعد الاتهامات لا مسئولة

[1]– رئيس الحكومة التونسية يرفض طلب الاستقالة من منصبه شكري بلعيد وعلي العريض ومحمد البراهمي، http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2013/08/27/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A8%D9%87.html تاريخ الاطلاع 5فيفري 2015

من بعض الأطراف في تونس بتورط الجزائر في الاغتيالات بتونس وأفاد محمد البراهمي رئيس حزب الشعب التونسي، أن اتهام الجزائر بقتل المناضل شكري بلعيد من طرف النهضة تحليل غير منطقي لأنه ليس من مصلحة الجزائر إشعال لهيب نار على حدودها، مضيفا أن اغتيال بلعيد سببه تنظيرات راشد الغنوشي ومنابره الدينية التكفيرية ، وحذر البراهمي من حرب أهلية بتونس خاصة مع انتشار السلاح والجهاديين السلفيين وتفشي الأوضاع بالحدود مع ليبيا ، فاتهام الجزائر باغتيال المناضل شكري بلعيد كما تداولته بعض الألسنة تحليل باطل،فالجزائر لها مصلحة كبرى في أمن واستقرار تونس، فمن غير المعقول أن يلهب النظام الجزائري نارا تحترق عند مدخل بيته ، وان المسؤول عن هذه الاتهامات تجاه الجزائر بالضلوع في اغتيال شكري بلعيد هو حركة النهضة الحاكمة، أما التأثير فلا تأثير لها لأن الخارجية التونسية التي تديرها حركة النهضة فاشلة بامتياز في علاقتها مع الجزائر والدول العربية عموما باستثناء قطر، وجاءت هذه الاتهامات للشقيقة الجزائر لتؤكد ذلك، لكن يعتقد مناضلي حزب الشعب التونسي أن حنكة قائد الجزائر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قادرة على التمييز بين تونس النهضة وتونس الشعب بكل مكوناته[1]و رغم نجاح الأجهزة الأمنية التونسية في القضاء على مرتكبي جريمة اغتيال المعارض اليساري البارز شكري بلعيد سنة بعد وقوعها فإن العائلة السياسية للراحل وعددا من

[1]– محمد البراهمي أمين عام حزب الشعب التونسي لـ "الفجر" ،http://www.al–fadjr.com/ar/index.php?news=250570%3Fprint تاريخ الاطلاع10جانفي 2015

أطراف المجتمع المدني قد طالبوا بضرورة الكشف عمن يقف وراء التخطيط والتنفيذ والتستر على الجريمة ودعت الجبهة الشعبية المعارضة في تونس إلى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة للكشف عن الجهة التي تقف وراء عملية اغتيال وشخصيات سياسية كشكري بلعيد ، وباتت تواجه الحكومة وحركة النهضة تحديات كبيرة علي اثر اغتيال شكري بلعيد حيث اغتيل على أيدي عناصر إرهابية وقال عبد المجيد، شقيق شكري بلعيد أن مقتل القضقاضي لم يفرحنا إطلاقا وهو لا يخدم إلاّ مصلحة لطفي بن جدو وزير الداخلية وحكومته وكان من الأجدر لو تم توقيف كمال القضقاضي حيا حتى يعترف بالجهة التي كلفته بتنفيذ عملية الاغتيال ،وتظاهر عشرات من أنصار"الجبهة الشعبية"(ائتلاف لأكثر من 10 أحزاب يسارية) التي كان شكري بلعيد أحد قياديها، قرب وزارة الداخلية للمطالبة بالكشف عن حقيقة الاغتيال ، وردد المتظاهرون شعارات معادية لوزير الداخلية لطفي بن جدو ولحركة النهضة الإسلامية التي تخلت عن الحكم طوعا لإخراج البلاد من أزمة سياسية حادة فجّرها في 2013 اغتيال القياديين في الجبهة الشعبية، وكانت عائلة شكري بلعيد اتهمت حركة النهضة الإسلامية بقتله على خلفية انتقاده اللاذع للحركة ورموزها، في حين وصفت الحركة هذه الاتهامات بأنها غير منطقية ، وقال الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد زياد الأخضر الذي خلف الراحل بلعيد على رأس الحزب على العملية الأمنية التي تم القضاء فيها على المتهم الأول في الاغتيال كمال القضقاضي: "إن العملية برمتها مؤشر طيب

على تحرر جهاز الأمن للقضاء على ظاهرة الإرهاب"، لكنه عاد قائلا: "عملية القضاء على تلك الخلية الإرهابية لابد أن تكون متبوعة خطوات حقيقية في الكشف عن كل ملابسات جريمة الاغتيال بما فيها من يقف وراء إصدار أوامر القتل وحيثيات التنفيذ والتستر على الجناة"[1].

المطلب الثالث: علاقة الأمن القومي بمقتضيات التنمية

يفترض التهديدات الأمنية تقريبا كلها محتملة وإمكانية التعرف علي الإمكانيات الذاتية والجوهرية للخصم وقد يكون هذا الخصم دولة أو مجموعات إرهابية فالتهديدات تتطلب توجيه الاستعلامات نحو الاحتمالات الممكن أن يعتمدها الخصم عند المواجهة وتتنوع المخاطر وتتصل بمختلف أنشطة الدولة [2]، فالجزائر في إطار مكافحتها للإرهاب واعتمادها سياسة التضامن في سياستها الخارجية مع الدول التي تتعرض لهذه الآلة الهادمة فيحدث ردود أفعال من طرف الجماعات الإرهابية التي تستهدف زعزعة الأمن والتنمية لضرب استقرار الجزائر لكبح من مواقفها الدولية العدائية اتجاه الأعمال الإرهابية ، فالطابع السري لمعظم المنظمات الإرهابية هو الذي يمنح دور الاستخبارات

[1]– مصدق عبد النبي، قضية اغتيال المعارض التونسي شكري بلعيد تتجه نحو التدويل، http://www.alarab.co.uk/m/?id=14783 تاريخ الاطلاع 15مارس 2015

[2]_ محسن بن العجمي بن عيسى ،**الأمن والتنمية** ،ط1، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011، ص240

أهمية خاصة في محاربتها[1] مع ظهور اتجاه جديد للإرهاب تمثل في ضرب المصالح الحيوية للمجتمعات واقتصادياتها مما سينعكس إلزاما علي التنمية في الدولة المستهدفة فالاعتداء الإرهابي علي القاعدة الإنتاجية للغاز الطبيعي بالجزائر حيث كان جديد من ناحية طبيعة التهديد الإرهابي [2]، لذلك وجب مراجعة السياسة الأمنية بالنسبة للدول علي أساس الاعتراف بالارتباط الوثيق بين التنمية والأمن بشكل تصبح فيه المؤسسة الأمنية شريكا في إرساء مناخ اجتماعي واقتصادي وسياسي مناسب للتنمية وتعمل علي استقراره ،فقوة الدولة الحقيقية عندما تنسجم إرادة الدولة مع إرادة المجتمع وتعمل الدولة عبر أجهزتها المختلفة لتلبية حاجيات مواطنيها المختلفة وكذلك قوتها في انسجام الخيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الدولة والمجتمع ، فالاهتمام بمعاش الناس وأمنهم الاقتصادي والاجتماعي هو من الضرورات القصوى لأي نظام سياسي ينشد الاستقرار والأمن ويتأتي عدم الاهتمام بمشروعات التنمية والأمن الاقتصادي بسبب التوجه للتسلح وبناء منظومات دفاعية لكن هذه الأخيرة ليست بمقدورها الحد من البطالة ، فالتحديات والمخاطر لا يمكن مواجهتها إلا باستقرار سياسي عميق في ظل الديمقراطية والتنمية المستدامة لذلك فان الخطوة الأولي والإستراتيجية في مشروع مواجهة تحديات المرحلة ومخاطرها المتعددة هو بناء الأمن والاستقرار علي أسس

[1] _ تسفي عوفر ، افي كوبر ، **الاستخبارات والأمن القومي** ، ترجمة دار الجليل، ط1، الأردن: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، 1988 ، ص473

[2] _ جريدة الشعب ، يومية وطنية ، العدد 16010 ، 21جانفي 2013 ، ص2

ومبادئ حقيقية تزيد من القدرة علي المواجهة[1] ، فالجزائر دائما تؤكد بان الحل الأمني لمكافحة التهديدات والمخاطر التي تتهدد بالأمن غير كافي فالجزائر تصدر دبلوماسية مزدوجة تعتمد علي الأمن والتنمية خارج الحدود دون إشراك الجيش الجزائري خارج حدود دولته فحلول التنمية بإمكانها ردع الإرهاب مع تحسين قدرات أجهزة الاستعلامات[2] في ظل وجود ارتباط بين انعدام التنمية وانتشار الإرهاب وتعزيز الأمن والتنمية لمكافحة الإرهاب[3] ، فالجزائر أحدثت إعادة الانتشار للتنمية في كامل جغرافيتها بالتوازن بين المناطق وخاصة الحدودية منها في ظل التهاب عديد الجبهات للدول المجاورة مع حرص الجيش الجزائري علي حماية أمن المواطن الجزائري الذي هو من أمن دولته[4] .

_ وفي الأخير ومن خلال الشكل البياني الأول[5] يمكن إدراك الأهمية القصوى في توفر الجانب الأمني في أي سياسات تنموية وفي أي بلد كان ، أما بالنسبة الرسم

---

[1] _ محمد محفوظ ، العرب وجدليات القوة والحرية ، **مجلة البصائر** ، السنة الثانية والعشرون ، العدد 49 ، 2011 ، ص76 و78

[2] _ حكيم غريب ، في الندوة العلمية بعنوان :"**دور مراكز البحث والتفكير في استشراف التحولات الأمنية الجديدة** " يوم 23 افريل 2015 ، جامعة المسيلة الجزائر

[3] _ إبراهيم شابير الدين ،" الافريكوم .. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة ""، ترجمة الحاج ولد إبراهيم ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2013

[4] _ زبيري عبد الله ، في الندوة العلمية بعنوان :" **دور مراكز البحث والتفكير في استشراف التحولات الأمنية الجديدة**"، يوم 23 افريل 2015 ، جامعة المسيلة الجزائر

[5] _ محسن بن العجيمي ، مرجع سابق ، ص 183

البياني الثاني الذي تجسد في دورة عمل أولاها ايجابية وأخراها سلبية[1] بالنسبة لوجود الأمن و إدامة التنمية ، لذلك أقول وأكد انه لا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية فهناك علاقة استلزام تعني وجود أحدهما حضر الأخر بالضرورة وإذا غاب أي منهما غاب الأخر .

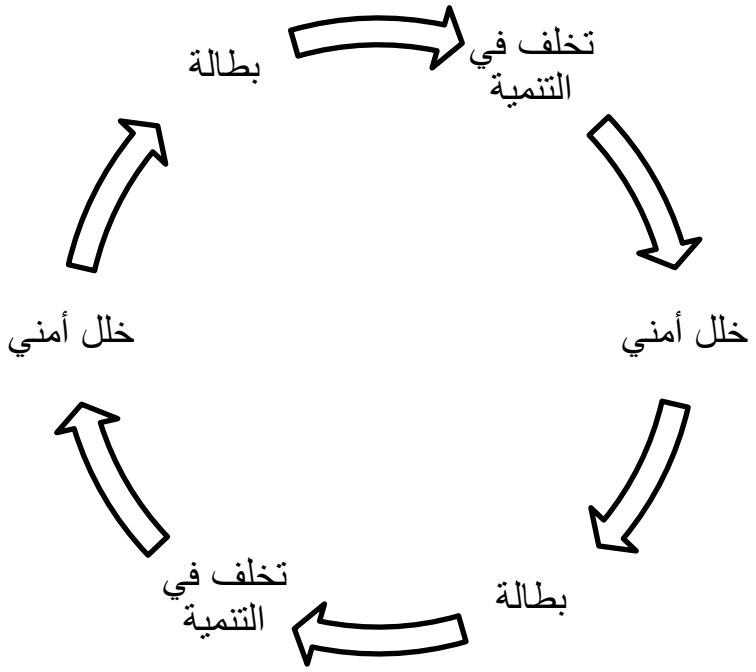

الشكل الأول : الحلقة المفرغة بين التخلف وانعدام الأمن

[1] _ مؤتمر بالحمامات التونسية بعنوان: " **التحدي القيادي: الاستجابة للتغيرات السريعة في القرن 21** " ، المؤسسة العربية الديمقراطية (المجلس البريطاني في تونس)، تونس، عام 2012

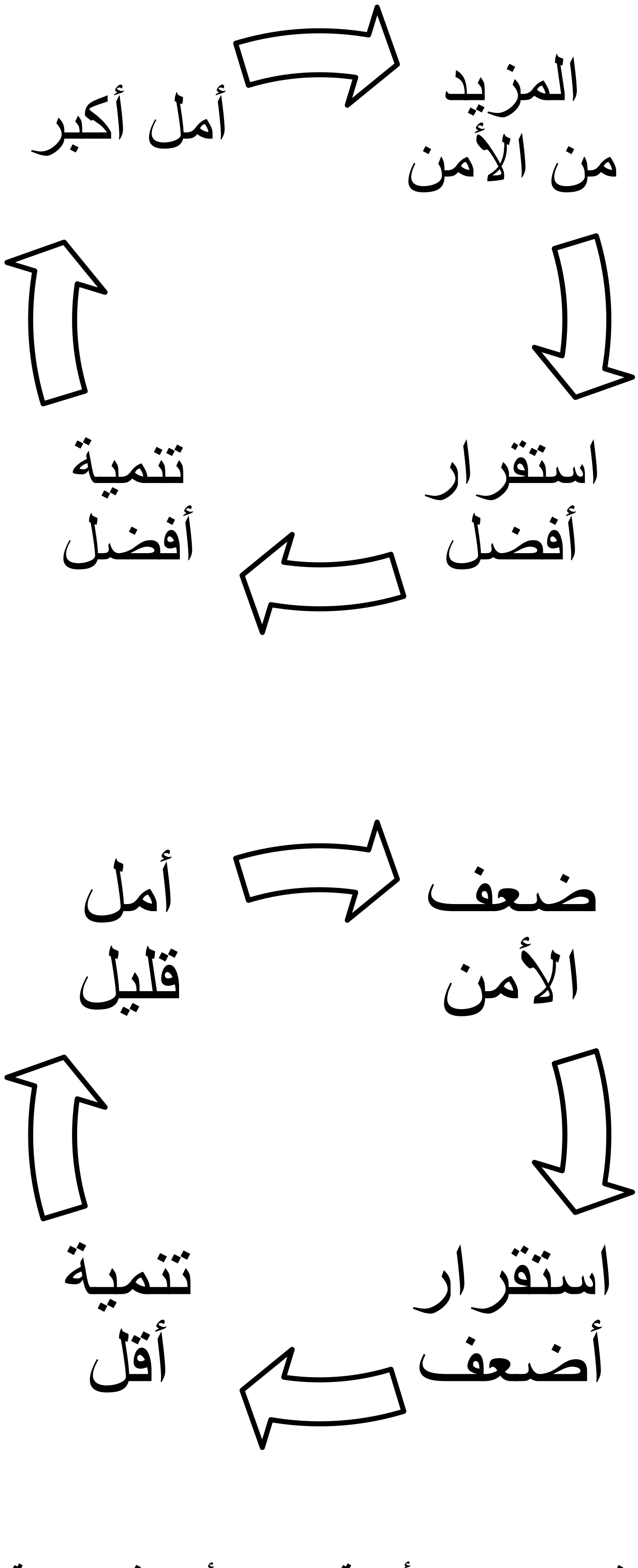

الشكل الثاني : الذي يوضح مدي أهمية العامل الأمني في التنمية وبين دورة عمل ايجابية وأخري سلبية

الفصل الثاني

مجالات التنسيق في العلاقات الجزائرية التونسية بعد 2011 م

المبحث الأول : التعاون الأمني

المطلب الأول : التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس

عادة ما يتأثر الأمن سلبيا و ايجابيا بالوضع الخارجي للدول المجاورة التي ترتبط بحدود جغرافية مع تونس ، من اجل ذلك يتحتم تعميق سياسة التعاون و تبادل المعلومات بين مختلف أجهزة البلدان المجاورة و بذلك تستفيد بلادنا من تجارب بلدان أخرى و خاصة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب و التشريعات و النظم و الأساليب ،ويشمل التعاون أيضا على آليات تنفيذ القانون من حيث إجراءات تسليم الإرهابيين و إجراءات الإنابة القضائية و حماية الشهود ، و تأسيسا على ما سبق ذكره فان التعاون الدولي مع الدول المجاورة بات أمر لا مفر منه حتى تصبح الأجهزة الأمنية التونسية قادرة على التصدي للهجمات و التوصل إلى معرفة هوية المنفذين و محاكمتهم خاصة إن الإرهاب لا وطن له و لا هوية محددة لمرتكبي جرائمه [1]،ويقوم دور الجزائر في مؤسساتها قاطبة بالعمل علي مكافحة الإرهاب خاصة في جانبه الأمني والعسكري والتنسيق الأمني مع دول الجوار الجغرافي وتقلل الجزائر بقد المستطاع من انتشار الجماعات الإرهابية والتحضير لإمكانية القضاء النهائي لهاته

[1] – ورقة بحثية حول واقع الإرهاب في تونس

http://www.csdscenter.com/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D8%A9%D8%AD%D9%88%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-3/2015 تاريخ الاطلاع 15 افريل

الجماعات بالتنسيق الأمني مع دولة تونس[1]،وتعزز التعاون الأمني بين الجزائر وتونس من خلال التنسيق الأمني في مجال المعلومات رغم دخول الدولتين في مرحلة الشك بسبب ترويج أطراف تونسية لفرضية دعم الجزائر لمخططات تستهدف الأمن والاستقرار في تونس ولكن سرعان ما انتهت هذه الاتهامات الخطيرة باستئناف الزيارات بين مسئولي البلدين والحملات الصحفية المشتركة التي تضمنت نفيا جزائريا وتونسيا لهاته الاتهامات .[2]

1-إرهاصات التعاون مع تونس في كافة الميادين :

وفي هذا الإطار أدي الرئيس التونسي محمد منصف المرزوقي زيارة إلي الجزائر بدعوة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وكان قد اجريا محادثات علي انفراد ثم بعد ذلك توسعت وشملت هذه المحادثات عن الجانب الجزائري عبد المالك قنايزية الوزير منتدب لدى وزير الدفاع الوطني و يوسف يوسفي وزير الطاقة و المناجم وعبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية و محمد علي بوغازي مستشار لدى رئاسة الجمهورية ،وحضرها عن الجانب التونسي عبد الكريم الزبيدي و زير الدفاع و عبد الله التريكي كاتب الدولة للشؤون الإفريقية و المغاربية

---

[1] _ لونيسي علي ، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلين القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية** ، رسالة دكتوراه ،جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر ، 4 جويلية 2012 ، ص 562 و564

[2] – رداف طارق ، مداخلة بعنوان "**الدبلوماسية الجزائرية وإشكالية الدولة الفاشلة في دول الحراك العربي**" ، في الملتقي الدولي حول : دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد يومي 28 و29 افريل2014 " ، جامعة تبسة ، افريل 2014 ، ص 14 و15

والعربية وعدنان المنصر مستشار لدى رئيس الجمهورية [1]وان الملف الرئيسي المطروح على جدْول مُحادثاته مع المسئولين في البلد الجار الجزائر ، يتعلّق بتدعيم التنسيق بين البلديْن في الملف الأمني، مُعتبِرا أن "أمن تونس هو جزء من أمن الجزائر، وأن أمن الجزائر هو جزء من أمن تونس"، فاتحا بذلك المجال للاعتقاد بأن تونس تتَّجه نحْو بناءِ تحالُفٍ استراتيجي ثُنائي وربما إقليمي، لمواجهة هذه الظاهرة التي فرَضت نفسها بعد الثورة، وجعلت جزءً واسِعا من السياسيين في تونس يعتقِدون بأن مواجهتها لن تتِم بالاستناد فقط على الإمكانيات المحلية، وأنها تفرض بحُكم تشعُّبها الانخراط النشِط في جهود إقليمية[2].

[1] –الرئيس التونسي يزور الجزائر،
http://www.ambdz.tn/Actualites/ar/Le%20president%20Bouteflika%20s%20entretient%20avec%20son%20homologue%20tunisien_vAr.php تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

[2]– بعد الدستور.. تونس تُعمّق انخراطها في مكافحة الإرهاب
http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D8%A4%D9%84%D8%A7%D8%AA_%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1---%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AA-%D8%B9%D9%85-%D9%82-%D8%A7%D9%86%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8/37897062 تاريخ الاطلاع 16 افريل 2015

2- بدايات التنسيق الأمني بين تونس والجزائر:

تقرر بعد زيارة رئيس أركان الجيوش التونسية للجزائر فتح خط اتصال مباشر بين قيادة العمليات البرية والجوية الجزائرية في العاصمة الجزائر ونظيرتها في تونس، لتفعيل عمليات مكافحة الإرهاب وتسريع تبادل المعلومات بصفة فورية بين أجهزة أمن البلدين ،وكان الأمر محل اتفاق أثناء زيارة قائد أركان الجيوش التونسية لمقر وزارة الدفاع الجزائرية، وأدخلت هيئة أركان الجيش الجزائري حيز التنفيذ مخططاً أمنياً جديداً لتشديد المراقبة على الحدود المشتركة مع تونس، ويتضمن المخطط مراقبة جوية للحدود الشرقية لمنع تسلل الجماعات المسلحة وتهريب أسلحة عبر تونس من ليبيا إلى الجزائر، بالإضافة إلى تسلل عناصر إرهابية، وحذرت تقارير أمنية من تهريب كميات من الأسلحة والذخائر من ليبيا إلى الجزائر عبر تونس ،وكانت تونس والجزائر اتفقتا في ديسمبر2012، على تعزيز التعاون الأمني على حدودهما البرية المشتركة للتصدي لاختراقات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، وتم التوصل إلى الاتفاق خلال اجتماع نهاية العام 2012 في تونس بين وزير الداخلية التونسي علي العريض ووزير الداخلية والجماعات المحلية الجزائري دحو ولد قابلية ،وقالت الداخلية التونسية إن الوزيرين اتفقا على "تأمين الحدود البرية المشتركة والتصدي لمختلف الاختراقات الحدودية لمجموعات الإجرام الناشطة في الإرهاب أو التهريب وأوضحت إن هذا الاتفاق يسمح بالتعاون الأمني بين الوزارتين لاسيما على المستوى

العملياتي والمعلوماتي[1]، فهناك وجود إمكانية التعاون بين الشبكات الإرهابية في تونس من خلال أنصار الشريعة وعناصر إرهابية من تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي داخل الجزائر ويعتبر التحدي الأمني الذي تواجهه تونس هو تحدي امني للجزائر لذلك وجوب رفع التعاون الأمني و الاستعلاماتي والاستخباراتي إلي اعلي مستوي[2]واجتمع وزير الداخلية الجزائرية دحو ولد قابلية مع رئيس الحكومة التونسية المؤقتة، حمادي الجبالي بحضور وزير الداخلية علي لعريض، وتطرق الاجتماع إلي كيفية تنسيق العمل الأمني من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب والتهريب[3] و حول فحوى هذه الزيارة قال أنها تصب في إطار دفع التعاون الثنائي التونسي والجزائري في العديد من المجالات منها بالخصوص المجال الأمني [4]وان البلدين يكثفان تبادل المعلومات الأمنية لمكافحة التشدد الإسلامي في الحدود الشرقية بسبب ما تعيشه تونس من اضطرابات وأضاف إن هناك تبادلا للمعلومات الأمنية بين الجزائر وجيرانها قصد محاربة مختلف الآفات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة منها الإرهاب[5]وأشاد رئيس

---

[1]– تنسيق أمني بين الجزائر وتونس في مواجهة المجموعات الجهادية،http://24.ae/Article.aspx?ArticleId=18421 تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

[2] – جريدة الشروق ، يومية وطنية ، العدد 410للقاعدة،2013 ، ص 13

[3]– تنسيق بين تونس والجزائر بعد كشف شبكات للقاعدة ،http://archive.arabic.cnn.com/2012/Tunisia/12/25/tunisa.algeria/ تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

[4]– رئيس الجمهورية يستقبل وزيرا الداخلية الجزائري، http://www.turess.com/attounissia/77796 تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

[5] – وزير الداخلية الجزائري يتحدث عن التنسيق الأمني مع تونس ،http://tounes-darna.net/?p=3827 تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

الحكومة التونسية المؤقتة، علي العريض بالتعاون والتنسيق الأمني العميق بين بلاده والجزائر من أجل محاصرة كل أنواع الإرهاب والجرائم المنظمة، معتبرا أن "أمن الدولتين هو أمن مشترك" وأبرز العريض أن المنطقة المغاربية تسودها مخاطر أمنية كبيرة ناجمة عن ظاهرة الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود والقارات، لافتا إلى أن منطقة شمال إفريقيا ونظرا لشساعتها، تتميز أيضا "بحرية كبيرة" لتحركات هذه الجماعات، الأمر الذي من شأنه إنعاش ظاهرة الإرهاب والجريمة ونوه علي العريض بالتعاون بين بلاده والجزائر في المجالات الأمنية الهادفة إلى محاصرة كل أنواع الجرائم المنظمة والإرهاب، ما جعل نشاطات الدوائر والمصالح والوزارات المعنية تتقدم بأشواط مهمة في مجال محاربة هذه الظواهر. كما عبر المسئول التونسي عن بالعمل القائم بين البلدين في الميدان الأمني، والذي اعتبره قابلا لمزيد من التطور وفي ذات السياق لفت العريض إلى أن تعميق التعاون والتنسيق في هذا الميدان بالذات بين الدولتين سيشكل أحد أهم الملفات المطروحة في التباحث من خلال زيارته للجزائر، بالنظر إلى أن أمن تونس هو أمن الجزائر وأمن الجزائر هو أمن تونس[1]فالعلاقة المتميزة بين تونس والجزائر تجعل التنسيق الأمني أكثر فعالية وأهمية في ظل الحالة الهشة التي عليها تونس من ناحية وتعطش الكثير من شبابها المتشبع بالفكر السلفي

[1]–علي العريض: أمن الجزائر وتونس هو أمن مشترك، http://www.djazairess.com/djazairnews/54681 تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

الجهادي للجهاد من ناحية أخرى[1]،وأكد وزير الداخلية الجزائري دحو ولد قابلية انه هناك تنسيق أمني مع تونس يجري بصورة جيدة، وحتى الآن ليس هناك ما يشير إلى غياب تنسيق أمني مع السلطات التونسية على حدود بلدينا ،وكان ولد قابلية بحث مع وفد تونسي مجال التنسيق الأمني على حدود البلدين التي تشهد عمليات عسكرية ضد الجماعات المسلحة كما قام الجيش التونسي بضرب مواقع إرهابيين بجبال الشعانبي التي يتحصنون بها بعد اغتيالهم لثمانية جنود تونسيين،وأشاروولد قابلية إلى أن هناك تبادلا للمعلومات الأمنية بين الجزائر وجيرانها بهدف محاربة مختلف الآفات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، منها الإرهاب والتهريب بكل أشكاله وشكلت الجزائر وتونس خلية استعلامات وتحريات بمشاركة ضباط مخابرات من البلدين لملاحقة الجماعات المسلحة التي تنشط في مناطق الحدود المشتركة [2] ، فتونس لها مشاكل علي حدودها البرية لا تقل تعقيدا بسبب الإرهاب والتهريب صحيح أن في كلا الحدين ينشط الإرهاب والتهريب ولابد من التمييز بين ليبيا والجزائر في هذا المستوى وآلية التمييز هي الدولة وبسطها لسلطتها وفعالية أجهزتها ، فالدولة الجزائرية قوية ومنيعة وتبسط سلطتها على كل شبر من ترابها ولا تتهاون في مراقبة حدودها ولا تتردد في التدخل لضرب الإرهابيين والمهربين،ولذلك فإن التعامل بين الدولتين والحكومتين التونسية والجزائرية

[1] – دوافع التعاون الأمني بين الجزائر وتونس؟، http://www.elmouhim.net/?p=1088187 تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

[2]– الجزائر تقول إن التنسيق الأمني مع تونس يجري بصورة جيدة،http://www.alquds.co.uk/?p=74377 تاريخ الاطلاع 14افريل 2015

هو في أعلى مستويات التنسيق ،وتجلى هذا التنسيق في مناسبتين،الأولى هي اجتماع دول جوار ليبيا في الحمامات بتونس يومي 14 و15 يوليو بدعوة من الجزائر، والثانية هي اللقاء الخاطف بين رئيس الحكومة التونسية مهدي جمعة ورئيس الحكومة الجزائرية عبد المالك سلال يوم 22 يوليو2014 في منطقة حدودية للتنسيق الأمني والعسكري ،كما يوجد تنسيق أمني والعسكري بين تونس والجزائر مفتوح في مستوى تبادل المعلومات والتحذيرات والتقارير[1]، فالجزائر وتونس في تعاون أمني بينهما في مجال مكافحة الإرهاب وفي إطار التنسيق الأمني والعسكري كانت الجزائر قد ساعدت تونس أمنيا في العديد من المرات منها تهديد إرهابي لتفجير مطارات بالعاصمة التونسية ،وتشكل الحدود الشرقية للجزائر بؤرة توتر قائم منذ الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي وظهور التيار السلفي الجهادي في تونس ممثلا في أنصار الشريعة المنتمي لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، والذي نفذ عدة عمليات إرهابية استهدف مصالح حيوية في مناطق كثيرة بتونس متخذا جبل الشعانبي والجنوب التونسي معاقلا له، وتعتبر الجزائر هذا التنظيم خطرا على أمنها القومي مما استوجب عليها تكثيف التعاون الأمني الاستخباراتي مع جارتها الشرقية ونصت اتفاقيات التعاون الأمني بين البلدين على آليات التنسيق الأمنى والعسكري الاستخباراتى وتم تطويرها لمنح صلاحية اتخاذ القرار العسكري الميداني للقيادات الميدانية دون العودة

[1] – مصطفى القلعي ، المشاكل والتحديات الإقليمية لتونس ،http://www.alarab.co.uk/?id=29563 تاريخ الاطلاع 16 افريل 2015

إلى القيادات المركزية حال تنفيذ عمليات عسكرية تستهدف ملاحقة الإرهابيينوعدد من كوادر الأمن والجيش التونسي في الجزائر بشأن عمليات مكافحة الإرهاب[1]ففي الجانب الأمني الذي شكل أحد أهم النقاط التي تناولها الجانبان بالدراسة والبحث اتفقت الجزائر وتونس على تثمين مستوى التعاون القائم بينهما في المجال الأمني والعسكري و التأكيد على صبغته الإستراتيجية مع الدعوة إلى مواصلة المشاورات الثنائية بخصوص مشروع الاتفاق في المجال الأمني[2] ،وكان رئيس الحكومة التونسي مهدى جمعة قد وصل إلى مدينة تبسة رفقة كل من وزيري الدفاع الوطني غازي الجريبي والشؤون الخارجية ومنجي حامدي ،حيث أكد وزير الخارجية التونسي منجي الحامدي في لقاء مشترك عقده مع نظيره الجزائري رمضان لعمامرة في مدينة تبسة الواقعة على الحدود بين البلدين اثر زيارة قام بها رئيس الحكومة التونسية مهدي جمعة إلى تبسة للاجتماع مع رئيس الحكومة الجزائرية عبد المالك سلال فالاجتماع خلص إلى الاتفاق على خطة تنسيق للتعاون في المجالين الأمني و العسكري ،ووصف الحامدي

---

[1]– اتفاق تعاون عسكري وأمني بين الجزائر وتونس لمكافحة الإرهاب، http://elraaed.com/ara/watan/62033-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%88%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8.html تاريخ الاطلاع 15افريل 2015

[2]– الجزائر–تونس: إعلان عن قرارات في مجال التعاون الأمني و الإقتصادي، http://www.ambdz.tn/Actualites/ar/1_vAr.php تاريخ الاطلاع 18افريل 2015

التوصيات الأمنية المتفق عليها بالقفزة النوعية [1] ، على صعيد التعاون و التشاور بين البلدين الشقيقين من أجل التحكم في التحديات الأمنية لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و تهريب الأسلحة ،واتت زيارة جمعة إلى الجزائر على خلفية تزايد نشاط المجموعات الإرهابية في منطقة الشعانبي على الحدود بين الجزائر وتونس، خاصة بعد عملية اغتيال 14 جنديا تونسيا قبل أسبوع في المنطقة ، وأشار علي أن الإرادة السياسية للبلدين القائمة سمحت أجل تعزيز التعاون في المجال الأمني ، بسبب التحديات الإقليمية والأمنية المشتركة بين البلدين،وفي نفس السياق أوضح وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة أن اللقاء الذي جمع اليوم الوزير الأول عبد المالك سلال برئيس الحكومة التونسية مهدي جمعة سمح بتحليل شامل و لجميع المستجدات على مختلف الأصعدة في مجال الأمن و التنمية و العلاقات الثنائية ، وأكد لعمامرة إلى أن اجتماعات التعاون والتنسيق الأمني والسياسي بين تونس و الجزائر تضاعفت في الأشهر الأخيرة ، والبلدين يتقاسمان نظرة مشتركة في المجال الأمني و في جميع المجالات الأخرى والتنسيق و التعاون بين البلدين بلغ مستوى إستراتيجي لم يسبق له مثيل ، ولفت لعمامرة إلى أن وقوف الجزائر إلى جانب الأشقاء في تونس ، يمليه واجب حسن الجوار والتضامن لتونسي مع الجزائريين خلال ثورة التحرير وخلال الظروف التي مرت بها بلادنا في العشرية السوداء ، وانتهى الاجتماع

[1] – جريد المساء، يومية وطنية، العدد 5196، 2 مارس 2014، ص5

السياسي والأمني الرفيع المستوى الجزائري التونسي إلى اتفاق أمني وعسكري يعزز التعاون في مكافحة الإرهاب.[1]

3-النتائج لترتيبات التنسيق الأمني :

وحقق التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس قبل انتخاب الرئيس الباجي القايد السبسي عدة عمليات وترتيبات ، حيث تمكن جهاز المخابرات الجزائرية القبض علي مجموعة إرهابية كانت تعمل علي التسلل من الحدود التونسية باتجاه الحدود الجزائرية وبناءا علي التحقيقات مع عناصر المجموعة الإرهابية توصلت مصالحالأمن الجزائرية إلي معرفة وجود مخطط لضرب أهداف حيوية بالجزائر[2] ، كما أدي التنسيق الأمني بين البلدين إعادة النظر والترتيب للمسؤوليين التونسيين في وضع رؤية إستراتيجية للأمن القومي التونسي وفق مقاربة شاملة ومخططات استشرافية سياسية ودبلوماسية واقتصادية وعسكرية وأمنية في ظل اتساع نطاق التهديد الأمني وتنوعه وبروز أشكال جديدة من التهديدات والمخاطر التي تمس تونس و النجاحات الأمنية هي التي تؤسس للنجاحات الاقتصادية كما يعزز التعاون الأمني مع الجزائر قدرة الأجهزةالأمنية التونسية علي التصدي للهجمات الإرهابية[3]وحماية المصالح الحيوية لتونس وتعزيز

---

[1]- اتفاق امني وعسكري تونسي جزائري لمواجهة الإرهاب ،
http://www.transparentsham.com/index.php?option=com_content&view=article&id=146:2014-07-23-22-42-17&catid=1:arab&Itemid=22 تاريخ الاطلاع 17 افريل 2015

[2] - جريدة الشروق ، يومية وطنية ، العدد 4250 ، 8جانفي 2014 ، ص11

[3]- محرز بوصيان ، **رؤيتي لتونس** ، تونس : سراس للنشر ، 2014 ، ص 88و 101

أمنها في الداخل وعلي الحدود[1]، وضعف المؤسسات الأمنية التونسية التي يتحمل النظام السابق التونسي الجزء الأكبر منه عقب إضعافها والزج بها لخدمة مصلحة امن الشخص من النظام الكلي بدل الدفع بها لخدمة المواطن وعدم إلحاقها في قطاعات الخلاقة للتنمية في الدولة ، فإصلاح المنظومة الأمنية التونسية والارتكاز علي تعزيز القدرات العملياتية وبنائها لمجابهة التحديات الأمنية الكبري كالإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب من خلال المطالبة بالمزيد من الإمكانيات والموارد وكذا إعادة النظر في ما يتصل بمفهوم الأمن الذي يندرج ضمن ثلاث مستويات فهو أولا حق من حقوق الإنسان وثانيا حفظ النظام العام والردع والحد من كل أشكال الخطر التي تستهدف الأشخاص والممتلكات أما في المستوي الثالث جعل الأمن منظور استراتيجي لحماية كيان وسلامة التراب واستمرارية المؤسسات الدولة من جميع الأخطار الداخلية والخارجية بما يتوافق مع مفهوم الأمن القومي[2] والتحديات الأمنية للمنظومة الأمنية التونسية تتمثل في مجابهة المجموعات الإرهابية ويتم ذلك عن طريق إنشاء عقيدة أمنية جديدة وأكد وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة أن التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس سيمكنهما من القضاء على ظاهرة الإرهاب كما أوضح السيد لعمامرة والذي كان ضمن مستقبلي الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي أن

---

[1]– الجمهورية التونسية ، **حصيلة نشاط الحكومة التونسية 2012** ، تونس : رئاسة الحكومة ، ديسمبر 2012 ، ص12

[2]– هيكل بن محفوظ ، **تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة وفي خلال سنة 2013** ، الجامعة التونسية ، 2013 ، ص 9 و13

التنسيق الأمني بين البلدين "مستمر على مستوى مصالح الأمن وكذا على مستوى حكومتي البلدين من أجل القضاء على آفة الإرهاب" ، وأضاف أن "تفعيل العلاقات الأمنية القائمة بين البلدين وتحسينها ورفعها إلى مستوى العلاقات الإستراتيجية بين البلدين, من شأنها تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود".[1] وضمن التنسيق الأمني بين البلدين، حلّ وفدا أمنيا تونسيا رفيعا يضم مسؤولين في وزارتي الدفاع والداخلية، للتباحث مع نظرائهم الجزائريين، في كيفية مواجهة الإرهاب في المنطقة وخاصة حماية الحدود بين البلدين ، وسيستفيد الوفد التونسي من الخبرة الجزائرية في مجال التحقيق الأمني في البحث عن الخلايا النائمة للتنظيمات الإرهابية وكيفية اكتشافها وتفكيكها، وكان التنظيم الإرهابي، هدّد بتنفيذ عمليات انتقامية ضد تونس والجزائر بعد مصرع قائده في تونس في عملية نفذتها القوات التونسية بتنسيق امني جزائري، من خلال المعلومات والمحاصرة بالحدود الشرقية، وهو التنسيق الذي أشاد به وزير الداخلية التونسي[2]،وأوضح وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة أن التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس سيمكنهما من القضاء على ظاهرة الإرهاب، مشيرا إلى أن تفعيل العلاقات الأمنية القائمة بين البلدين وتحسينها ورفعها إلى مستوى العلاقات الإستراتيجية بين البلدين من شأنها تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود ، وبين لعمامرة أن التنسيق الأمني بين البلدين مستمر على

[1]– التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس سيمكنهما من القضاء على الإرهاب
http://www.mae.gov.dz/news_article/2839.aspx، تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

[2]–http://news.alarabeyes.com/article/268050.html تاريخ الاطلاع 25 افريل 2015

مستوى مصالح الأمن وكذا على مستوى حكومتي البلدين من أجل القضاء على آفة الإرهاب، مضيفا أن تفعيل العلاقات الأمنية القائمة بين البلدين وتحسينها ورفعها إلى مستوى العلاقات الإستراتيجية بين البلدين من شأنها تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود[1]من خلال إقامة تعاون جهوى مبني علي المصلحة المتبادلة عبر الحدود في ظل عدم المساس بالحدود وأمنها[2].

المطلب الثاني: تأمين الحدود المشتركة

حدثت العديد من التفاهمات الأمنية بين البلدين منذ سنة 2013بعد العمليات التي نفذتها الجماعات الإرهابية في منطقة الشعانبي على الحدود بين الجزائر وتونس ونصت هذه التفاهمات على آليات التنسيق الأمني والعسكري والاستخباراتي وتم تطويرها لمنح صلاحية اتخاذ القرار العسكري الميداني للقيادات الميدانية دون العودة إلى القيادات المركزية حال تنفيذ عمليات عسكرية تستهدف ملاحقة الإرهابيين ،وجمع اللقاء بين الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال ورئيس الحكومة التونسية مهدي جمعة يوم 22يوليو 2014 في منطقة حدودية التباحث الأوضاع الأمنية بالمناطق

[1] _ وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة: التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس سيمكن من القضاء على الإرهاب ، http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink/22928.html ،تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

[2] _ باخوية إدريس وغريسي فاطمة الزهراء ، ورقة بحثية بعنوان "**دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي** "، في الملتقي الدولي حول:"دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد يومي 28و29 افريل 2014 ، جامعة تبسة ، افريل 2014 ، ص 13

الحدودية [1]، وحل بالجزائر يوم 10 ديسمبر2014 وفد عسكري تونسي يقوده رئيس المصالح التقنية بوكالة الاستعمالات والأمن للدفاع العقيد نور الدين بن خلف الله ،ومثل الجزائر في الاجتماع خبراء الإشارة رئيس مكتب الإشارة لدائرة الاستعلامات العقيد على عليم وتم التوقيع على محضر اجتماع بين الطرفين في إطار تعزيز علاقات التعاون العسكري بين الجزائر وتونس[2]أما في إطار المساعدات العسكرية ومجال التدريب عدد من قوات النخبة التونسية فطلب رئيس الحكومة التونسية مهدي جمعة من الجزائر مساعدات عسكرية مستعجلة لبلاده في مجال مواجهة الخطر الإرهابي المتعاظم في تونس مع ضعف ونقص الإمكانات المنظومة الأمنية التونسية لمجابهته حيث أكد وزير خارجية تونس منجي الحامدي أن التطورات الأمنية في بلاده فرضت أعباء مالية إضافية في بلد يعاني أزمة اقتصادية[3] ، مما أدي إلي تفعيل التعاون مع دول الجوار وذلك بتعزيز أنظمة المراقبة بالمعابر البرية ومواصلة تطوير التجهيزات وكل ما تعلق بالبني الأساسية كالثكنات والمراكز الأمنية واستمرار تطوير التكوين والتدريب والبرامج لتعزيز قدرات الأمن التونسي علي مكافحة الإرهاب والجريمة

[1]– مخطط مشترك لتأمين الحدود بين تونس والجزائر
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/149708.html تاريخ الاطلاع 10 افريل 2015

[2]– على بوشربة، بوعلام بولعراس ، الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة إستراتجية فعالة ، **مجلة الجيش الجزائري شهرية**، العدد 618 ، جانفي 2015 ، ص 38

[3]– إجراءات جديدة لمكافحة التهريب والجريمة على الحدود مع تونس ،
http://essalamonline.com/ara/permalink/32085.html تاريخ الاطلاع 12افريل 2015

المنظمة [1] هذا ما حتم وجود موافقة داخل المؤسسات الدولة الجزائرية ذات الصلة وبموافقة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة علي تقديم المساعدات العسكرية لدولة تونس من اجل مكافحة الإرهاب ومتابعة المجموعات الإرهابية التي تتمركز في منطقة الشعانبي قرب الحدود بين البلدين[2] ، وزودت الجزائر الجارة تونس بمعدات عسكرية بالإضافة إلي تدريب عدد من قوات النخبة التونسية علي عدد من تكتيكات مكافحة الإرهاب ، وتضمنت المعدات العسكرية دفعات متطورة مرتبطة بمكافحة الإرهاب ككاشفات الألغام وأجهزة المراقبة الحرارية إلي جانب هذا تطوير من إمكانيات الجيش التونسي علي فنون حرب العصابات التي ترتكز عليها الأعمال الإرهابية للجماعات الإرهابية [3] ، وهذا ما أكده الوزير المستشار الناطق الرسمي باسم الرئاسة التونسية عدنان المنصر انه هناك دعم عسكري وتقني جزائري موجه نحو تونس وفيه القابلية لرفعه إن توفر المزيد من الرغبة والاستعداد من طرف المؤسسات الجزائرية ذات الاختصاص ، وأوضح وزير الدفاع التونسي رشيد الصباغ أن العلاقات بين البلدين وخاصة بين الجيشين فهي قوية ومتينة والتعاون سيشهد تعزيز اكبر ومواصلة العمليات العسكرية لكلي الجيشين في نطاق الحدود لكل منهما ومحاصرة المجموعات الإرهابية

---

[1]– حركة النهضة التونسية ، **البرنامج الانتخابي لحركة النهضة نحو اقتصاد صاعد وبلد امن 2015 2020** ، الانتخابات التشريعية 26اكتوبر 2014،ص38و39

[2]– جريدة الجديد ، يومية وطنية ، العدد 822 ،24 جويلية 2014 ،ص3

[3]– الجيش الجزائري يرسل 6500 جندي لمساعدة الجيش التونسي وتأمين الحدود ،–http://exclusive mag.com/?p=93390 تاريخ الاطلاع 14افريل 2015

المتواجدة في جبال الشعانبي[1] ، وتأتي المساعدات العسكرية المقدمة من الجزائر لتونس في كافة نواحيها المتعلقة بالعتاد وبعض التقنيات ونقل الخبرة ضمن خطة إرساء تعاون أمني وعسكري في العمل الميداني العملياتي سواء في مجال تأمين الحدود المشتركة ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطا ن[2] وسخرت الجزائر رغم امتداد شريطها الحدودي علي ألاف الكيلومترات إمكانيات بشرية ومادية لمجابهة الإرهاب والجريمة المنظمة وكذا القضاء كل من يبادر في اختراق الحدود الجزائرية والمساس بحرمة التراب الوطني ومصالحه الاقتصادية وتهديد امن المواطن الجزائري وممتلكاته وبناءا علي هذا تواجه المؤسسة العسكرية الجزائرية العديد من التحديات الداخلية والخارجية الصعبة بسبب التغيرات التي صاحبتها الكثير من التهديدات الأمنية في كثير من دول المنطقة الحدودية بالنسبة لدولة الجزائر [3]، وبالتالي اضطرت قيادة الجيش الجزائري إلي تعزيز تواجده مع إعادة الانتشار بالحدود الشرقية من خلال نقل إعداد إضافية من الوحدات العسكرية البرية والجوية ، ففي الجانب البرية تمثل في زيادة مجموعات جديدة تتعلق بحرس الحدود مع التطوير في تقنيات المراقبة ، بالإضافة إلي جانب قطاع الجو تم انتشار الأسراب الجوية المتجسدة في الطائرات الحربية لمراقبة وتغطية الشريط الحدودي والمناطق الغابية اثر تزايد خطورة الوضع الأمني علي الحدود الشرقية الذي تمثل في ارتفاع أعمال العنف من

[1]– جريدة الشروق ، يومية جزائرية ، العدد 4100 ، 7 أوت 2013 ، ص3 و13

[2]– جريدة العرب ، يومية عربية تصدر في لندن ، العدد 9884 ، 17 جويلية 2014 ، ص2

[3]– جريدة البلاد ، يومية جزائرية ، العدد 4281 ، 17 ديسمبر 2013 ،ص2

طرف الجماعات الإرهابية داخل التراب التونسي وبالأخص المناطق الغربية لتونس المتاخمة لحدود الجزائر الشرقية [1]، واجتمع نائب وزير الدفاع الفريق أحمد قايد صالح بقادة الجيش الوطني الشعبي في مدينة قسنطينة بالناحية العسكرية الخامسة وهاته الأخيرة تقع تحت مسؤولياتها كامل المناطق الحدودية مع دولة تونس التي تمتد علي طول 100كلم ، وخلص هذا الاجتماع إلي الزيادة في الترسانة العسكرية والوقوف عند مدي جاهزية أفراد الجيش الشعبي للتدخل وحماية التراب الوطني، حيث تدعمت صفوف الجيش بالناحية الشرقية ب 12000الف جندي بالإضافة إلي سلاح الطيران والعمل بالطائرات العمودية لتمشيط الحدود وتأمينها [2]، فإعادة الانتشار العسكري علي مستوي الحدود الجزائرية نابع من إرادة الجزائر علي ضمان أمنها القومي وامن جيرانها حيث تم تعزيز وتدعيم كافة التشكيلات العسكرية المنتشرة بوحدات فرعية لسد كل الثغرات عبر الحدود الشرقية بالتنسيق مع حرس الحدود وقطاع الجمارك وتسخير كافة الإمكانيات اللازمة بغرض تأمين كامل الشريط الحدودي وردع الإرهابيين والمهربين[3] كما أكد الجانب التونسي علي إيجاد سياسة تنموية وأمنية مندمجة للمناطق الحدودية وتوفير الإمكانيات الضرورية لها ووضع خطة للتعاون الدولي والإقليمي لغاية توفير

[1]– جريدة النهار ، يومية جزائرية ، العدد 2070 ، 17 جويلية 2014 ،ص6

[2]– جريدة العرب ، يومية عربية تصدر في لندن ، العدد 9884 ، 17جويلية 2014 ، ص2

[3]– علي بوشربة ، بوعلام بولعراس ،مرجع سابق ، ص 36

الأمن ودعم المبادلات وإرساء الاستقرار[1]، وعملت كل من الجزائر وتونس في نطاق العمليات المشتركة علي بدأ عمليات عسكرية ضد الجماعات الإرهابية التي تنشط في المناطق الحدودية المشتركة وأخذت العمليات امتداد واسع ليشمل كافة نقاط الحدود لكلي البلدين ولكن كل جانب في حدوده البرية والفاصلة عبر إقليم الحدود الشرقية للجزائر وشملت جبل العنق وجبل النمامشة حتى جبال الأوراس ومنطقة مشوش وصحراء وادي سوف ، أما بالنسبة للجانب التونسي المتمثلة في الإقليم الغربي لتونس في منطقة القصرين وجنوبها والغرض من التنسيق في تامين حدود البلدين منع تسلل الجماعات الإرهابية عبر الحدود من دولة إلي أخري والتضييق عليهم ، كما قام الجيشان الجزائري والتونسي بعمليات أمنية مشتركة علي الشريط الحدودي الفاصل بين البلدين لتطهير المنطقة من البؤر الإرهابية بمرتفعات جبال الشعانبي وهو الأمر الذي أدي إلي إرساء تعاون عملياتي في مجال تامين الحدود المشتركة[2]من خلاله تمكن الجيش الجزائري القضاء علي ثلاث ارهابين عند الحدود المشتركة بعد فرارهم من تونس صوب الحدود الجزائرية ،وإفشال مخطط كان يهدف إلي إغراق الجزائر بعدد كبير من قطع أسلحة بولاية الطارف في منطقة بوحجار الحدودية وكانت وجهة هذه

---

[1]– الباجي قائد السبسي، **برنامجنا من اجل تنمية طموحة في خدمة جميع التونسيين** ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لحركة نداء تونس،تونس ،15اوت 2014، ص44

[2]– عملية مشتركة ضد الإرهاب علي الحدود الجزائرية التونسية ،
http://www .aldjadidonline.com /permalink/44646.html تاريخ الاطلاع
11 افريل 2015

الشحنة من الأسلحة آتية من تونس نحو الجزائر[1] ،وفي هذا الصدد أكد الناطق الرسمي لوزارة الداخلية التونسية خالد طروش أن مصالح الأمن التونسية فككت شبكة إرهابية متخصصة في تجنيد عناصر أكثر تطرفا وتوجيهها نحو معاقل تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي حيث كانت هذه الخلية الإرهابية متجهة إلي الحدود المشتركة بين تونس و الجزائر، واستطاع الجيش الجزائري في مارس 2014 من القضاء علي سبعة إرهابيين بالقرب من الحدود التونسية بالقطاع العملياتي بولاية تبسة مع دحر بقايا الجماعات الإرهابية المسلحة التي تحاول استغلال الظروف الإقليمية التي تعرفها بعض بلدان المنطقة من اجل اختراق الحدود الجزائرية وتهريب السلاح لداخل الجزائر[2].

المطلب الثالث : مواجهة الخطر الليبي

إن التدخل الدولي العسكري في ليبيا وإمداد قوي الثورة الليبية بالسلاح والمال[3] أدي إلي انهيار المؤسسات الأمنية وانتشار مظاهر التسلح في المجتمع الليبي ونهب مخازن الأسلحة شكل فرصة لبروز الجريمة المنظمة واستقواء الجماعات المسلحة التي لها

[1]– جريدة النهار ، يومية جزائرية ، العدد 2168 ، 16 نوفمبر 2014 ، ص3

[2]– جريدة النهار ، يومية جزائرية ، العدد 1581 ، 16 ديسمبر 2014 ، ص3

[3]– معتز سلامة ،التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي 2011 ،2012 http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studiens/2013/03/09 تاريخ الاطلاع 21مارس2015،ص2

امتددات للجماعات الإرهابية [1]،كما أدت الحرب في ليبيا إلي تدفق الأسلحة بإعداد كبيرة في شمال إفريقيا وانتشار الأسلحة الثقيلة علي حدود الدول المجاورة حيث يعد تهديدا لأمنها القومي بشكل مباشر وخطير،وتمثل انتشار السلاح الليبي الذي وصل عددا من المناطق المتأزمة احد الأسباب الرئيسية للاضطراب في المنطقة وجوارها ،حيث تعاظم خطورة السلاح الليبي الذي يقف وراء حادثة عين اميناس في الجنوب الشرقي للجزائر ،كما ثبت كذلك استخدام مسدسات مهربة من ليبيا في الاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية في جبل الشعانبي[2].

- **تداعيات الأزمة الليبية علي العلاقات الجزائرية التونسية :**

لقد وضعت تداعيات الثورة الليبية كل من الجزائر وتونس أمام تهديدات أمنية خطيرة بالنسبة للحدود الشرقية للجزائر والحدود الجنوبية لتونس ، وتمثلت الخطورة في ارتباطا بشكل وثيق بمدي استفحال ظاهرة تهريب السلاح وحركية تنقل العناصر الإرهابية المسلحة وعدم الاستقرار بليبيا زاد من إرباك الوضع المتحول في تونس بشكل كبير الذي هو مرتبك أصلا لهشاشة الأوضاع السياسية والاقتصادية لتونس في

[1]– تيسير إبراهيم قديح ،**التدخل الدولي الإنساني "دراسة حالة ليبيا 2011"**، رسالة ماجستير،جامعة الأزهر غزة،2013،ص170

[2]–كمال القصير ، "جيوبوليتيك المغرب العربي :قراءة في ديناميات عام 2014"، **مركز الجزيرة للدراسات** ،2015،ص3

ظل القرب الجغرافي والتداخل[1] مع وجود قوي خارجية تدفع الإخوان في ليبيا إلي العرقلة لأي مسار تسوية في ظل وجود أطماع، وتنطوي مخاطر تفكك الدولة الليبية الناشئة إلي تزايد نشاط الجماعات الإرهابية[2] وسعي تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي إلي إقامة إمارة إسلامية في صحراء ليبيا وسوف يكون مستعدا لزعزعة استقرار المنطقة بكل ما توفر من وسائل من اجل تحقيق غايته [3] وجعلت الأزمة الليبية الوضع الأمني في المنطقة يزداد تدهورا في ظل نفاذية حدودها وعدم وجود مؤسسات أمنية دستورية بليبيا ،وكل هذه العوامل شجعت التنظيمات الإرهابية علي تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق عدد كبير من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيون وتسلل الكثير منهم إلي داخل الأراضي التونسية للقيام بأعمال إرهابية ومن ثم كامل دول المغرب العربي التي منها الجزائر ، كما تتواجد مجموعات إرهابية لها من النفوذ في كامل دول المغرب العربي وقدرة التحرك لإثارة الوضع الأمني المستقر وحتي القيام بأعمال إرهابية في عديد الدول المنطقة ،حيث عبرت السلطات الجزائرية عن مخاوفها من وصول أسلحة النظام الليبي السابق إلي أيدي أفراد الجماعات الإرهابية مع زيادة نشاطها بالمنطقة من خلال محاولات متصاعدة في عملية تهريب الأسلحة إلي خارج ليبيا مما يثير عديد

[1]– ديدي ولد السالك ،"مخاطر استمرار النزاع في ليبيا علي التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي "، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية** ، العدد السادس، سبتمبر 2011، ص5

[2]– جريدة القبس ، يومية كويتية ، العدد 14658 ،22مارس 2014، ص22

[3]– أحمد إدريس، "الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية علي منطقة المغرب العربي "، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية** ، العدد السادس ، سبتمبر 2014، ص1

التهديدات الأمنية علي الدول المجاورة لها جغرافيا عامة وبصفة خاصة المساس بأمن الجزائر وتونس مباشرة وذلك راجع إلي تركيز الجماعات الإرهابية لزعزعة الاستقرار الأمني النسبي في تونس و نزع الاستقرار الأمني التام والكامل الذي تعيشه الجزائر ، لان دول الحدود الأخرى بالنسبة لليبيا تعيش في فوضي أمنية[1] وفي ظل تركيز الجماعات الإرهابية في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي علي الجبهة الليبية لأهميتها من باقي الجبهات ،حيث تعد مصدر التسليح الرئيسي في الوقت الراهن ، بالإضافة إلي ذلك هي فضاء واسع وامن في مجال تدريب المقاتلين الإرهاب الأجانب في الصحراء الليبية التي وقعت أجزاء كبيرة منها تحت سيطرة المليشيات المسلحة التي استغلت بدورها غياب سلطة الدولة الليبية مع وجود المناخ الملائم للجماعات الإرهابية من ناحية تداولها للأسلحة الثقيلة وممارستها حرب العصابات مما جعلها تبقي علي نوع من الحركية والتنقل [2] لكن كان من الضروري أن تتضافر الجهود المغاربية لاحتواء الازمة الليبية ومحاولة تسويتها سلميا قبل تحولها إلي نزاع مسلح وتفادي تحول المنطقة إلي ساحة العبث للصغار والكبار من عرب الخليج والعجم ، فالفاعل الأول تدفعه بعض الدوافع والأهداف منها تصفية حسابات شخصية مع القذافي وكان الأخطر من هذا مقايضة التدخل الخليجي في البحرين مقابل التدخل الدولي في ليبيا ، وبحكم الحدود المشتركة للجزائر مع ليبيا بمسافة 982 كلم تعتبر ما يحدث في ليبيا

[1]– أحمد إدريس ، مرجع سابق ، ص1

[2]– جريدة البلاد ، يومية وطنية ،العدد 4141 ،1جويلية 2013 ،ص2

تهديدا لأمنها القومي حيث تتخوف من انتقال الأسلحة لعناصر إرهابية وتسللها إلي الأراضي الجزائرية [1] ، وفي هذا الصدد كونت كل من الجزائر وتونس رؤية مشتركة التي اتسمت بالحياد حول ما يحدث في الوضع السياسي ذات الطابع المسلح داخل ليبيا بين ما يسمي ب"الثوار" ونظام معمر القذافي[2] ،لكن استمرار الأوضاع لا أمنية في ليبيا مع إمكانية انعكاسها علي الأمن القومي لكل من الجزائر وتونس أدي يهما إلي تقاسم مرة أخري رؤية مشتركة أولية حول ليبيا تمثلت في ضرورة إيجاد حل سياسي للازمة الليبية في إطار احترام تطلعات الشعب الليبي وتماسك الوحدة الترابية لها[3] ، فالفوضى التي تعيشها ليبيا تحت واقع سطوة المسلحين تحولت بشكل مباشر إلي تهديد حقيقي لأمن الجزائر وتونس حيث رفض الجيش الجزائري التعامل مع الفصائل المسلحة الليبية ، الذين يسيطرون على الكثير من النقاط على الحدود بين البلدين هو قرار منطقي يأتي لدعم مؤسسات الدولة الشرعية في بلد غارق في الفوضى وواقع تحت سطوة المسلحين الذين يعيثون فيه فسادا، فوضى تحولت إلى تهديد حقيقي للجيران وخصوصا الجزائر وتونس وتم الإعلان مؤخرا عن اكتشاف مخبأ كبير للسلاح والعتاد الحربي بإليزي بأقصى الجنوب الشرقي للبلاد، يوجد به كميات هامة

---

[1]–عبد النور بن عنتر ،"الأزمة الليبية:غياب جماعي وخلافات ثنائية" ، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية ، العدد السادس** ،سبتمبر 2011 ،ص6و7

[2]– أحمد إدريس ، مرجع سابق ،ص2

[3]– عبد النور بن عنتر ،مرجع سابق ،ص7

من الصواريخ المضادة للطائرات[1]، هو دليل آخر على أن الجزائر لا تزال مستهدفة من السلاح المتدفق من الخارج، وخصوصا من ليبيا، ولولا الجهود التي يبذلها الجيش الجزائري ، ولولا الإمكانيات الضخمة التي سخرتها الجزائر لتأمين الحدود وخصوصا الحدود من كل جهة لتحولت الجزائر إلى مستودع كبير لكل أنواع الأسلحة يستفيد منه المتطرفين الذين يسعون بكل قواهم لتصعيد الوضع، وهذا في ظل وجود مخططات جهنمية أخطر تتجاوز حتى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو الحركات الإرهابية المرتبطة به أو المستقلة عنه، ويتمثل هذا المخطط في إشعال نار فتنة مسلحة جديدة تسمح بجر الجزائر إلى مستنقع ما يسمى بالربيع العربي الذي جرى أو يجري تطبيقه في العديد من البلدان العربية على الجزائر ولم تستقر الأوضاع بعد في ليبيا منذ اعتقال أبو أنس الليبي، وتقول المعلومات أن السلطات الجزائرية أبلغت نظيرتها الليبية بأن الجيش الجزائري يرفض التنسيق مع المليشيات المسلحة التي تسيطر على العديد من النقط على الحدود بين البلدي وقت فرت القوات النظامية الليبية، وتركت مواقعها على الحدود، للميليشيات المسلحة بعد أن تورط أعضاء في هذه المليشيات، التي تراقب الحدود في اعتداءات ضد جزائريين يقيمون في مناطق حدودية بولاية إليزي، فضلا عن تورط بعضها في عمليات تهريب السلاح نحوالجزائر ، مع الإشارة إلى أن أغلب هذه المليشيات لها علاقة بالقاعدة أو مرتبطة بايديلوجية هذا

[1] _ مجموعة مؤلفين ، **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط** ، (لورنس عايدة عمور: التحديات الأمنية الصاعدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل بعد "الربيع العربي") ، ترجمة : www.fundacionalfanar.org ،الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع ،2013 ، ص 131

التنظيم الدولي، وتقول بعض المصادر أن الحدود الجزائرية الليبية تمر حاليا بوضع خطير بسبب سيطرة جماعات مسلحة غير نظامية على أكثر من 300 كلم من الحدود البرية بين الجزائروليبيا، وقد استدعى الأمر من الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني رفع تعداد القوات، التي تراقب المناطق الحدودية إلى أكثر من50 ألف رجل درك وجندي[1] ، وفي هذا السياق بدأت الجزائر في تنسيقها الأمني في إطار علاقاتها الإستراتيجية بتونس وليبيا من خلال التفاهمات الأمنية الإستراتيجية التي تتعلق بالتعاون الأمني في ما يخص تبادل المعلومات الأمنية والاستخبارات اللامركزية ووضع الجزائر حبرتها في مجال التدريب العسكري والأمني لكل من تونس وليبيا في ظل التهديدات الأمنية العابرة للحدود كالإرهاب والجريمة المنظمة[2]هذا ما أدي إلي بزوغ مبادرة ثلاثية ولدت في غدامس الليبية إلا أن تطور الأحداث اثبت أن ملف الإرهاب في تنامي مستمر وحركة السلاح لم تتوقف ،وليس بمقدور الحكومات الجديدة المنبثقة عن التغيرات العربية مواجهة الجماعات الإرهابية لكن تونس كان فيها بقاء مؤسسات الدولة وعدم انهيارها الشئ الذي جعل الجزائر تعمل معها سويا في حماية نقاط التماس الجنوبية مع ليبيا لكلي البلدين وتشكيل خط امني مشترك حول المناطق

[1]– محمد الناصر، الإرهاب يهدد تونس والجزائر ترفض التنسيق مع ميليشيات ليبيا لتامين الحدود ،2013/10/26 http://www.djazairess.com/alahrar/113175، تاريخ الاطلاع 19افريل 2015

[2]– قوي بوحنية ،الجزائر والانتقال إلي دور اللاعب الفاعل في إفريقيا http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/201412972843923537.htm، تاريخ الاطلاع 19افريل 2015

التي تلتقي فيها حدود الدول الثلاث [1]،كما دعت تونس هي الأخرى إلي ضرورة التنسيق الأمني بين بلدان المغرب العربي لأجل احتواء أزمة تكدس الأسلحة على الأراضي الليبية ، وأفاد مصدر امني تونسي أن معبر رأس جدير استأنف عمله العادي، من عبور للمسافرين والبضائع في الاتجاهين التونسي والليبي. قرار استئناف نشاط المعبر جاء على إثر وصول تعزيزات أمنية هامة من الجانب التونسي وتراجع الثوار الليبيين الذين يواصلون تسيير المعبر إلى الخلف وكانت السلطات التونسية أغلقت المعبر الحدودي لتدهور الأوضاع الأمنية في الجانب الليبي ،في السياق ذاته عبّرت الرئاسة التونسية عن قلقها من عدم ضبط ترسانة الأسلحة الليبية الثقيلة المتمثلة في صواريخ أرض جو وصواريخ ستينجر المنهوبة من المجمعات العسكرية الليبية[2] ، وقال الناطق الرسمي باسم الرئاسة التونسية عدنان المنصر في مؤتمر صحافي في قصر قرطاج: "إن ليبيا تحوي كميات كبيرة من السلاح، وهذه المسألة تهم كل البلدان المجاورة لها" مبيناً أن رئاسة الجمهورية تولي اهتماماً خاصاً لهذه المسألة وفي شأن أحداث بئر علي بن خليفة، ذكر المنصر أن تلك الأحداث كانت متوقعة، لأن خطر تهريب الأسلحة إلى تونس موجود من قبل وتضاعف منذ الثورة الليبية وصرح الناطق التونسي أن الرئيس المرزوقي أجرى محادثات مع الجزائر بشأن التعاون في الملف

[1]– دردیش احمد و کویحل فاروق ، مداخلة بعنوان" **مكافحة الإرهاب بوابة الدور الإقليمي للجزائر في دول الساحل**" ، في الملتقي الدولي حول:"دور الجزائر الإقليمي(المحددات والأبعاد) يومي 28و29 افريل 2014 "،جامعة تبسة ،افريل 2014

[2]_ مهدي تاج ،المستقبل الجيو–سياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي ، **مركز الجزيرة للدراسات** ،قطر، 20اكتوبر 2011 ،ص6

الأمني لدى مشاركته في أعمال القمة الإفريقية [1] وتم التأكيد علي وجود تنسيق تونسي جزائري في الرؤية للازمة الليبية وبتعاقب الحكومات الانتقالية في تونس وهذا ما أكده وزير خارجية تونس في حكومة مهدي جمعة و أعلن وزير الشؤون الخارجية التونسي المنجي حامدي أن تونس تتقاسم وجهات النظر مع الجزائر فيما يتعلق بالأزمة الليبية،حيث اعتبر الطرح الجزائري في إجراء لقاء يجمع بين الفرقاء لدى الجارة ليبيا يعتبر الحل الأمثل في ظل الظروف الراهنة التي تؤجج المنطقة وقال حامدي في تصريح للصحافيين عقب لقائه وزير الخارجية الجزائري إن" الجزائر وتونس تتقاسمان نفس التصور بخصوص إيجاد حل سلمي للأزمة في ليبيا عبر المصالحة والحوار، وأكد أن البلدين لهما نفس التصور ونفس الخيار حول إيجاد مخرج للأزمة الليبية والمتمثل في دعم وتشجيع الإخوة الليبيين علي المصالحة والحوار،بغية التوصل إلى حل سلمي للأزمة "في هذا البلد[2] ، وفي إطار تبادل المعلومات الأمنية بين الجزائر وتونس تم كشف كبري عملية تهريب السلاح من ليبيا باتجاه تونس واستقرت قوات من الجيش الجزائري في حدودنا مع ليبيا مستخدما كافة الإمكانات وتحركات الجيش

[1]– تونس تدعو إلى تنسيق أمني مغاربي لاحتواء تكدس الأسلحة الليبية
المرزوقي في جولة مغاربية لتفعيل العمل العربي المشترك،07 – 02 – 2012
http://www.djazairess.com/alfadjr/205000، تاريخ الاطلاع 19 افريل 2015

[2]– تونس تعزز الخيار الجزائري في حل الأزمة الليبية
http://www.alarabiya.net/ar/north–الليبية–الأزمة–حل–في–الجزائري–الخيار–تعزز–تونس.html/
africa/algeria/2014/11/06 تاريخ الاطلاع 21 فيفري 2015

الجزائري في الحدود الوطنية تتم بتنسيق تام ومحكم مع الجيش التونسي [1]وتمكنت القوات الجزائرية والتونسية رصد عناصر إرهابية في الحدود المشتركة بحوزتهما أسلحة ذات طابع ثقيل [2].

[1]– الجزائر تحذر تونس من عملية تهريب كبيرة للسلاح الليبي عبر الحدود، http://www.djazairess.com/essalam/27394تاريخ الاطلاع 19افريل 2015

[2]– أحمد إدريس، مرجع سابق، ص1

المبحث الثاني: الدعم السياسي

المطلب الأول: الوضع السياسي العام في تونس

1 – التناقض بين الإسلام السياسي والتيار العلماني :

_ كنتيجة لضعف أداء الحكومة في إدارة الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية خلال المرحلة الانتقالية فإن ذلك كان سبباً في تشجيع تيارات كثيرة على إعادة الهيكلة، ومن بينها التيار البورقيبي وقد تجسدت هذه العودة في الاجتماع الجماهيري الذي عقده الدستوريون في مدينة "المنستير "يوم 24 مارس 2012 بقيادة الباجي قايد السبسي وإثر الاجتماع بدأ البعض يدق ناقوس خطر عودة رموز النظام السابق إلى الواجهة السياسية، خصوصاً مع ارتفاع شعبيتهم نسبيا مقابل شعبية الأحزاب الحاكمة[1]ولمواجهة خطر إعادة تشكيل النظام القديم من جديد فقد طرحت خمس كتل برلمانية بالمجلس الوطني التأسيسي مشروع قانون التحصين السياسي للثورة ، والذي يقضي بالعزل السياسي لمدة 10 سنوات لـ"الفاعلين" السياسيين في نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي ، ويهدف القانون الذي قدمه النواب للبرلمان في 23 نوفمبر 2012 [2]إلى إرساء التدابير الضرورية لتحصين الثورة تفادياً للالتفاف عليها من النظام السابق حسبما ورد في الفصل الأول من المشروع وبادرت إلى طرح المشروع كتل أحزاب

---

[1] – جريدة المساء، يومية وطنية، العدد 2،5196مارس 2014،ص11

[2] _ قراءة للوضع الاجتماعي والسياسي الراهن في تونس،جانفي 2012، http://permanentrevolution-journal.org/ar/issue1/tunis-socio-economic تاريخ الاطلاع 4 فيفري 2015

"النهضة"، و"المؤتمر" (يساري وسطي)، و"وفاء" (قومي عربي)، إضافة إلى كتلتي "الكرامة والحرية"، والمستقلين الأحرار[1]"،ويشمل القانون كل من تقلد مسئولية وزير أول، ووزير، وكاتب الدولة، في الفترة ما بين 2 افريل 1989، تاريخ إجراء أول انتخابات في عهد بن علي، إلى 14جانفي 2011 تاريخ الإطاحة بنظامه، كما سيشمل كل من تقلد خلال الفترة ذاتها مسئوليات في حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم في عهد بن علي، وكل من ناشد الرئيس السابق البقاء في الحكم إلى ما بعد عام 2014، رغم أن الدستور التونسي لم يكن يسمح له بالترشح مرة أخرى للرئاسة وبموجب القانون، يُمنع هؤلاء من الترشح لرئاسة الجمهورية، ورئاسة أو عضوية مجلس الشعب والمجالس البلدية، وأي مجالس لها صفة الجماعات العمومية، ومن تولي المناصب الحكومية (رئيس حكومة، وزير، سفير، محافظ)، ومن رئاسة أو عضوية الهيئات الدستورية المعتمدة في الدستور الجديد، كما سيمنعون من شغل رئاسة أو عضوية أي من الهياكل القيادية المركزية أو الجهوية في الأحزاب السياسية، أو عضوية هيئاتها المؤسسة وفي حين يتوقع مراقبون تمرير القانون بسهولة ، لأن الكتل الخمس تملك مجتمعة أغلبية المقاعد في المجلس الذي يضم 217 نائبًا، فقد سادت موجة من الغضب في الأوساط السياسية التونسية احتجاجًا على مشروع القانون

[1] _ أنور الجمعاوي،الاستحقاق الانتخابي في تونس :قراءة في المشهد الحزبي وتفاعلاته،**المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات** ،أكتوبر 2014 ،ص13

الذي اقترحته حركة "النهضة"[1]، حيث اتهمت المعارضة الحركة ذاتها بـ"إيواء عدد من رموز نظام بن علي، مثل وزير الدفاع عبد الكريم الزبيدي ، ومحافظ البنك المركزي الشاذلي لعياري"، ورأوا أن القانون يندرج في إطار تصفية الخصوم السياسيين بتوظيف القضاء ويأتي ذلك في الوقت الذي أعلن فيه الباجي قائد السبسي رئيس حزب "نداء تونس" أن قانون العزل السياسي يستهدفه شخصيا ، معتبراً أن الهدف الحقيقي من هذا القانون هو إفراغ الساحة السياسية في تونس من خصوم حركة "النهضة"، ويتوقع مراقبون انحصار المنافسة خلال الانتخابات العامة المقررة في 2013 بين حزبي "النهضة" و"نداء تونس"، في حال عدم إقرار قانون العزل، في الوقت نفسه دعا الرئيس المؤقت منصف المرزوقي إلى تشكيل حكومة كفاءات مصغرة ، لا تقوم على أساس المحاصصة أو الو لاءات الحزبية لتعتني بالتنمية، منبّها إلى أن تونس على "مفترق طرق"، داعياً الجميع إلى تحمل مسئولياتهم أمام هذا الظرف الدقيق ، وعلى الرغم من عدم وضوح موقف حركة "النهضة" من تلك الدعوة في إطار رفضها السابق التنازل عن الوزارات السيادية، فإن دعوة المرزوقي رأتها أطراف سياسية انتقاداً علنياً لأداء حكومة الترويكا التي هو أحد أطرافها، ومؤشراً على بوادر تفكك محتمل داخل

[1] _ **تونس–افريكان مانجر**، البارودي: لا انتخابات في ظل استمرار تأزم الوضع السياسي في تونس، http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=13986 تاريخ الاطلاع 17 سبتمبر 2014

المنظومة الحاكمة[1] ذلك مما يضعف الدولة ويؤدي إلى مزيد من الاستقطاب في المشهد السياسي للحكومة الائتلافية التي تهيمن عليها حركة النهضة الإسلامية فالأخيرة والمعارضة العلمانية تتبادلان الاتهامات وتسيّسان قضايا الأمن الوطني بدلاً من معالجتها[2]مع وجود مؤشر الاتهامات حيال التجاذبات الحالية بين الحكومة بقيادة النهضة وجماعة أنصار الشريعة ما هي سوى عملية لربح الوقت والديمومة في الوضع المتأزم الذي خلقته النهضة منذ اعتلائها سدة الكم مع أن جماعة الغنوشي لا نية لها في التخلي عن الحكم، ولهذا فهم يعطلون صياغة الدستور والانتخابات ويخلقون المشاكل مرة على مرة ويظهروا أنهم مخلصو تونس من كل مشاكلها[3] ويعتبر المشهد السياسي في تونس بشكل عام مشهدًا متحولاً، وهو ليس بمعزل عن الأوضاع الإقليمية والقرار الدولي؛ وهذا عنصر أساسي ومؤثر حيث يضم المشهد أحزابًا متصارعة على أساس منطق التنافي الأيديولوجي؛ حيث إن التعاطي مع التجربة الديمقراطية الحديثة بعد الثورة في تونس يختلف عن القواعد المعروفة في الديمقراطية، من حيث وجود استقطاب ثنائي واضح، فنجد أن المعارضة مثلاً تسمي حكومة الترويكا رغم تنوعها

---

[1] إيمان أحمد عبد الحليم، أزمات متصاعدة:مأزق المرحلة الانتقالية في تونس،http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2825.aspx تاريخ الاطلاع 2مارس2015

[2] –مجموعة الأزمات الدولية، **الحدود التونسية: بين الجهاد والتهريب، 28 نوفمبر2013**، http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/North%20Africa/Tunisia/148-tunisia-s-borders-jihadism-and-contraband.aspc تاريخ الاطلاع 10افريل 2014

[3] – **عبد السلام سكيه**، جماعة أنصار الشريعة صنع حركة النهضة، http://www.echoroukonline.com/ara/articles/164988.html تاريخ الاطلاع 10 جانفي 2015

بـ"حكومة النهضة"بالمقابل تصف النهضة أيضًا بعض أطياف المعارضة بـ"أيتام بن علي" على اعتبار أنها إعادة تشكيل للتجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، خصوصًا نداء تونس الذي يعيش أزمة سياسية تهدد تماسكه الداخلي، وقد عرف مؤخرًا عددًا من الاستقالات أرجعها بعض المنسحبين إلى وجود اتجاه داخل هذا الحزب لإعادة إنتاج حزب التجمع من جديد،ومع وجود إمكانات لنشأة أشكال ائتلافية عديدة، وتبقى القوى الأساسية في البلاد في وضعيتها شبه النهائية؛ فهنالك اليسار والإسلاميون وأحزاب الوسط مع الإشارة إلى عودة بعض رموز النظام القديم ويبقى عنوان الصراع هو بين نظام قديم ونظام جديد يسعى للولادة، متجنبًا استصحاب مقومات الاستبداد من المرحلة السابقة،ويستبعد مراقبون استقرار الوضع السياسي وأن يتخذ صبغته النهائية حتى بعد الانتخابات القادمة إن تمت بالشفافية المرجوة، ليبقى الصراع مفتوحًا بين القوى السياسية الأساسية حتى بعد الانتخابات، وبين مكونات من النظام القديم والنظام الجديد[1]، ويرى الدكتور أبو يعرب أن تونس أصبحت أمام شقّين متضاربين ، شقّ تغرّب ويريد تغريب البقية والآخر لم يتغرّب ويريد تشريق البقية فالأول يريد نمط غربي للمجتمع والثاني يريد تشريقه وبالتالي يحدث التصادم فنحن أمام فشليني، فشل تغيير ثقافة برمّتها وقد فشلت في تحقيقه القوى الاستعمارية من قبل وفشل ثقافة في إعادة بناء نفسها ،وهناك بعض الأطراف المتطرّفة تسعى إلى القضاء على التحديث المستبد

[1]–**كمال القصير**، المشهد السياسي التونسي: حسابات الخروج من الأزمة السياسية،http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/20141782911252572.htm تاريخ الاطلاع فيفري 2014

بالتشريق المستبد وهذا خطأ فادح ينفّر من الحكم الإسلامي خاصة أن التجارب الإسلامية التي حدثت تجعل الأمر مخيفا أمام العلمانية[1] فأدي التناقض بين التيار الإسلامي والتيار العلماني حول نظام الحكم فكانت حركة النهضة تقاوم بقوة تقديم تنازلات فيما يتعلق بتصميم نظام تونس السياسي الجديد وفقاً لنموذج برلماني بعد مناقشة هذه المسألة في أوائل العام 2012 قرر مجلس الشورى في حركة النهضة دعما لنموذج البرلماني ،وأكّد أعضاء مجلس الشورى أنّ المناقشات تركّزت على أهمية كبح ميل تونس نحو السلطوية الرئاسية ، والحاجة إلى الاستماع إلى مختلف الأصوات في المشهد السياسي التونسي الجديد فالموقف الانتخابي القوي لحركة النهضة يعني أنها تدعم بشكل طبيعي النموذج البرلماني،حيث يمكن لعدد أعضائها الكبير أن يُترجم السلطة السياسية بصورة مباشرة ، أما بالنسبة الأحزاب العلمانية فقد فضّلت النموذج الرئاسي أو النظام الذي يجمع بين النموذجين البرلماني والرئاسي،حيث يكون فيه الرئيس منتخباً مباشرة من قبل الشعب ويحتفظ بسلطات كبيرة بما في ذلك سلطة على العلاقات الخارجية والدفاع والأمن القومي، أما بالنسبة لممثلي النهضة في لجنة المجلس الوطني التأسيسي المسئول عن تحديد النظام السياسي في تونس،أكدوا على انتهازية العلمانيين في ما يتعلق بمستقبل تونس و قال النائب عن حركة النهضة أسامة الصغير :" إنّ قادة الأحزاب الصغيرة في تونس لا يريدون نظاماً برلمانياً لأنهم يعرفون

[1]–رضوان المصمودي وليلية ،حوار وطني حول الدستور وترسيخ الديمقراطية،**مركز دراسة الإسلام والديمقراطية** في تونس، 2012

أن بناء أحزاب مستدامة هو عمل شاق "، فأعضاء حركة النهضة بدوا مقتنعين تماماً بأن من شأن نظام برلماني يشبه النظام السائد في المملكة المتحدة،أن يضمن انتقالاً حقيقياً بعيداً عن الانتهاكات الاستبدادية[1].

2- الانسداد السياسي في تونس :

كان الوضع في تونس ينذر بالانفجار في أي لحظة في ظل تزايد سخط التونسيين على الائتلاف الحاكم الذي تقوده حركة النهضة الإسلامية احتجاجا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وانسداد الآفاق بعد أن تعطل الحوار الوطني حول تنفيذ خارطة الطريق التي يرعاها الإتحاد العام التونسي للشغل واختيار رئيس حكومة جديد يتولى تشكيل حكومة كفاءات غير متحزبة تخرج البلاد من الأزمة التي غرقت فيها [2] ، وعلق المجتمع التونسي آمالا واسعة على تنفيذ بنود خارطة الطريق ورحيل حكومة علي العريض القيادي في حركة النهضة التي قادت البلاد إلى أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية معتبرا أن الحل الوحيد لإنقاذ البلاد من أزمتها هو رحيل الإسلاميين عن الحكم بعد أن فشلوا في إدارة الشأن العام[3] غير أن تعليق الحوار الوطني إلى أجل غير مسمى نتيجة تمسك النهضة بفرض مرشحها لرئاسة الحكومة

---

[1]- مونيكا ماركس،أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع،الإكراه،وتقديم التنازلات؟،**مركز بروكنجز**، الدوحة ،10فيفري 2014 ،ص44و45

[2]_ مركز الجزيرة للدراسات،"**تونس:سياق الأزمة وخيارات الخروج من المأزق**" ،2013 ،ص4

[3] _ حسان الفطحلي،**اختبار للعلاقة الصعبة بين معسكرين.. والدور الخفي للإسلاميين تونس في ظل قطبي المشهد السياسي** ، http://assafir.com/Article/1/386151 تاريخ الاطلاع27نوفمبر2015

أحمد المستيري فجر حالة من الاحتقان والغضب والسخط استفحلت في مختلف الفئات الاجتماعية على الحركة الحاكمة الأمر الذي جعل تونس مرشحة لعودة الاحتجاجات الشعبية من أجل وضع حد لإمعان الإسلاميين في إطالة المرحلة الانتقالية لغايات انتخابية ، وقاد الآلاف من المحتجين في الجهات الداخلية المحرومة التي تشهد معدلات مرتفعة من البطالة والفقر مظاهرات طالبت برحيل النهضة عن الحكم وهاجموا مقراتها وأحرقوا عددا منها تعبيرا عن السخط الذي يشعرون به تجاه الحركة الإسلامية التي لم تف بوعودها في تحقيق التنمية ، ما جعل المواطن يفقد ثقته في الحكام الجدد ولا يطلب منهم سوى الرحيل حيث يرى الباحث والمحلل السياسي سامي إبراهيم أن "كل ما يحدث في تونس هو محاولات ممنهجة لتيئيس التونسيين من الديمقراطية ووضعهم في حالة إحباط وتحسر على النظام السابق" مضيفا أن "نفس الذين يحتجون اليوم على حكومة النهضة هم أنفسهم الذين كانوا يحتجون على النظام السابق في تحقيق التنمية العادلة والتشغيل ، فإن حالة السخط التي يعيشها المجتمع التونسي تجاه حركة النهضة هي حالة طبيعية نتيجة لفشل الحركة الإسلامية في تعاطيها مع الملفات الاقتصادية والاجتماعية وأججت محاولات النهضة في التنصل من الحوار الوطني من أجل تنفيذ خارطة الطريق التي تهدف بالأساس إلى إنهاء حكمها[1]و خرج آلاف التونسيات والتونسيين في مظاهرة وسط العاصمة التونسية؛ شكلوا خلالها سلسلة بشرية

[1]– الانسداد السياسي في تونس تنذر بفتح باب يصعب إغلاقه،
http://www.alhakikanews.com/index.php/permalink/4861.htm تاريخ الاطلاع 5افريل 2014

ربطت بين ساحة اعتصام الرحيل بمنطقة باردو أمام مقر المجلس الوطني التأسيسي وساحة الحكومة بالقصبة للمطالبة بحل المجلس ورحيل الحكومة بقيادة حركة النهضة ،و تأتي مظاهرات التونسيين في الوقت الذي لم تتوصل فيه الترويكا الحاكمة والمعارضة إلى أي توافق بعد أن اشترطت الأخيرة استقالة الحكومة وتشكيل حكومة تكنوقراط قبل البدء بأي حوار حين منحت المعارضة التونسية الائتلاف الحاكم مهلة جديدة مدتها خمسة عشر يوما لحل الحكومة؛ مهددة بالتصعيد وبعصيان مدني إذا لم تحقق مطالبها الأمر الذي يفيد أن الانسداد السياسي الحاصل غير محمود العواقب ؛لتستمر تونس في حالة من المخاض السياسي العسير ومعها يحبس التونسيون أنفاسهم خشية مزيد من الانزلاق في متاهات العنف واللا أمن ، فان الاحتقان السياسي أدي إلي مطلب حل الحكومة وتشكيل حكومة جديدة غير حزبية تتكون من الكفاءات الوطنية وتحديد صلاحيات المجلس التأسيسي ومدته الزمنية إلى نهاية أكتوبر من العام 2014 وإعلان لجنة خبراء قانونيين موثوقا بها ومتفقا عليها لكتابة الدستور[1] ،و في السياق أكد رئيس المكتب السياسي لحركة النهضة عامر العريض إنّ خارطة الطريق صالحة لتكون مدخلا للحوار، لكنه أشار إلى وجود تحفظات عليها خاصّة فيما يتعلق بعدم التزامن بين استقالة الحكومة وانتهاء المرحلة التأسيسية ويضيف "نحن نشترط ألا يكون تغيير الحكومة إلا بعد انتهاء المرحلة التأسيسية وإقرار الدستور وكل

[1] _ مختار بوروينة، **تونس بين التوتر الأمني والاحتقان السياسي**،http://omandaily.om/?p=24756 تاريخ الاطلاع 2فيفري 2015

مستلزمات المرحلة"مؤكدا أن الحركة تسعى لإنهاء مرحلة الانتقال بأسرع وقت ممكن لإرساء مؤسسات الدولة القارة ،لكنّ المباركى الأمين العام المساعد لاتحاد الشغل اتهم حركة النهضة لتي تمتلك أغلب مقاعد البرلمان بالسعي لربح الوقت "حتى تعد نفسها على أحسن وجه لربح الانتخابات المقبلة أو تطيل من فترة حكمها حتى دون إجراء الانتخابات [1].

المطلب الثاني: مرافقة الجزائر لتونس في مسارها الانتقالي

1 - الجهود الجزائرية :

_ أكد الوزير الأول عبد المالك سلال قناعة الجزائر بأن السلم و الاستقرار يشكلان الركيزة الأساسية لكل تقدم ديمقراطي و اجتماعي و اقتصادي ، و جدد السيد سلال دعم الجزائر لمسارات الحوار الشامل التي تمت مباشرتها في بلدان المنطقة ، وألح السيد سلال قائلا أن بلدنا يدعم و سيدعم دوما كافة المسارات السياسية التي تحبذ الحوار الشامل و المصالحة التي تعتمدها الدول الصديقة و الجارة في ظل احترام الشرعية الدولية و مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول و وحدتها الترابية ، فالجزائر ساندت مسار الانتقال الديمقراطي في تونس وبهذا الخصوص اعتبر السيد

---

[1]– خميس بن بريك، المنظمات الراعية للحوار أعلنت عن فشل المفاوضات

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/9/22/%D8%AA%D8%A3%D8%B2%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3

تاريخ الاطلاع7جانفي2015

سلال أن السير الحسن للانتخابات الرئاسية في تونس و الذي أعربت الجزائر عن ارتياحها بشأنه كما يمثل إشارة ايجابية على عودة السلم في المنطقة و تأكيدا على مزايا المسارات السياسية السلمية"[1]، وإقرار الرئيس التونسي محمد منصف المرزوقي بالدور الذي لعبته الجزائر الشقيقة في دعم مسار الانتقال الديمقراطي في تونس[2] وأكد الوزير الأول الجزائري أن السير الحسن للانتخابات الرئاسية الأخيرة في تونس يمثل إشارة ايجابية علي عودة السلم في المنطقة ،وان السير الحسن للنموذج التونسي في تحوله الديمقراطي اثبت مزايا المسارات السياسية السلمية [3] حيث رافقت الجزائر التحولات السياسية في تونس بعد 2011 واختار راشد الغنوشي الجزائر كوجهة له قبل الانتخابات المجلس التأسيسي وتم ذلك بمساعي حثيثة من طرف مستشاره المكلف بالشؤون المغاربية اسعد مقداد الذي عين في فيفري 2011 واجزم هذا الأخير انه كانت لحركة النهضة أجندات أخري غير الجزائر ، وأكد أن انتخاب التونسيون للنهضة

---

[1]–وكالة الأخبار الجزائرية، **الجزائر المتمسكة بتسوية الأزمات بالحوار ستدعم المسارات التي باشرتها البلدان المجاورة**،–http://www.aps.dz/ar/algerie/11279 تاريخ الاطلاع6جانفي 2015

[2]_ الجزائر–تونس:علاقات مدعوة لديناميكية جديدة ،01 فيفري 2014 ،
http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/383656.html#sthash.wCJ04Q7e.dpuf تاريخ الاطلاع جانفي 2015

[3]–سلوي الترهوني ،عبد المالك سلال يؤكد دعم الجزائر للمسار السياسي في تونس،
http://www.tunisien.tn/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%83-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3 تاريخ الاطلاع 10جانفي 2015

في المجلس التأسيسي ليس لتطبيق الإسلام وإنما اختارها لتولي أمره لتحقيق التنمية في كنف الديمقراطية ، وحدثت اضطرابات في العلاقات الخارجية لحركة النهضة حتي تم اللقاء بين الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وراشد الغنوشي حيث طرح الأخير فكرة النهضة في إدارة شؤون البلد مع عدة شركاء ومنهم العلمانيين الفكرة التي نالت اهتمام الرئيس بوتفليقة بشدة بمدي تفتح حركة النهضة في تسيير دواليب الدولة ، لكن في المقابل لم يكن بوتفليقة مطمئنا من ناحية اختيار نظام الحكم البرلماني وعلته في هذا كانت طبيعة الشعوب العربية والامتداد السياسي لمكانة الرئيس في المشاريع الديمقراطية ،وهذا ما شاطره اسعد مقداد واعتبره نظام هجين يأتم معني الكلمة وهذا ما تجسد في المجلس التأسيسي ، وكان في العموم صانعي القرار بالجزائر مرتاحون لتجربة النهضة في مسار التحول الديمقراطي في تونس،وكمستشار الغنوشي في المغرب العربي عارض مقداد اسعد التوجه القطري الخليجي لحركة النهضة علي حساب العلاقات مع الجزائر هذا مادفع بمخابر النهضة التونسية ومن يقف خلفها من الخارج إلي إزاحة المستشار اسعد مقداد [1]،كما استقبل أيضا رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بالجزائر العاصمة، رئيس الوزراء التونسي السابق ورئيس حركة نداء تونس لباجي قائد السبسي وخلال هذا اللقاء الذي حضره الوزير الأول عبد المالك سلال أطلع قائد السبسي رئيس الجمهورية على المساعي الجارية لتحقيق متطلبات

[1]–عبد النور بوخمخم،الوثيقة والحقيقة ، حوار مع اسعد مقداد القيادي في حركة النهضة التونسية حول"حركة النهضة التونسية قراءة في العلاقة مع السلطة الجزائرية،الشروق الإخبارية،2014

المرحلة الانتقالية في تونس من أجل تشكيل حكومة انتقالية في إطار المفاوضات الجارية ، وكان قائد السبسي قد صرح بأن حزبه ليس متعطشا إلى السلطة بقدر ما يبحث عن مخرج للبلاد من الأزمة الحالية وإيجاد حلول للوضع الراهن ، ويعد هذا اللقاء الثاني من نوعه الذي يجمع رئيس الجمهورية بقائد السبسي بعد ذلك الذي جرى يوم 11 سبتمبر من عام 2014، وكذلك يعد الاستقبال الثاني بالنسبة لرئيس حزب النهضة التونسية راشد الغنوشي وهو ما يعني أن المسألة تخص وساطة يطلب من الجزائر لعبها لتفكيك ألغام الأزمة السياسية بين الفرقاء في تونس وتفادي دخول الجارة الشرقية في وضعية انسداد سياسي قد تكون له عواقب على الاستقرار في هذا البلد[1]وتباحث السيد قائد السبسي مع رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بحضور الوزير الأول عبد المالك سلال على المساعي الجارية لتحقيق متطلبات المرحلة الانتقالية في تونس من أجل تشكيل حكومة انتقالية في إطار المفاوضات الجارية ، ويأتي هذا اللقاء بعد يومين من استقبال رئيس الجمهورية رئيس حزب النهضة التونسية راشد الغنوشي، الذي أطلعه على آخر تطورات الوضع السياسي في تونس الذي يتميز أساسا بمفاوضات حول تشكيل حكومة انتقالية غير حزبية، وكان السيد الغنوشي قد حضر بالجزائر أشغال المؤتمر الخامس لحزب النهضة حيث أكد في تصريح للصحافة على هامش المؤتمر أن الحكومة التي يقودها علي العريض

[1]– الرئيس يبحث مع الباجي قائد السبسي المرحلة الانتقالية في تونس
http://www.djazairess.com/elkhabar/367987
تاريخ الاطلاع 10مارس 2015

المحسوب علي حركة النهضة لن تستقيل قبل الانتهاء من تحرير الدستور وتشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ، وللإشارة لم تتمكن المعارضة والأحزاب المقربة من الحركة الإسلامية في السلطة بتونس من التفاهم حول تعيين الوزير الأول المقبل وفتح المجال لبداية تسوية الأزمة السياسية في البلد[1]، وأشار عبد المالك سلال في الندوة الدولية حول الاستثمار المنظمة بتونس إلي أن هذه الأخيرة تعيش حاليا المراحل الأخيرة من الفترة الانتقالية وهي تستعد لفترة جديدة معتبرا أن تونس بلغت نهاية المشوار خصوصا بعد التغيرات الجذرية المسجلة خلال السنوات الثلاث الأخيرة علي الصعيدين السياسي والاقتصادي وان الشعب التونسي كان في مستوي تاريخه وساهم في إنجاح هذا التحول الديمقراطي، وأضاف سلال علي أن الجزائر ستعمل علي استقرار اكبر للمنطقة بعد الوقوف مع تونس في رفعها لرهان الانتقال السياسي وتحقيقها للاستقرار المرجو فاستقرار تونس ضمان للأمن القومي الجزائري[2] ، وفي هذا السياق أكد الوزير الأول أهمية الاستقرار السياسي كشرط أساسي لبعث عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من تجربة الجزائر في هذا المجال وفي هذا الإطار توجه سلال إلي المشاركين في الندوة قائلا: "بإمكانكم أن تثقوا في دعم الجزائر الكامل

---

[1]– الاطلاع على مساعي تشكيل حكومة انتقالية في تونس، http://www.djazairess.com/elmassa/100903 تاريخ الاطلاع11مارس 2015

[2]_ مقداد إسعاد مستشار سابق للشيخ راشد الغنوشي ، قراءة هادئة في العلاقات التونسية الجزائرية 2013/11/29 http://www.elkhabar.com/ar/autres/mousahamat/370260.html#sthash.G9ZjiRpn.dpuf تاريخ الاطلاع فيفري 2014

والثابت لتونس "،أما في الجانب التونسي أكد رئيس الحكومة التونسية مهدي جمعة أن المشاركة الدولية القوية في الندوة الدولية حول الاستثمار في تونس تدل علي دعم الشركاء السياسيين والاقتصاديين لمسار الانتقال السياسي وجهود الإنعاش الاقتصادي في هذا البلد[1]ورغم الأجواء الجيدة والهادئة التي طبعت الانتخابات التونسية، لا يزال فوز نداء تونس الحاسم يحمل مخاطر تنذر بزعزعة الاستقرار ومع فوز نداء تونس بالرئاسة والأكثرية البرلمانية، يبدو أن الحزب سيشكل الحكومة وسيترأسها نظرياً، لكن لا يجب أن يشكل هذا الأمر أي مشكلة في بلاد يشوبها الاستقطاب إلى هذا الحدّ،و بالتالي من أجل إدارة نهاية عملية المرحلة الانتقالية المعقدة في تونس لا بدّ أن يواجه السبسي التحديات بشكل مباشر الأمر الذي يعني لن يتمكّن السبسي معالجة مشكلة الاقتصاد لوحده ولا بدّ أن يتواصل مع لاعبين سياسيين آخرين في تونس وفي طليعتهم النهضة ، فمن الأفضل أن يشكل نداء تونس حكومة قوية تضم خصومه الإسلامي معاً، سيتمكّن الحزبان من إرساء إصلاحات اقتصادية جدية توحّدهما التوجهات الاقتصادية الليبرالية المشابهة ،ومن المرجح أن يتفق الحزبان على الإصلاحات الاقتصادية الأساسية بما في ذلك تحرير القطاع المصرفي، وتبسيط تسجيل الشركات، وإصلاح النظام الضريبي الذي من شأنه أن يعالج الاقتصاد غير المنظم، ومراجعة قوانين العمل التي تحدّ من قدرة أرباب العمل على توظيف الموظفين وتسريحهم وليس

[1]– سلال : الجزائر تدعم تونس سياسيا ،امنيا واقتصاديا ، http://el-hourria.com/index.php/watani/item/28706-2014-09-08-19-57-02.html تاريخ الاطلاع 3فيفري 2015

من مصلحة نداء تونس إبقاء حركة النهضة القوية خارج الحكومة، لا سيما وإن دفع النهضة تجاه المعارضة قد يترك نداء تونس ليعتمد على ائتلاف هشّ يتألف من أحزاب أصغر لكلّ منها أولوياتها السياسية والاقتصادية مما يجعل مهمته في الحكم أصعب ، ومن جهته يتعين على السبسي أن يقاوم أي إغراءات لتغذية الاستقطاب الإقليمي للإسلاميين في مواجهة المناهضين للإسلاميين الأمر الذي يعصف في ليبيا المجاورة وكذلك في مصر ولا بدّ أن يحافظ على دور تونس في العالم العربي، بدلاً من اللحاق بنزعات إقليمية خطيرة[1] .

2 – الانفراج وحدوث الانتخابات:

يبدو أن هذا الحسم الانتخابي الداخلي هو ثمرة وفاق بين الحزبين الحزب الأول والحزب الثاني حزب نداء تونس الذي حصل على أكثر من أربعين بالمائة في التمثيل في المجلس التشريعي وحزب النهضة الذي حصل على نسبة 30 بالمائة ، يبدو أن الاتفاق بالتصويت في الرتبة الأولى على منصب الرئيس ومنصب الوكيل الأول للرئيس على محمد الناصر وعبد الفتاح مورو ، ومن المبشر أنه تم التوصل إلى وفاق بين تشكيلين سياسيين لهما تأثير على القاعدة أو الشارع والمنتخبين وعلى الشعب التونسي بصفة عامة، حيث أن 30 إلى 40 بالمائة ممتنعين عن التصويت ،

[1] – **إبراهيم شرقية،لا بد للسبسي أن يتعاون مع الإسلاميين لضمان نجاح المرحلة الانتقالية في تونس،** http://www.brookings.edu/ar/research/articles/2015/01/09-essebsi-and-islamists-in-tunisia-sharqieh تاريخ الاطلاع 9فيفري 2015

و هذا الخيار من شأنه أن يهدئ الشارع التونسي فالوفاق في المجلس سوف ينعكس على الدورة الثانية أولا بفوز الباجي قائد السبسي كرئيس نداء تونس وسحب تأييد النهضة إلى الرئيس المؤقت المنصف المرزوقي، وهو الأمر الذي أدى في الدور الأول إلى تصاعد في اللهجة والحملة الانتخابية بأن ينعكس على الشارع وقد يؤدي إلى العنف في الشارع التونسي[1] ،وقادت الأحزاب الديمقراطية والعلمانية موجة من الاحتجاجات الشعبية العارمة التي أجبرت النهضة على التنحي من الحكم بموجب اتفاق سياسي لفائدة حكومة من الكفاءات غير المتحزبة برئاسة مهدي جمعة في بداية عام 2014ومع تأسيس قائد السبسي لحزب نداء تونس عام 2012 لمواجهة حركة النهضة فاستعاد المشهد السياسي توازنه حيث نجح الحزب خلال عامين فقط في بناء قوة سياسية وطنية ديمقراطية وضعت حدا لهيمنة الإسلاميين وفتحت الأمل أمام التونسيين في إجهاض المشروع الإخواني المدعوم من المحور التركي القطري ،وتم الانفراج والتقدم في المسار السياسي من خلال إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية الماضية حيث تعرضت النهضة لنكسة انتخابية وسياسية لم تكن تتوقعها حيث فاز حزب نداء تونس بأغلبية مقاعد البرلمان فيما فاز زعيمه قائد السبسي برئاسة الجمهورية على مرشح الإسلاميين الرئيس المنتهية ولايته منصف المرزوقي ،وحسم الإستحقاقان الانتخابيان انتصار التونسيين للمشروع التونسي الحداثي الذي يقوده رجل

[1]– نواف إبراهيم،**اتفاق القوى السياسية التونسية على رئيس جديد للبرلمان وانعكاساته على الوضع الداخلي،** http://arabic.sputniknews.com/arabic.ruvr.ru/2014_12_06/280966119/تاريخ الاطلاع 16 فيفري 2015

بورقيبة القوي المدعوم من الأحزاب الديمقراطية والعلمانية لتقطع الطريق أمام النهضة وتجهض المشروع الإخواني الذي مثل على امتداد السنوات الأربع الماضية نقص فادح في تولي شؤون المجتمع التونسي المنفتح والمتعدد فكريا وسياسيا ،كما أنه تم إنهاء مرحلة الوضع المؤقت المتأزم الذي أربك البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لتدخل تونس مرحلة الوضع الشرعي بإرساء مؤسسات دولة سيادية شرعية ودائمة منتخبة مباشرة من الشعب ، واقتناع النخب التونسية بالتوافق من شأنه أن يبعد تونس عن حالة مزمنة من عدم الاستقرار السياسي[1] ،وفيما رصت القوى الديمقراطية صفوفها وبدت كما لو أنها جبهة سياسية موحدة من أجل بناء تونس الديمقراطية ففقدت حركة النهضة سطوتها على الحياة السياسية لتجد نفسها على هوامش مشهد الحياة العامة تتخبط في أزمة تنظيمية وسياسية وقال المراقبون إنها ستفضي إلى تفكك عميق كان بفعل حدوث شرخ بين رؤى قياديها، وشدد الخبير الدولي التونسي محمد العادل على ضرورة مشاركة حركة النهضة في الحكومة القادمة وذلك للمصلحة الوطنية موضحا أن المرحلة القادمة ليست انتقالية وحركة النهضة يجب ألا تترك حزب نداء تونس وحده في الحكم حتى لا يتجذر في مفاصل الدولة خاصة في الإدارة والأمن[2] ، وكان

---

[1]_ عبد الوهاب بن حفيظ ، "محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية2014 "، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، قطر، نوفمبر 2014 ، ص 12

[2]_ مصطفي دالع ، الخبير التونسي في العلاقات الدولية محمد العادل" للخبر" فوز "نداء تونس " بالتشريعيات استنفر قوى الثورة في الرئاسيات 18 نوفمبر 2014 الجزائر، http://www.elkhabar.com/ar/monde/434695.html#sthash.a6cMZxHt.dpuf تاريخ الاطلاع جانفي 2015

قائد السبسي وحزبه نداء تونس الذي خاض تنافسا سياسيا ضد راشد الغنوشي وحركته خلال العامين الماضيين أدي في بعض الأوقات إلي توتر وتضارب في الرؤى كادت أن تعصف بالمسار السياسي ويقدم السبسي نفسه على أنه يقود مشروعا وطنيا ديمقراطيا تواصلا مع المكاسب التي تحققت للتونسيين في ظل دولة الاستقلال بقيادة زعيم تونس التاريخي الحبيب بورقيبة وفي مقدمتها مدنية الدولة والنأي بالدين عن الشأن السياسي وحرية المرأة ،ونجح زعيم نداء تونس في فضح أجندة الإخوان وخطابها المزدوج الذي يحث على الكراهية وتقسيم التونسيين إلى مؤمنين وكفار الأمر الذي عزز التأييد الشعبي والسياسي له وبدا للتونسيين رجل دولة قوي قادر على قيادة تونس خلال السنوات الخمس القادمة،ويؤمن قائد السبسي بالدولة المدنية باعتبارها الإطار الوحيد للانتماء ومبدأ المواطنة وبأن الولاء الوحيد هو لتونس بما تمثله من كيان وطني ويرفض بالمقابل الولاء للجماعة الذي يدعو إليه الإخوان كما يري غالبية التونسيين أن مواجهة التحديات القادمة وفي مقدمتها الإرهاب والتنمية وتأمين سلامة التجربة الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل دولة مهابة بقيادة رئيس متمرس سياسيا وقويا قادرا على إدارة الشأن العام بكفاءة مترفعا عن الحسابات الحزبية ليكون رئيسا لكل التونسيين[1] بالرغم من كل الصعوبات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأمني،فان نجاح الانتخابات يمثل خطوة أساسية في إرساء لبنة الديمقراطية في البلاد

[1]– الرئيس السبسي يحسم الوضع السياسي المؤقت في تونس،
http://www.middle-east-online.com/?id=191299 تاريخ الاطلاع 10افريل 2015

وفي ظل كل النقائص والمشاكل، فإن قبول نتائجها من طرف الجميع يعكس شفافيتها النسبية بالرغم ما لوحظ من إختلالات سواء من ناحية العملية الانتخابية أو من ناحية عدم احترام شروط الحملة الانتخابية أو استعمال المال الفاسد من كل المتنافسين السياسيين سواء في الانتخابات البرلمانية و حتى الرئاسات فإننا نعتقد أن ذلك لم يؤثر في نتائج الانتخاب و أبرزت انتخابات تونس 2014 أن إعادة انتخاب الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية ليس بحتمية تاريخية[1]فتونس تدحرج بسرعة فائقة نحو الاستقطاب الثنائي بين مشروع يقال إن حركة النهضة فإن فتيل الصدام بين قطبي الساحة السياسية يهدد كامل المسار الانتقالي خاصة في ظل هشاشة الوضع السياسي والاقتصادي[2] ، وستكون أمام الصيد مهلة لمدة شهر قابلة للتجديد مرة واحدة لتشكيل الحكومة وعرضها على البرلمان لنيل الثقة حسب ما ينص عليه دستور تونس الجديد، وأكد زياد العذاري المتحدث باسم حركة النهضة التونسية ثاني أكبر قوة في البرلمان".. نحن في حركة النهضة تلقينا بإيجابية تكليف الحبيب الصيد بتولي رئاسة الحكومة.."[3].

---

[1]–حافظ شقير،الانتخابات التشريعية في تونس بداية مرحلة جديدة أم مواصلة حرب الخنادق،**مبادرة الإصلاح العربي**،ديسمبر 2014

[2]–حسان الفطحلي،**اختبار للعلاقة الصعبة بين معسكرين.. والدور الخفي للإسلاميين تونس في ظل قطبي المشهد السياسي**،http://assafir.com/Article/1/386151

تاريخ الاطلاع27نوفمبر2014

[3]–اخبارالساعة نشرة تحليلية يومية،الحبيب الصيد رئيس الحكومة التونسية الجديد،السنة الحادية والعشرون،العدد6،5605جانفي2015،ص11

المبحث الثالث : الدعم الاقتصادي

في تونس ما بعد التحول لم يسجل أي انخفاض ملحوظ في نسبة البطالة التي استقرت في حدودد 17% ، وكذلك تفاقم عجز الموازنة الدولة وبلغت نسبة التضخم6 بالمائة خلال 2012 في مقابل 5,3 بالمائة عام2011[1]، وهناك مظاهر تفاوت بين الجهات على الصعيد الاقتصادي المالي والتنموي وتحتاج مناطق الشريط الحدودي إلى مجهودات إضافية لتجاوز الصعوبات العديدة التي تشهدها على أكثر من مستوى وخاصة في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وتعاني هذه المناطق التي تمتد على مساحات جبلية وغابية وصحراوية شاسعة من هشاشة البنية الأساسية وفي بعض المناطق انعدامها[2]

المطلب الأول : تقديم المساعدات المالية

وأدي الباجي قايد السبسي زيارة إلي الجزائر سنة 2011 حيث أجرى رئيس الحكومة المؤقتة التونسي محادثات مع رئيس الحكومة الجزائري أحمد أويحيى تحصلت تونس من خلالها علي مساعدات مالية قدرت بمائة مليون دولار فتمثلت في وديعة في البنك المركزي التونسي بدون فوائد بلغت 50 مليون دولار وقرض بنكي بنسبة تفضيليةوصلت40مليون دولار ومساعدة غير قابلة للاسترداد قدرت ب10مليون

1–محسن عوض،**مشهد التغيير في الوطن العربي**،تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي(2011 2013)،مصر،2013

2– خديجة البوسالمي، مشاكل التنمية في مناطق الشريط الحدودي في ولاية جندوبة http://www.turess.com/tap/109226 تاريخ الاطلاع 02 مارس2015

دولار[1] ، تطرقت إلى ملفات التعاون الثنائي ، والتفكير في آليات تعزيز العلاقات القائمة بين البلدين وتفعيل برامج الشراكة الاقتصادية بين الجزائر وتونس وتمون الجزائر تونس بالغاز والنفط والكهرباء ، حيث بلغت المبادلات بين البلدين 600 مليون دولار أمريكي خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2010 ، ويزور أكثر من1,5 مليون سائح جزائري تونس في فصل الصيف لقضاء العطل[2]وشدد الرئيس التونسي السيد محمد المنصف المرزوقي على أن هناك انتظارات تونسية تكتسي الطابع المحلي الحدودي التنموي مع مرور تونس بأزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة وان جيوب الفقر توجد وتنتشر بشكل رئيسي في مناطق حدودها الغربية والجنوبية مبرزا بأنه سينتقل إلى الجزائر حاملا عدة أفكار تخص التنمية المشتركة لكلل من المناطق الحدودية بين البلدين[3] ، ويشار إلى أنه جرى تقديم الجزائر مساعدات مالية لدولة تونس علي شكل منح وقروض بدون فائدة بلغت قيمتها 100 مليون دولار[4] بعد أن أقر وزير خارجية تونس المنجي حامدي في مؤتمر صحفي عقده مع نظيره لعمامرة في قصر الحكومة

---

[1] _ عبد النور بوخمخم، مرجع سابق

[2] رئيس الحكومة التونسية المؤقتة في الجزائر لطلب الدعم السياسي والاقتصادي16 مارس 2011
http://www.islamtimes.org/ar/doc/news/59930/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%82%D8%AA%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8Aتاريخ الاطلاع:23افريل 2015

[3] – فاطمة الزهراء حمادي،**الجزائر تمنح تونس مساعدات مالية وقروضا لتأمين الحدود**،–http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=274091%3Fprintتاريخ الاطلاع11افريل 2015

[4] – مساعدة مالية لتونس الجزائر تقدم 100 مليون دولار
http://arabic.people.com.cn/31662/7351540.htmlتاريخ الاطلاع:23مارس 2015

بالجزائر العاصمة "إن تونس تعاني أزمة اقتصادية" ، وجاءت زيارة رئيس حكومة مهدي جمعة للجزائر لدعم الموازنة الدولة وأوضح أن الاتفاقات المبرمة تندرج في إطار برنامج يأخذ بعين الاعتبار مجالات تعاون أخري[1]، وبعد أن تمت المصادقة علي البروتوكول المالي المبرم في 4 ماي 2014 بمدينة الجزائر بين الحكومة التونسية والحكومة الجزائرية المتعلق بمنح الجزائر قرض بقيمة مائة مليون دولار أمريكي 100 .000.000 لفائدة الجمهورية التونسية[2] حيث عكست البعد الاقتصادي للزيارة الثانية التي قام بها مهدي جمعة للجزائر بعد توليه مهامه على رأس الحكومة التونسية خاصة بعد إعادة انتخاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة العارف بخبايا تأسيس للعلاقات الخارجية في مسألة التعاون ومدي إدراك ووعي المسئولين التونسيين للاستفادة من هذه العلاقات[3]وتم التوقيع بين الوفدين الجزائري والتونسي الممثلين في وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة والمنجي حامدي وزير خارجية تونس بحضور كل من الوزير الأول في الجزائر السيد عبد المالك سلال ورئس الحكومة المؤقتة

[1]– جريدة المحور اليومي،يومية وطنية،العدد492 ،06ماي 2014،ص5

[2]– الجمهورية التونسية ، قانون عدد18 لسنة 2014 مؤرخ في 12 جوان 2014 يتعلق بالمصادقة علي بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يتعلق بمنح قرض لفائدة الجمهورية التونسية ،**الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، العدد 48 ،17جوان 2014 ،ص 1619

[3] – **ثلاث اتفاقيات للتعاون المالي بين الجزائر وتونس**

http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink/17386.html تاريخ الاطلاع2مارس2015

التونسية السيد مهدي جمعة على ثلاث اتفاقيات في مجال التعاون المالي[1]، فالاتفاقية الأولى عبارة عن بروتوكول مالي بين بنك الجزائر والبنك المركزي التونسي بإيداع ما قيمته 100 مليون دولار أمريكي ووقع عليها كل من محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسى ومحافظ البنك المركزي التونسي الشاذلي العياري ، ويتمثل الاتفاق الثاني في منح قرض للجمهورية التونسية بقيمته 50 مليون دولار،أما الاتفاق الثالث فتعّلق بهبة مالية ممنوحة من الجزائر إلى تونس قيمتها 50 مليون دولار[2] ، وفي المقابل التزمت الجزائر بمساعدة تونس في عدة مجالات من خلال العلاقات الاقتصادية فتعززت باتفاقيات تجارية تمنح وضعا تفضيليا لكلي الطرفين إضافة إلي المجال المالي حيث تم الاتفاق على تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية لا سيما بين البنوك المركزية و العمل على تسوية المسائل المالية العالقة بين البلدين و فيما يتعلق بالمجال الجمركي اتفق الطرفان على تسهيل انسياب حركة المسافرين و البضائع من خلال العمل على تأهيل المنافذ الجمركية بين البلدين و مواصلة التعاون للقضاء على التهريب و تبادل المعلومات حول تهريب الأموال[3] ، و فيما يخص الطاقة توصل

---

[1] _فرانسواز ميلّكام، http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/index_fr.htm
تاريخ الاطلاع 7افريل 2015

[2] **_ثلاث اتفاقيات للتعاون المالي بين الجزائر وتونس**
http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink/17386.html تاريخ الاطلاع2مارس2015

[3] _اختتام أشغال اللجنة الجزائرية التونسية
http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/385061.html#sthash.s8dhA3J
w.dpufتاريخ الاطلاع26فيفري2015

الطرفان إلى الاتفاق حول تزويد المدن الحدودية بالغاز الطبيعي الجزائري لا سيما ساقية سيدي يوسف وطبرقة وعين درهم كمرحلة أولى ،أما في مجال النقل اتفق البلدان على دراسة إمكانية الاستغلال المشترك لبعض الخطوط الجوية بين مدن عنابة وقسنطينة وسطيف بالجزائر وطبرقة و تونس العاصمة بدولة تونس وكذا امكانية إعادة تشغيل خط السكة الحديدية بين عنابة و تونس وعلى صعيد آخر تعهدت تونس بإرجاع القطعة الأثرية "قناع غورغون" إلى الجزائر[1] ، وتساهم إتاوة نقل الغاز الجزائري عبر الأراضي التونسية في دعم الاقتصاد التونسي وتطويره حيث بلغت هاته الضرائب بنسبة 3% بالمائة في ميزان الطاقة الأولي لدولة تونس بين عامي 2011و2012 [2]بحيث كل المؤشرات تدل علي وجود وثبات الجزائر في سياسة حسن الجوار من خلال التعاون الإقليمي والدولي وهذا ما تأكد من خلال دعوة سلال جميع الشركاء في الندوة الدولية للاستثمار بتونس من خلال وجود علاقات إستراتيجية مع الشركاء القوي الكبرى في الساحة السياسية والاقتصادية الدولية لان يكونوا في مستوى الرهان و أن يساهموا بفعالية في إعادة بعث التنمية الاقتصادية بتونس و في هذا الإطار توجه الوزير الأول إلى المشاركين في اللقاء قائلا : "بإمكانكم أن تثقوا في دعم الجزائر الكامل و الثابت لتونس ، وفي السياق يرى المحلل السياسي التونسي كمال لعبيدي أن

[1]– اختتام أشغال اللجنة الجزائرية–التونسية
http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/385061.html#sthash.s8dhA3Jw.dpuf تاريخ الاطلاع 26 فيفري2015

[2]– الجمهورية التونسية ، وزارة التجهيز و التهيئة الترابية والتنمية المستدامة ، تونس: التقرير الوطني حول وضعية البيئة 2012 ، رهانات استدامة التنمية ، المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستديمة ، افريل 2014 ، ص72

مشاركة الجزائر في هذه الندوة بوفدٍ هام يقوده الوزير الأول مؤشر على إرادة سياسية بالجزائر لدعم تونس في المجال الاقتصادي.[1]

المطلب الثاني : تنمية المناطق الحدودية

أشار لعمامرة وزير الخارجية الجزائري إلى اللجنة العليا المشتركة بين البلدين التي عقدت اجتماعها و سمحت بفتح الكثير من الملفات ، قائلا إنها من الورش التي تتعّلق بإنجاز ما اتفق عليه سابقا، بخصوص تنمية المناطق الحدودية، وكذا دعم الاقتصاد والتنمية في البلدين[2] وأثمر اجتماع الطرفين من خلال اللجنة المشتركة إلي عديد التفاهمات بشأن تنمية المناطق الحدودية ومنها :

<u>أولا:</u> تكريس البعد الجهوى للتنمية في تونس

يكتسي تكثيف الاستثمارات بالجهات بالغ الأهمية في المقاربة التنموية للبلاد لارتباطه الوثيق تثبيت مقومات التنمية الشاملة والمستديمة و العمل على تنفيذ برنامج خصوصي لربط المناطق الحدودية والمناطق ذات الأولوية بشبكة الطرقات ومواصلة

---

[1] **سلال يؤكد مواصلة الجزائر لدعمها السياسي والاقتصادي لتونس**، سبتمبر 2014
http://www.aps.dz/ar/economie/7564%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3تاريخ، الاطلاع:23أفريل 2015

[2] – جريدة المحور اليومي،يومية وطنية،العدد492 ،06ماي 2014،ص5

تهيئة المناطق الصناعية والتعمق في دراسة مختلف التحولات الداخلية والخارجية بغرض تقييم انعكاساتها المحتملة على مسار التنمية الوطنية[1] وينتظر انطلاق مشاريع تنموية علي عدة ولايات حدودية تونسية إضافة إلى مواصلة تنفيذ برنامج التنمية المندمجة الذي يشمل تسعين معتمديه أغلبها في الجهات الداخلية[2]لكن عجز الحكومات المتعاقبة على السلطة في تنفيذ ولو 1 ٪ من جملة المشاريع التي برمجت منذ 2012 وبقيت تراوح مكانها[3].

ثانيا: تنمية الشريط الحدودي

وجوب تنمية الشريط الحدودي على جميع الأصعدة حيث كشف وزير التجارة عمارة بن يونس عن إعادة مراجعة التفكيك الجمركي مع تونس خلال الاجتماع بينه وبين الوزيرة التونسية وهو الاجتماع الذي يتم من خلاله تقييم عقد الشراكة الموقع بين البلدين مرة ثانية بعد الاجتماع الأول الذي عقد بينه وبين وزيرة التجارة التونسية الجديدة نجلاء حروش وأضاف بن يونس في نهج تنمية العلاقات التجارية بين الجزائر وتونس في إطار المنطقة العربية الحرة للتجارة ، وأوضحت نجلاء إنها تدرس رفقة بن يونس آليات تسمح بترقية النشاط التجاري بين البلدين إلى مستويات تترجم إمكاناتهما

---

[1]– الجمهورية التونسية،وزارة التنمية والتعاون الدولي، **المخطط الحادي عشر للتنمية 2007–2011** ، جويلية 2007 ،ص65و96

[2]–الجمهورية التونسية،**تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بالمالية حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2015**،عدد74،ديسمبر 2014 ص25

[3]–جريدة الشروق،يومية تونسية،العدد 8637، فيفري 2015،ص9

حيث ركزت كثيرا مع بن يونس على ترقية التجارة الحدودية وإيجاد آليات مشتركة للتحكم في التجارة الحدودية بين البلدين وتنمية المبادلات التجارية بين البلدين بالطريقة الكافية على الرغم من كون الجزائر أول شريك عربي وإفريقي لتونس[1] وتميز هذه العلاقات الثنائية مع وجود إرادة مشتركة واهتمام بالغ لإعادة بعث كل ما من شأنه تعزيز التعاون القائم بين البلدين وكذا التشاور حول سبل تعزيز العمل الثنائي في ميادين مختلفة ومتنوعة كتطوير وتنمية المناطق الحدودية وجعلها مناطق آمنة يميزها النمو والازدهار والتعاون اللامركزى مع تبادل زيارات العمل بين ولاة المناطق الحدودية في الجزائر وتونس[2] ،وأكد وزير الطاقة الجزائري يوسف يوسفي والسفير الجديد لتونس بالجزائر عبد المجيد فرشيشي على تنمية المناطق الحدودية بين البلدين من خلال تجسيد مشاريع طاقية ، ونوه الطرفان خلال لقاء لتقييم علاقات التعاون والشراكة الثنائية وآفاق تطويرها بدخول شبكة الربط الكهربائي الخامسة بين مدينتي عنابة والعاصمة تونس وسيسمح هذا الربط الذي يعمل بطاقة 400 كيلووات بتقوية شبكة

---

[1] **_ وزيرة التجارة في الجزائر : التهريب أعاق تنمية المبادلات التجارية بين البلدين**
http://www.assabahnews.tn/article/87547/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%A3%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%A7%9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%AAتاريخ الاطلاع7افريل2015

[2] **_ مدلسي: "لقاءات الجزائر-تونس قبل نهاية السنة للخروج بآليات تنمية وتأمين الحدود المشتركة"**http://www.elmassar-ar.com/ara/permalink/22101.html#ixzz3ZTwn5OZVتاريخ الاطلاع6افريل 2015

الكهرباء التي تربط البلدين وتأمين أنظمتها وأيضا تنمية وترقية المبادلات الطاقية ، وتتكفل اللجنة الثنائية للطاقة برئاسة وزيري الطاقة للبلدين التي تعقد بصفة منتظمة وبالتداول بين الجزائر وتونس بتفعيل ومتابعة مشاريع التعاون الثنائي في المجال الطاقوي وشرعت الشركة الوطنية سوناطراك ونظيرتها التونسية للكهرباء والغاز في إنجاز الدراسات الفنية لمشروع الاتفاق المبدئي على مد أنبوب لنقل الغاز الجزائري عبر ساقية سيدي يوسف في انتظار التوقيع على الاتفاق النهائي بين البلدين مستقبلا ووضح وزير الصناعة والطاقة والمناجم التونسي كمال بالناصر أن المشروع يرمي إلى تزويد البلاد التونسية وخاصة المناطق الداخلية منها بالغاز الطبيعي ، وكشفت الحكومة التونسية أن الجزائر تؤمن لها نصف احتياجاتها من الغاز حيث بلغ حجم الواردات خلال عام 2015 1.4 مليار دولار في حين أقر البنك الدولي أن ربع احتياجات تونس الطاقية تأتي من الجزائر عن طريق التهريب عبر الحدود الشرقية[1].

ثالثا : التعاون الحدودي في ما بين الولايات الحدودية

_ توّج اللقاء التنسيقي الذي انعقد بمقر ولاية الطارف، و ضم والي الولاية محمد لبقى بوالي جندوبة التونسي نجيب خبوشي ، بجملة من القرارات لتعزيز مجال التعاون

1_ يوسفي وسفير تونس بالجزائر مع تنمية المناطق الحدودية، http://www.essalamonline.com/ara/permalink/37361.html#ixzz3ZTw6bPx2 تاريخ الاطلاع 2 افريل 2015

والشراكة في التنمية[1]بمناطق الشريط الحدودي بين ولايتي الطارف وجندوبة حيث تم في اللقاء الذي حضره مسئولو مختلف القطاعات بالولايتين الاتفاق على التعاون في سبعة قطاعات هي الفلاحة، الري، الصيد البحري، التشغيل، التكوين، الغابات و السياحة والصناعات التقليدية، بغية إعطاء دفع للعملية التنموية بمناطق الشريط الحدودي طبقا لتوجيهات قادة البلدين، كما تم الاتفاق كذلك على بعض المقترحات التي يمكن لواليي الطارف وجندوبة اتخاذ القرار فيها محليا والتي لا تتطلب ترخيص من الجهات المركزية على غرار مكافحة الحرائق إلى جانب تكثيف تطوير التعاون في مجال مكافحة التهريب وتأمين الحدود وتشجيع الاستثمار، وذكر والي جندوبة نجيب خبوشي أن هذا اللقاء التشاوري يهدف إلى تفعيل حركية تنموية كاملة بين الولايتين مع الأخذ بعين الاعتبار تأمين الحدود المشتركة للتصدي لمختلف التهديدات لأمن الحدود كالتهريب والإرهاب،وخلق توأمة بين مدينتي القالة وطبرقة،وأكد والي الطارف محمد لبقى بأن اللقاء التشاوري مع الجانب التونسي كان مثمرا وإيجابيا حول تنمية مناطق الشريط الحدودي بين الجزائر وتونس، إلى جانب إشراك سكان الحدود في سياسة التعاون بين الدولتين[2] لخلق فضاء يتمثل في إنشاء منطقة تبادل حر مع جعل أكثر وأغلب سلعها المتداولة المتبادلة سلع مغاربية، مع الإبقاء على بعض السلع الأخرى

---

[1]– **الشريط الحدودي بالطارف يكتسي حلة جديدة،**

http://www.sawt-alahrar.net/ara/milafet/ropotage/24364.html تاريخ الاطلاع12ماي2015

[2]-اتفاق جزائري تونسي على إطلاق مشاريع تعاون و شراكة و تعزيز مكافحة التهريب وتأمين الحدود،-http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23-11-15-15/4834-2015-03-08-23-49-20،تاريخ الاطلاع10مارس2015

لكن تحت رقابة وتعديل في تدفقاتها بما لا يضرّ بالمصالح العليا الدول المغاربية ، من جهة أخرى ستوفّر هذه المناطق العديد من فرص الشغل في مؤسساتها التجارية والصناعية المزمع إنشائها[1] ،لا يجب إغفال التنمية المحلية وخاصة في المناطق الحدودية التي تعد أهم اهتمامات[2]ونظم لقاء تشاوريا حول التعاون المشترك لتنمية المناطق الحدودية بين ولاية الوادي الجزائرية وولاية توزر التونسية حيث تحدث مدير غرفة الصناعة والتجارة قعري عبد القادر عن أهمية فتح قنوات الشراكة بين البلدين وهذا لتفعيل مشاريع التنمية على الشريط الحدودي خاصة في قطاع الصناعة والتجارة والفلاحة حيث سطرت هاته الأعمال لتفعيل العمل المشترك والاتفاقات المبرمة بينهما للعمل على خلق فرص استثمارية بين توزر والوادي وبين والي الولاية الصالح عفاني أن اللقاء الذي جمع كل المستثمرين وكل من له علاقة بهذا المجال هو دليل على الوصول إلى مرحلة النضج والبحث عن أرضية لترقية الاستثمار وتفعيل الديناميكية الاقتصادية بين البلدين وأبان مدير المصالح الفلاحية لولاية وادي سوف زغيب سعدون علي أهمية قطاع الفلاحة ونسبة مساهمة الوادي التي تقدر ب 24% من الإنتاج

[1]–Attali Jacques. Demain qui gouvernera le monde ? Paris, Fayard, 2011, 418 p.تاريخ الاطلاع 6ديسمبر 2014

[2]– نشرة يومية تعنى بما يصدر في الصحافة الجزائرية وحضور حركة مجتمع السلم فيها /الأمانة الوطنية للإعلام والشؤون السياسية / قسم الإصدارات التاريخ 12 :فبراير 3 2014

الوطني واعتبر أن الاستثمار بالولاية ضرورة ملحة وهذا لتعزيز الأمن الغذائي[1]، واتفق أيضا كل من والي ولاية سوق أهراس الجزائرية ووالي ولاية الكاف التونسية ساعد أقوجيل والطاهر المطماطي على مواصلة التشاور الثنائي بينهما لإيجاد صيغ كفيلة بتنمية مناطق الشريط الحدودي للبلدين ،وقدم الطرفان خلال اللقاء في ولاية سوق أهراس بحضور مسؤولي مختلف القطاعات بالولايتين فضلا عن القنصل الجزائري بالكاف و القنصل التونسي بعنابة عددا من الاقتراحات لتعزيز التعاون والشراكة على الشريط الحدودي بين هاتين الولايتين وتشجيع التعاون في سبعة قطاعات على غرار الفلاحة والتشغيل والتكوين والغابات والسياحة والصناعة التقليدية والتعليم العالي،بالإضافة إلى ذلك اتفق الجانبان على بعض المقترحات التي يمكن لواليي سوق أهراس والكاف اتخاذ القرار بشأنها محليا والتي لا تتطلب ترخيصا من الجهات المركزية بالبلدين ورفع المقترحات في وثيقة للجنة الوزارية المشتركة العليا للموافقة عليها وتجسيدها ميدانيا بما يعود بالفائدة المشتركة على سكان الحدود بين البلدين،وقد تم تشكيل أربعة لجان مشتركة خاصة ب"التجارة والصناعة" و"الفلاحة والتنمية المستدامة" و"البنية الأساسية والنقل والشبكات" و"العمل التربوي والصحي والنباتي" تعمل كلها تحت إشراف لجنة القيادة والتوجيه ،أما والي سوق أهراس ساعد أقوجيل فأكد على أهمية تركيز اللجان المنصبة على الجانب الاقتصادي للوصول إلى

---

[1]– **لقاء تشاوري حول التنمية المشتركة للمناطق الحدودية (توزر–الوادي)،**
http://www.altahrironline.com/ara/?p=162301 تاريخ الاطلاع 6 مارس2015

مستوى متقدم مشيرا إلى أن هذا اللقاء يندرج في إطار تجسيد قرارات رئيسي الدولتين عبد العزيز بوتفليقة و قائد السبسي[1] وتم اقتراح إنشاء فضاءات خاصة بالصناعات التقليدية بسوق أهراس والكاف وتكريس توأمة بين غرفة الصناعة والتجارة لسوق أهراس ونظيرتها بالكاف وتبادل زيارات وفود رجال الأعمال والمستثمرين إلى جانب إعادة تفعيل اتفاقيات الشراكة بين الجامعات والمعاهد الجزائرية والتونسية، تجسيد التوأمة بين الولايتين وأوضح والي ولاية الكاف بأن اللقاء يهدف أساسا إلى تفعيل حركية تنموية بين الولايتين على جميع الأصعدة تجسيدا لتعليمات وزيري داخلية البلدين ،وأكد المطماطي على أهمية التعاون في تطوير خدمات النقل عبر السكك الحديدية بين البلدين وإحداث مشاريع استثمارية مشتركة وبنوك مشتركة، كما نقل المطماطي مطلب سكان ساقية سيدي يوسف الذي يدعو بإلحاح لتزويدهم بشبكة الغاز الطبيعي الجزائري عقد والي ولاية سوق أهراس ووالي الكاف لقاء أوليا بمدينة الكاف التونسية ضم إطارات الولايتين حيث بحث الطرفان سبل التعاون في مجال التنمية المحلية لمناطق الشريط الحدودي للولايتين، و عرض واقع التنمية بهذه المناطق وأهم القطاعات التي سيتم التركيز عليها في إطار التعاون بين البلدين إمكانية

[1]– واليا سوق أهراس والكاف يتفقان على تنمية الشريط الحدودي،
http://www.eldjazaironline.net/home/index.php?option=com_k2&view=item&id=5355:%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%B3-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%81-%D9%8A%D8%AA%D9%81%D9%82%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D9%8A&Itemid=730 تاريخ الاطلاع 14ماي 2015

استغلال اليد العاملة المتوفرة المؤهلة بالمناطق الحدودية الجزائرية التونسية لجلبها للمناطق الداخلية في إطار البرامج والمخططات التنموية للخماسي 2019/2015[1].

المطلب الثالث : معيقات التعاون الاقتصادي

في إطار تعزيز العلاقات الجزائرية التونسية وبحث سبل تطويرها،التقي وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة بالسفير التونسي بالجزائر حيث تباحث الطرفين حول واقع التبادلات التجارية بين البلدين والاتفاق التجاري التفاضلي فهو مهم و في طور التفعيل والتنشيط بعد التصديق على ملحقاته وصدوره في الجريدة الرسمية ، وبعد التذكير بمضمون الاتفاقية المشتركة الموقعة بين الجزائر وتونس أشار الوزير إلى ضرورية إنشاء لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق قصد معالجة ما يمكن أن يرافق العملية من عراقيل في الميدان داعيا إلى الشفافية والتنفيذ الفعلي الحقيقي لمضمونها في كلي البلدين وأكد السفير التونسي على تفعيل الاتفاق وإدخاله حيز التنفيذ واعدا بان تونس بعد الثورة وبداية بناء المؤسسات ستعمل على معالجة سلبيات الماضي وتصحيحها سواء تعلق الأمر بالإقامة أو تنقل الأشخاص[2]لكن اشتكى العديد من المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين خلال لقاء أعمال جزائري تونسي من العراقيل المتعددة التي تواجه دخول المنتجات الجزائرية إلى السوق التونسية رغم دخول الاتفاقية التفاضلية

[1]–أمين الساسي ،في لقاء جمع والي سوق أهراس بوالي الكاف التونسية:التركيز على بعث سبل التعاون في مجال التنمية بين المناطق الحدودية، http://www.altahrironlin .com/ara/ ?p=161234 تاريخ الاطلاع 11 مارس 2015

[2]_ http//www. mincommerce.gov.dz تاريخ الاطلاع 5 افريل 2015

بين البلدين حيز التنفيذ وأوضحت وهيبة بهلول مديرة العلاقات الدولية بالغرفة الجزائرية للتجارة أن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و تونس لم ترق إلى غاية الآن إلى مستوى العلاقات السياسية رغم وجود فرص كثيرة للتعاون والشراكة و،أشارت في هذا السياق إلى عدة مشاكل و عراقيل تعترض المصدرين الجزائريين رغم وجود الاتفاقية التفاضلية والتي من المفترض أن تقدم تسهيلات وامتيازات خاصة للطرفين واعتبرت السيدة بهلول أن الرسم على الاستهلاك الداخلي المقدر ب25 بالمائة من سعر المنتج الذي يطبق على المنتجات الجزائرية دون سواها وهذا أمر غير عادي كما أشارت السيدة بهلول إلى وجود رسم آخر يعادل 220 أورو على كل شاحنة بضائع تدخل الأراضي التونسية إضافة إلى التأخيرات في الإجراءات الإدارية في المراكز الحدودية التونسية والتي كثيرا ما تؤدي إلى تلف العديد من المنتجات قبل وصولها إلى السوق التونسية كما أضافت بخصوص لقاء الأعمال الذي جمع متعاملي البلدين أنه يهدف أساسا إلى إيصال هذه الانشغالات إلى السلطات التونسية المعنية عن طريق المتعاملين الاقتصاديين التونسيين لاتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع هذه العراقيل لتكون الاتفاقية التفاضلية التي وضعت لرفع المبادلات التجارية مربحة للطرفين، ومن جهتها اعتبرت المنسقة العامة للكونفدرالية التونسية لمؤسسات المواطنة أربيد مريم أن قاعدة 49/51 بالمائة المحددة للاستثمار الأجنبي بالجزائر تعد إحدى العراقيل التي تعيق تطور الاستثمار، ودعت إلى بذل جهود خاصة وتعاون

بين غرفتي التجارة الجزائرية والتونسية لإيصال هذه الانشغالات التي تكتسي طابعا قانونيا إلى السلطات المعنية[1]، وأكد مدير قسم البلدان العربية بوزارة الشؤون الخارجية عبد الحميد شيشوب أن أشغال الخبراء تركّزت حول عدة محاور أهمها تنمية المناطق الحدودية وإتمام الترتيبات الكفيلة بدخول الاتفاق التجاري التفاضلي حيز التطبيق [2] ويأتي التوقيع على الاتفاق التفاضلي حسب العديد من الخبراء الاقتصاديين لدعم الاقتصاد التونسي، في ظل غياب إنتاج وطني يمكن له أن يستفيد من الإعفاءات الجمركية والامتيازات الجبائية التي سيتضمنها الاتفاق بين البلدين ، ورغم أن الجزائر تحقق فائضا تجاريا مع تونس إلا أن صادراتها نحو هذا البلد تبقى منحصرة في الغاز والبترول بما تتجاوز قيمته المليار دولار مقابل واردات تفوق 400 مليون دولار من منتجات تونسية ستستفيد من إعفاءات جبائية عند دخولها السوق الوطنية مستقبلا[3] ، و باتت ظاهرة التهريب على الحدود بين الجزائر وتونس إحدى اكبر التحديات التي تواجهها سلطات ومصالح أمن البلدين لارتباطها بشبكات الجريمة والمنظمات الإرهابية

---

[1] _ عراقيل على صادرات الجزائر نحو تونس
http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/425623.html#sthash.ytwuQOR9.dpuf تاريخ الاطلاع 26فيفري 2015

[2] _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم10-12 مؤرخ في 25محرم عام 1431 الموافق11 جانفي 2010 ، يتضمن التصديق علي الاتفاق التجاري التفاضلي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية ، الموقع بتونس في6 ذي الحجة عام 1429 الموافق 4 ديسمبر سنة 2008، **الجريدة الرسمية** ، العدد 12الصادر بتاريخ 17 فيفري 2010 ، ص 3

[3] _ سمية يوسفي، اتفاق تفاضلي لصالح تونس في ظلّ غياب إنتاج وطني
http://www.elkhabar.com/ar/politique/384747.html#sthash.D6Lyo9Ol.dpuf تاريخ الاطلاع26فيفري2015

ولانعكاساتها السلبية على اقتصاد البلدين، لكن ما يرهق الأجهزة الأمنية من حرس الحدود وجمارك وقوات الجيش هو قدرة المهربين على التأقلم مع مختلف الإجراءات التي يتم وضعها للحد من الظاهرة، حيث يلجئون لخطط للإفلات من المراقبة والملاحقة مستمرين في نشاطهم رغم الخطورة التي تهددهم، واتخذت السلطات الجزائرية إجراءات وتدابير لمحاصرة عصابات تهريب الوقود حيث يتم القبض على مهربين على مستوى الحدود بين تونس والجزائر[1]، وعن ذلك تقول الوحدات الأمنية المرابطة بالمنطقة أن حالات التهميش والبطالة وغياب التنمية إحدى أهم أسباب إقدام الشباب على المغامرة، وتعتبر الوقود من المواد المدعمة من طرف الجزائر وغير ذلك في تونس أين يباع بأسعار باهظة هذا ما يجعل هامش الربح كبير وفي المقابل خسائر يتكبدها الاقتصاد الجزائري كما التونسي، ولكشف مدى سيطرة بارونات التهريب على سوق الوقود على مستوى منطقة تبسة الحدودية، وتأثير ذلك على تذبذب التوزيع في باقي المناطق وما يسجله الاقتصاد الجزائري من خسائر، قدمت مديرية الطاقة والصناعة لولاية تبسة أرقاما حول كميات الوقود التي تصل الولاية يوميا لتوزيعها على 51 محطة، حيث تقدر بـ 23 ألف و662 م مكعب، والغالبية تتحصل على 12000 لتر يوميا، هذه الوضعيات خلقت أزمات عديدة ولعل أبرزها معاناة فلاحي المنطقة التي تشتهر بإنتاج القمح والشعير و الزيتون وبعض الحمضيات كما تحتوي على ثروة

[1]– قديسة أسيا ، ظاهرة التهريب في المغرب العربي بين القانون والواقع ، **مجلة الشرطة الجزائرية** ، العدد 125 ، نوفمبر 2014 ،ص102

غابية ، حيث اثر تهريب الوقود على إنتاجهم بعد لجوؤهم في كل مرة لاقتناء الوقود لآلاتهم من السوق السوداء ومن عند المهربين أنفسهم، ما جعل التكاليف ترتفع والأرباح تنخفض، وهو الأمر الذي رفع من أسعار بعض المنتجات الفلاحية وعزوف عدد من الفلاحين الشباب عن الاستمرار في ممارسة نشاطهم، لترتفع نسبة البطالة وتوسع المساحات الفلاحية المهجورة وانخفاض الإنتاج[1]والاقتصاد التونسي هو الآخر يتميز بالنمط الفلاحي فظهور الاقتصاد الموازي للاقتصاد الرسمي التونسي بانخراط شبكات التهريب في تونس بشبكات عالمية للتهريب قد يؤدي بشكل كبير في تراجع الاقتصاد الرسمي التونسي في ظل وجود رغبة أمريكية لإعاقة العلاقات الاقتصادية بين دول المغرب العربي ككل والعلاقات الجزائرية التونسية الاقتصادية بصفة خاصة من خلال إيجاد الإرهاب في الحدود المشتركة[2]وغياب التعاون الاقتصادي بين تونس والجزائر تدعمه القوي الاقتصادية المهيمنة وتدفع لعدم وجود علاقات اقتصادية بين

[1]– **الظاهرة باتت تهدد استقرار الجزائر،مافيا التهريب تصعّد نشاطها على الحدود الجزائرية–التونسية،** http://elraaed.com/ara/watan/43360-%E2%80%8E%D9%85%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D9%91%D8%AF-%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%B7%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9.html#ixzz3ZlAPI7dc تاريخ الاطلاع 25 افريل 2015

[2]_ كمال لعروسي ، مداخلة بعنوان: "**التجارة والتهريب في سياق العولمة**"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية ، ندوة بعنوان :"المناطق الحدودية.. التحديات والفرص " قناة الجزيرة الإخبارية

البلدين للحفاظ علي مصالحها في ظل انعدام البني القاعدية للاقتصاد التونسي في المناطق الحدودية لتونس المتاخمة للحدود الجزائرية[1] .

[1] _ جمال الدين الغربي ، مداخلة بعنوان: "**عوائق التنمية في المناطق الحدودية**"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية ،ندوة بعنوان: "المناطق الحدودية ..التحديات والفرص"قناة الجزيرة الإخبارية

خاتمة

خاتمة :

عززت مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة في تجاوز تداعيات المخاطر التي تتهدد بالعلاقات الجزائرية التونسية من خلال دحر التهديدات الأمنية ذات الطبيعة المعقدة الصادرة عن الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة التي تعد الأشد خطورة وتأثيرا علي جميع الدول التي لا تمتلك والمؤهلات والمقدرة علي الحفاظ بشكل بفعال علي السيادة الأمنية وهو الآخر بدوره يعمل علي عرقلة عجلة النمو والي ظهور المزيد من الجماعات الإرهابية المتطرفة وتفريخها وكذلك تورطها في الأحداث الإرهابية مع ازدهار والانتشار لشبكات الجرائم المنظمة وتورطها هي الاخري في عمليات الاغتيال السياسي ، وهذا مادفع بالجزائر لوضع مقاربة إستراتيجية من اجل تحقيق سبل التعاون في العلاقات الجزائرية التونسية ما بعد سنة 2011 في ظل التداعيات المحتملة علي العلاقات الثنائية بين البلدين ، وتجسدت هذه المقاربة من خلال ثلاثة أبعاد ، فالبعد الأول تمثل في الجانب العسكري الأمني ، أما الثاني فتجسد في مجال الدعم السياسي وأما البعد الثالث فتمحور حول الجانب الاقتصادي التنموي ، فالتنسيق في العلاقات بين الجزائر وتونس عزز تقوية الاستقرار الأمني بكلي البلدين ودرء المشاكل والمخاطر الأمنية التي تهدد امن البلدين مباشرة من منبعها بقصد عدم تمكينها من اختراق الحدود وانتشارها، ووضعت الجزائر شراكة إستراتيجية أمنية تنموية مبنية تارة علي التعاون وتارة أخري علي الدعم الجزائري لتونس في ظل الانهيار

والانحلال الأمني الذي تعرفه بعض دول الجوار والدول القريبة من دول الجوار في العمق الإفريقي للجزائر إزاء تزايد التهديدات الأمنية المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة ، أما في ما يتعلق بأمن وتنمية المناطق الحدودية الشرقية التي تجاورنا فيها تونس حيث أسست الجزائر نمط امني وآخر تنموي فالأول تمثل في إعادة الانتشار بالنسبة لعديد فروع أجهزة الأمن الجزائرية ووحداتها القتالية سواء البرية أو الجوية ومنها الإمكانات البشرية أو العتاد الحربي أما بالنسبة للنمط الثاني المنتهج فركز علي التنمية الاقتصادية الجهوية للمناطق الحدودية سواء علي الشريط الحدودي للجزائر والشريط الحدودي لتونس من خلال توافق الطرف التونسي مع صانع القرار الجزائري وتجسد هذا التوافق في المساعدات المالية لتونس وتفعيل الاتفاق التجاري التفاضلي بين البلدين بما يخدم مباشرة مصلحة التنمية في المناطق الحدودية لكلي البلدين ، أمّا من ناحية الأمن القومي الجزائري فتدعم وتحصّن بثنائية المقاربة الأمنية التنموية بعد التوجه الاستراتيجي الكبير للمؤسسة الأمنية فهناك تحول صار يعتمد علي التعاون الأفقي خاصة ما بعد التحولات في تونس التي صاحبتها تهديدات إرهابية كادت إن تعصف بالمسار الانتقالي التونسي والمساس بالعلاقات الجزائرية التونسية جراء تحامل بعض الأطراف التونسية علي الجزائر ،وبعد دخول الجزائر في مرحلة الشك إلا انه تم تجاوز هذه المرحلة بفعل نفي الرسميين في تونس ما يحاك ضدّ الأمن القومي الجزائري من المخابر الداعمة للإرهاب واستكمال بناء العلاقات الثنائية.

ونستنتج ممّا سبق علي أن العلاقة بين الجزائر وتونس من عام 2011 إلي 2014 تميزت بالدعم والتعاون علي جميع الأصعدة التي منها الأمنية والسياسية والاقتصادية ويد هذا الدعم القوي لتونس لترسيخ و خدمة القيم الأساسية للأمن القومي الجزائري وليس ضدّ القيم المركزي للأمن الجزائري ، وانعدام التنمية يصبح تهديد أمني مباشر علي الأمن القومي لكلي البلدين ، والتعاون الثنائي كان مبني علي المصلحة المتبادلة في ظل مبدأ أمن تونس من أمن الجزائر وأمن الجزائر من أمن تونس

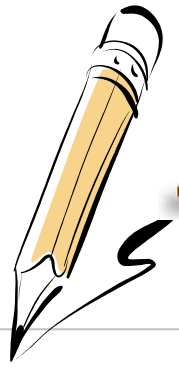

قائمة المراجع

أولا : الكتب

1) أبو غزلة حسن عقيل،**الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط (اشكالية العلاقة)**،ط1،الأردن : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،2002 .

2) أيوب مدحت ،**الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11سبتمبر 2001**،ط1،مصر :مكتبة مدبولي ،2003

3) بدران ودودة ، **الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد** ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1994

4) البريزات جهاد محمد ،**الجريمة المنظمة** "**دراسة تحليلية** "،ط1، الأردن:دار الثقافة للنشر والتوزيع،2008.

5) بلال محمد نعمان ،**الإستراتيجية والدبلوماسية**،بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2004.

6) بنيه نسرين عبد الحميد ،**الجريمة عبر الوطنية** ،مصر :دار الفكر الجامعي،2007

7) تسفي عوفر ، افي كوبر ، **الاستخبارات والأمن القومي** ، ترجمة دار الجليل، ط1، الأردن: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، 1988

8) جندلي عبد الناصر ،**التنظير في العلاقات الدولية** الجزائر،دار الخلدونية،2007

9) جوزيف ناي ، **القوة الناعمة : وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ، ترجمة د- محمد توفيق البجيرمي ، الرياض : العبيكان للنشر، 2007

10)جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،ترجمة :وليد عبد الحي ،الكويت،المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،ط 1 ، 1988

11)الدويري فايز محمد، **الأمن الوطني**،ط1، الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع،2013

12)ذياب موسي البداينة، **التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي** ، ط1، الأردن:دار حامد للنشر والتوزيع، 2014

13)روي مكيردس،**مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**،تر:حسن صعب، بيروت،المكتبة الأهلية، 1961

14)شعيب مختار ، **الإرهاب صناعة عالمية**، مصر:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع

15) الشكري علي يوسف،**الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد**، ط1، مصر: إيتراك للطباعة والنشر ،2007.

16) طشطوش هايل عبد المولي ،**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، ط1،الأردن:دار حامد للنشر والتوزيع،2012

17)عطوان عبد الباري، **الدولة الإسلامية "الجذور التوحش المستقبل"**،ط1،لبنان :دار الساقي ،2015

18)مجموعة مؤلفين ، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد (دراسة حالات)** ، ط1،لبنان:دار شرق الكتاب للنشر ،2013

19)مجموعة مؤلفين ، **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط** ، (لورنس عايدة عمور: التحديات الأمنية الصاعدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل بعد "الربيع العربي") ، ترجمة : www.fundacionalfanar.org ،الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع ،2013

20)محرز بوصيان ، **رؤيتي لتونس** ، تونس : سراس للنشر ، 2014

21)محسن بن العجمي بن عيسى ،**الأمن والتنمية** ،ط1، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011

22)مقلد إسماعيل صبري مقلد،**العلاقات السياسية الدولية** ، القاهرة، المكتبة الأكاديمية ، ط1 ، 1995

23)هاري ار يا رغر، **الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين** ،تر:راجح محرز علي،ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2011

24)يوسف أمير فرج ، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، مصر:دار المطبوعات الجامعية، 2008

25)يوسف حسن يوسف، **الجريمة الدولية المنظمة في القانون الدولي**، ط1، مصر:مكتبة الوفاء القانونية، 2011

ثانيا: المجلات

26) أبوطالب حسن، هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية ؟، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 161 القاهرة : 2005م .

27) اسيا قديسة، ظاهرة التهريب في المغرب العربي بين القانون والواقع ، **مجلة الشرطة الجزائرية** ، العدد 125 ، نوفمبر 2014 .

28) باخوية دريس ،"جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي تونس والجزائر والمغرب أنموذجا"، **دفاتر السياسة والقانون** ، العدد 11،جوان 2014.

29) بلهول نسيم، "تحولات الأمن العالمي في حقبة من الطفرة في الشؤون العواتصالية "،**مجلة الرائد المغاربي** ،السنة الثانية ، العدد السادس ،مارس 2013.

30) بن عنتر عبد النور ،"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد160،افريل2005.

31) بن عنتر عبد النور،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري**،الجزائر:المكتبة المصرية،2005.

32) بوشربة على ، بولعراس بوعلام ، الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة إستراتجية فعالة ، **مجلة الجيش الجزائري شهرية**، العدد 618 ، جانفي 2015.

33) الحضرمي عمر،" الدولة الصغيرة : القدرة والدور ، مقاربة نظرية"،***مجلة المنارة***،المجلد19،العدد4، ماي 2013.

34) غربي محمد ، الدفاع والأمن،**مجلة العالم الاستراتيجي**،العدد 3 ، 2008.

35) قرني بهجت ، من النظام الدولي إلى النظام العالمي، **مجلة السياسة الدولية** ،العدد 161 القاهرة : 2005م

36) قوجيلي سيد احمد،"تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"،**مجلة دراسات إستراتيجية**،العدد11 ، 2012.

37) محفوظ محمد، العرب وجدليات القوة والحرية ، **مجلة البصائر** ، السنة الثانية والعشرون ، العدد 49 ، 2011.

ثالثا : الجرائد الرسمية :

38) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم10-12 مؤرخ في 25محرم عام 1431 الموافق11 جانفي 2010 ، يتضمن التصديق علي الاتفاق التجاري التفاضلي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية ، الموقع بتونس في6 ذي الحجة عام 1429 الموافق 4 ديسمبر سنة 2008، **الجريدة الرسمية** ، العدد 12الصادر بتاريخ 17 فيفري 2010 .

39) الجمهورية التونسية ، قانون عدد18 لسنة 2014 مؤرخ في 12 جوان 2014 يتعلق بالمصادقة علي بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يتعلق بمنح قرض لفائدة الجمهورية التونسية ،**الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، العدد 48 ،17جوان 2014 .

رابعا: وثائق حكومية:

40)الجمهورية التونسية ، وزارة التجهيز و التهيئة الترابية والتنمية المستدامة ، تونس: التقرير الوطني حول وضعية البيئة 2012 ، رهانات استدامة التنمية ، المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستديمة ، افريل 2014 .

41)الجمهورية التونسية،وزارة التنمية والتعاون الدولي، **المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011**، جويلية 2007 .

الجمهورية التونسية،**تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بالمالية حول مشروع ميزانية الدولة لسنة2015**،عدد74،ديسمبر2014

42)الجمهورية التونسية ، **حصيلة نشاط الحكومة التونسية 2012** ، تونس : رئاسة الحكومة ، ديسمبر 2012.

خامسا : الرسائل الجامعية :

43) لونيسي علي ، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلين القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية** ، رسالة دكتوراه ،جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 4 جويلية 2012 .

44) خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد11سبتمبر**،رسالة ماجستير ،جامعة باتنة ،2008.

45) خير الدين العايب،**الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،1995.

46) بشكيط خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي** ،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر ،2011.

47) منصور لخضاري ، **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر، 2006- 2011** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر3، 15 جويلية 2013 .

48) إبراهيم عبد القادر ،**التحديات الداخلية والخارجية علي الأمن الوطني الأردني في الفترة (1999 -2013)** "**دراسة حالة**"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ،2013.

49) شرقي عبد الغني ، **الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بين 1992 -2007** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ،2009 .

50) لخضر موساوي ، **الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2010 .

51) تيسير إبراهيم قديح ،**التدخل الدولي الإنساني** "**دراسة حالة ليبيا 2011**"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر غزة ،2013.

52) نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة** ، رسالة دكتوراه منشورة أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية ، 2003م.

سادسا :دراسات ونشرات

53) اخبار الساعة نشرة تحليلية يومية،الحبيب الصيد رئيس الحكومة التونسية الجديد، السنة الحادية والعشرون،العدد6،5605جانفي2015 .

54) الباجي قائد السبسي، **برنامجنا من اجل تنمية طموحة في خدمة جميع التونسيين** ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لحركة نداء تونس،تونس ،15اوت 2014.

55) حركة النهضة التونسية ، **البرنامج الانتخابي لحركة النهضة نحو اقتصاد صاعد وبلد امن 2015 2020** ، الانتخابات التشريعية 26اكتوبر 2014.

56) رضا هميسى،**الإعلام الجديد بين حرية التعبير وحماية الأمن الوطني**، دراسة قانونية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة

57) صالح زياني ، **مرتكزات عقيدة الأمن القومي الجزائري بين الثبات والتحول** ،جامعة باتنة .

58) عبد النور بوخمخم،الوثيقة والحقيقة ، حوار مع اسعد مقداد القيادي في حركة النهضة التونسية حول"حركة النهضة التونسية قراءة في العلاقة مع السلطة الجزائرية،الشروق الإخبارية،2014

59)نشرة يومية تعنى بما يصدر في الصحافة الجزائرية وحضور حركة مجتمع السلم فيها/ الأمانة الوطنية للإعلام والشؤون السياسية / قسم الإصدارات التاريخ: 12 فبراير 2014.

60) هيكل بن محفوظ ، **تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة وفي خلال سنة 2013** ، الجامعة التونسية ، 2013 .

سابعا الملتقيات والتقارير والندوات :

61) باخوية إدريس وغريسي فاطمة الزهراء ، ورقة بحثية بعنوان "**دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي** "، في الملتقي

الدولي حول:"دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد يومي 28و29 افريل 2014 ، جامعة تبسة ، افريل 2014 .

62) رداف طارق ، مداخلة بعنوان "**الدبلوماسية الجزائرية وإشكالية الدولة الفاشلة في دول الحراك العربي**" ، في الملتقي الدولي حول : دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد يومي 28 و29 افريل2014 " ، جامعة تبسة ، افريل 2014 .

63) دردیش أحمد و كويحل فاروق ، مداخلة بعنوان" **مكافحة الإرهاب بوابة الدور الإقليمي للجزائر في دول الساحل**" ، في الملتقي الدولي حول:"دور الجزائر الإقليمي(المحددات والأبعاد) يومي 28و29 افريل 2014 "،جامعة تبسة ،افريل 2014 .

64) عبد الرحمان العنزي،**امن الحدود البحرية الدولية ودوره في تعزيز امن الدولة ،الملتقي العلمي حول**"**قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها علي الأمن**"يومي 6 و2012/03/8 مجموعة الأزمات الدولية، **تونس:العنف والتحدي السلفي**،تقرير الشرق الأوسط رقم:137،تونس ،فيفري 2013.

65) محسن عوض،**مشهد التغيير في الوطن العربي**،تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي(2011 2013)،مصر،2013

66) مؤتمر بالحمامات التونسية بعنوان: " التحدي القيادي: الاستجابة للتغيرات السريعة في القرن 21 "، المؤسسة العربية الديمقراطية (المجلس البريطاني في تونس)، تونس، عام 2012.

67) حكيم غريب ، في الندوة العلمية بعنوان :"دور مراكز البحث والتفكير في استشراف التحولات الأمنية الجديدة " يوم 23 افريل 2015 ، جامعة المسيلة الجزائر.

68) زبيري عبد الله ، في الندوة العلمية بعنوان :" دور مراكز البحث والتفكير في استشراف التحولات الأمنية الجديدة"، يوم 23 افريل 2015 ، جامعة المسيلة الجزائر.

69) كمال لعروسي ، مداخلة بعنوان: "التجارة والتهريب في سياق العولمة"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية ، ندوة بعنوان :"المناطق الحدودية.. التحديات والفرص " قناة الجزيرة الإخبارية .

70) _ جمال الدين الغربي ، مداخلة بعنوان: "**عوائق التنمية في المناطق الحدودية**"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية ،ندوة بعنوان: "المناطق الحدودية ..التحديات و الفرص"قناة الجزيرة الإخباري

ثامنا :مراكز البحث والدراسات :

71) إبراهيم شابير الدين ،" الافريكوم .. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة ""، ترجمة الحاج ولد إبراهيم ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2013

72) أنور الجمعاوي ، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** ، العدد السادس ، قطر ، 2014

73) عبد الوهاب بن حفيظ ، "محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية2014 "، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، قطر، نوفمبر 2014 .

74) _ إبراهيم شابير الدين ،" الافريكوم .. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة ""، ترجمة الحاج ولد إبراهيم ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2013.

75) رضوان المصمودي وليلية ،"حوار وطني حول الدستور وترسيخ الديمقراطية " **مركز دراسة الإسلام و الديمقراطية** في تونس، 2012.

76) أنور الجمعاوي، "الاستحقاق الانتخابي في تونس : قراءة في المشهد الحزبي وتفاعلاته" ،**المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات** ،أكتوبر 2014 .

77) مونيكا ماركس،"أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، وتقديم التنازلات؟" ،**مركز بروكنجز**، الدوحة ،10فيفري 2014 .

78) **مركز الجزيرة للدراسات،** "تونس: سياق الأزمة وخيارات الخروج من المأزق" ،2013.

79) كمال القصير ، "جيوبوليتيك المغرب العربي : قراءة في ديناميات عام 2014"، **مركز الجزيرة للدراسات** ،2015 .

80) ديدي ولد السالك ،"مخاطر استمرار النزاع في ليبيا علي التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي "، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية** ، العدد السادس، سبتمبر 2011.

81) أحمد إدريس، "الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية علي منطقة المغرب العربي"، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية** ، العدد السادس ، سبتمبر 2014.

82) عبد النور بن عنتر ،"الأزمة الليبية:غياب جماعي وخلافات ثنائية" ، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية ، العدد السادس** ،سبتمبر 2011 .

83) مهدي تاج ،"المستقبل الجيو–سياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي" ، **مركز الجزيرة للدراسات** ،قطر، 20اكتوبر 2011.

84) حافظ شقير، ا"لانتخابات التشريعية في تونس بداية مرحلة جديدة أم مواصلة حرب الخنادق" ، **مبادرة الإصلاح العربي**،ديسمبر 2014

85) حايم ملكا ، " الصراع علي الهوية الدينية في تونس والمغرب العربي "،**مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية** ،برنامج الشرق الأوسط ،ماي 2014،

86) حايم ملكا وويليام لورنس ،"الجيل التالي من السلفية الجهادية" ، **مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية** ، برنامج الشرق الأوسط ،أكتوبر 2013.

تاسعا : الجرائد

87) جريدة الشروق، يومية تونسية،العدد 8637، فيفري 2015.

88)جريدة المحور اليومي،يومية وطنية،العدد492 ،06ماي 2014.

89) جريدة البلاد ،يومية جزائرية ،العدد4293،31ديسمبر 2013.

90) جريدة الأنباء، يومية كويتية، العدد 13128، 22سبتمبر 2012.

91) جريدة النهار ، يومية جزائرية ، العدد 2168 ، 16 نوفمبر 2014 .

92) جريدة النهار ، يومية جزائرية ، العدد 1581 ، 16 ديسمبر 2014 .

93) جريدة الشروق ، يومية جزائرية ، العدد 4100 ، 7 أوت 2013 .

94) جريدة الشروق ، يومية جزائرية ، العدد 4100 ، 7 أوت 2013 .

95) جريدة الشروق ، يومية جزائرية ، العدد 4100 ، 7 أوت 2013 .

96) جريدة النهار ، يومية جزائرية ، العدد 2070 ، 17 جويلية 2014 .

97) جريدة العرب ، يومية عربية تصدر في لندن ، العدد 9884، 17جويلية 2014 .

98) جريدة الجديد ، يومية وطنية ، العدد 822 ،24 جويلية 2014 .

99) جريدة الشروق ، يومية وطنية ، العدد 4250 ، 8جانفي 2014 .

100) جريد المساء، يومية وطنية، العدد 5196، 2 مارس 2014.

101) جريدة الشروق ، يومية وطنية ، العدد4100 ،2013 .

102) جريدة القبس ، يومية كويتية ، العدد 14658 ،22مارس 2014.

103) جريدة الشعب ، يومية وطنية ، العدد 16010 ، 21جانفي 2013 .

104) جريدة البلاد ، يومية وطنية ،العدد 4141 ،1جويلية 2013 .

عاشرا :المواقع الالكترونية

105) مخطط مشترك لتأمين الحدود بين تونس والجزائر
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/149708.html.
تاريخ الاطلاع 10 افريل 2015.

106) إجراءات جديدة لمكافحة التهريب والجريمة على الحدود مع تونس ، http://essalamonline.com/ara/permalink/32085.html تاريخ الاطلاع 12افريل 2015.

107) الجيش الجزائري يرسل 6500 جندي لمساعدة الجيش التونسي وتأمين الحدود ،http://exclusive-mag.com/?p=93390 تاريخ الاطلاع 14افريل 2015

108) الرئيس التونسي يزور الجزائر، http://www.ambdz.tn/Actualites/ar/Le%20president%20Bouteflika%20s%20entretient%20avec%20son%20homologue%20tunisien_vAr.php0 تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

109) تنسيق أمني بين الجزائر وتونس في مواجهة المجموعات الجهادية،http://24.ae/Article.aspx?ArticleId=18421 تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

110) تنسيق بين تونس والجزائر بعد كشف شبكات للقاعدة http://archive.arabic.cnn.com/2012/Tunisia/12/25/tunisa.algeria/ تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

111) رئيس الجمهورية يستقبل وزيرا الداخلية الجزائري، http://www.turess.com/attounissia/77796 تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

112) وزير الداخلية الجزائري يتحدث عن التنسيق الأمني مع تونس ،http://tounes-darna.net/?p=3827 تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

113) علي العريض: أمن الجزائر وتونس هو أمن مشترك،http://www.djazairess.com/djazairnews/54681 تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

114) دوافع التعاون الأمني بين الجزائر وتونس؟، http://www.elmouhim.net/?p=1088187 تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

115) الجزائر تقول إن التنسيق الأمني مع تونس يجري بصورة جيدة، http://www.alquds.co.uk/?p=74377 تاريخ الاطلاع 14افريل 2015

116) مصطفى القلعي ، المشاكل والتحديات الإقليمية لتونس ، http://www.alarab.co.uk/?id=29563 تاريخ الاطلاع 16 افريل 2015

117) اتفاق تعاون عسكري وأمني بين الجزائر وتونس لمكافحة الإرهاب

http://elraaed.com/ara/watan/62033%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%88%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%88%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81D8%AD%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8.html

تاريخ الاطلاع 15افريل 2015

118) الجزائر–تونس: إعلان عن قرارات في مجال التعاون الأمني و الإقتصادي ، http://www.ambdz.tn/Actualites/ar/1_vAr.php تاريخ الاطلاع 18افريل 2015

119) اتفاق امني وعسكري تونسي جزائري لمواجهة الإرهاب ، http://www.transparentsham.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1468:2014-07-23-22-42-17&catid=1:arab&Itemid=22 تاريخ الاطلاع 17 افريل 2015

120) التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس سيمكنهما من القضاء على الإرهاب ، http://www.mae.gov.dz/news_article/2839.aspx تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

121) http://news.alarabeyes.com/article/268050.html تاريخ الاطلاع 25 افريل 2015

122) وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة: التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس سيمكن من القضاء على الإرهاب ، http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink/22928.html

123) رئيس الحكومة التونسية يرفض طلب الاستقالة من منصبه شكري بلعيد وعلي العريض ومحمد البراهمي،

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2013/08/27/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%D8%A9- %D9%85%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A8%D9%87.html

تاريخ الاطلاع 5 فيفري 2015

124) محمد البراهمي أمين عام حزب الشعب التونسي لـ "الفجر" ،http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=250570%3Fprint تاريخ الاطلاع10جانفي 2015

125) مصدق عبد النبي، قضية اغتيال المعارض التونسي شكري بلعيد تتجه نحو التدويل،http://www.alarab.co.uk/m/?id=14783 تاريخ الاطلاع 15مارس 2015

126) المعارضة تتهم النهضة بالضلوع في عملية الاغتيال.. والجبالي يشكل حكومة تكنوقراط لاحتواء الوضع ،المعارض اليساري بلعيد يسقط قتيلا بأولى حلقات مسلسل الاغتيالات السياسية في

تونس،http://www.yemenat.net/news30955.htmlتاريخ الاطلاع 5مارس2015

127) إعادة التحقيق في اغتيال شكري

بلعيد،http://www.elbilad.net/flash/detail?id=21592 تاريخ الاطلاع 6فيفري 2015

128) توفيق المدني، **تطورات المشهد السياسي التونسي،**

http://www.wahdaislamyia.org/issues/147/tmadini.htm

تاريخ الاطلاع 6افريل 2015.

129) _ خالد بن بلقاسم ، **اغتيال البراهمي...وأد للديمقراطية الناشئة في مهد الربيع العربي؟**

http://ar.qantara.de/content/twns-bd-gtyl-lmrd-mhmd-lbrhmy-gtyl-lbrhmywd-lldymqrty-lnshy-fy-mhd-lrby-lrby

تاريخ الاطلاع 17 افريل 2015

130) تونس تدعو إلى تنسيق أمني مغاربي لاحتواء تكدس الأسلحة الليبية المرزوقي في جولة مغاربية لتفعيل العمل العربي المشترك،07 - 02 - 2012 http://www.djazairess.com/alfadjr/205000، تاريخ الاطلاع 19 افريل 2015

131) تونس تعزز الخيار الجزائري في حل الأزمة الليبية

http://www.alarabiya.net/ar/north africa/algeria/2014/11/06/html.

تاريخ الاطلاع 21 فيفري 2015

132) الجزائر تحذر تونس من عملية تهريب كبيرة للسلاح الليبي عبر الحدود، http://www.djazairess.com/essalam/27394 تاريخ الاطلاع 19افريل 2015

133) قراءة للوضع الاجتماعي والسياسي الراهن في تونس،جانفي 2012، http://permanentrevolution-journal.org/ar/issue1/tunis-socio-economic تاريخ الاطلاع 4 فيفري 2015

134) **تونس-افريكان مانجر**، البارودي: لا انتخابات في ظل استمرار تأزم الوضع السياسي في تونس،

http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=13986 تاريخ الاطلاع 17 سبتمبر 2014

135) [1]إيمان أحمد عبد الحليم، أزمات متصاعدة:مأزق المرحلة الانتقالية في تونس، http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2825.aspx تاريخ الاطلاع 2مارس2015

136) [1]–مجموعة الأزمات الدولية، **الحدود التونسية: بين الجهاد والتهريب، 28 نوفمبر 2013،**

http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/North%20Africa/Tunisia/148-tunisia-s-borders-jihadism-and-contraband.aspc.

تاريخ الاطلاع 10افريل 2014

137) **عبد السلام سكيه،** جماعة أنصار الشريعة صنع حركة النهضة،

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/164988.html

تاريخ الاطلاع 10 جانفي 2015

138) **كمال القصير**، المشهد السياسي التونسي: حسابات الخروج من الأزمة السياسية،

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/20141782911252572.htm

تاريخ الاطلاع فيفري 2014

139) محمد الناصر، الإرهاب يهدد تونس والجزائر ترفض التنسيق مع ميليشيات ليبيا لتامين الحدود ،2013/10/26

،http://www.djazairess.com/alahrar/113175

تاريخ الاطلاع أفريل 2015

140) قوي بوحنية ،الجزائر والانتقال إلي دور اللاعب الفاعل في إفريقيا

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/201412972843923537.htm

تاريخ الاطلاع 19افريل 2015

141) الانسداد السياسي في تونس تنذر بفتح باب يصعب إغلاقه،

http://www.alhakikanews.com/index.php/permalink/4861.htm

تاريخ الاطلاع 5افريل 2014

142) مختار بوروينة، **تونس بين التوتر الأمني والاحتقان السياسي،**

http://omandaily.om/?p=24756 تاريخ الاطلاع 2فيفري 2015

143) خميس بن بريك، المنظمات الراعية للحوار أعلنت عن فشل المفاوضات

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/9/

22/%D8%AA%D8%A3%D8%B2%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D
9%8A-%D8%A8%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3 تاريخ
الاطلاع7جانفي2015

144) وكالة الأخبار الجزائرية، **الجزائر المتمسكة بتسوية الأزمات بالحوار ستدعم المسارات التي باشرتها البلدان المجاورة**،-http://www.aps.dz/ar/algerie/11279 تاريخ
الاطلاع6جانفي 2015

145) الجزائر-تونس:علاقات مدعوة لديناميكية جديدة ،01 فيفري 2014 ،
http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/383
656.html#sthash.wCJ04Q7e.dpuf تاريخ الاطلاع
جانفي 2015

146) سلوي الترهوني ،عبد المالك سلال يؤكد دعم الجزائر للمسار السياسي في تونس،
http://www.tunisien.tn/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF%D8%AF%D8%B9%D9%5%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3
تاريخ الاطلاع 10جانفي 2015

147) الرئيس يبحث مع الباجي قائد السبسي المرحلة الانتقالية في تونس
http://www.djazairess.com/elkhabar/367987
تاريخ الاطلاع 10مارس 2015

148) الاطلاع على مساعي تشكيل حكومة انتقالية في
تونس،http://www.djazairess.com/elmassa/100903 تاريخ
الاطلاع11مارس 2015

149) مقداد إسعاد مستشار سابق للشيخ راشد الغنوشي ، قراءة هادئة في العلاقات التونسية الجزائرية 2013/11/29

150) http://www.elkhabar.com/ar/autres/mousahamat/370260.html#sthash.G9ZjiRpn.dpuf تاريخ الاطلاع فيفري 2014

151) سلال : الجزائر تدعم تونس سياسيا ،امنيا واقتصاديا ،

152) http://el-hourria.com/index.php/watani/item/28706-2014-02-19-57-08-09.html تاريخ الاطلاع 3فيفري 2015

153) **إبراهيم شرقية،لا بد للسبسي أن يتعاون مع الإسلاميين لضمان نجاح المرحلة الانتقالية في تونس،**

http://www.brookings.edu/ar/research/articles/2015/01/09-essebsi-and-islamists-in-tunisia-sharqieh تاريخ الاطلاع 9فيفري 2015

154) نواف إبراهيم،**اتفاق القوى السياسية التونسية على رئيس جديد للبرلمان وانعكاساته على الوضع الداخلي،**

http://arabic.sputniknews.com/arabic.ruvr.ru/2014_12_06/280966119/تاريخ الاطلاع 16 فيفري 2015 .

155) الرئيس السبسي يحسم الوضع السياسي المؤقت في تونس،

http://www.middle-east-online.com/?id=191299

تاريخ الاطلاع 10افريل 2015

156) خديجة البوسالمي، مشاكل التنمية في مناطق الشريط الحدودي في ولاية جندوبة

http://www.turess.com/tap/109226

تاريخ الاطلاع 02 مارس2015

157) رئيس الحكومة التونسية المؤقتة في الجزائر لطلب الدعم السياسي والاقتصادي16 مارس 2011

http://www.islamtimes.org/ar/doc/news/59930/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B

3%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%82%D8%AA%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A.

تاريخ الاطلاع 23 افريل 2015

158) عملية مشتركة ضد الإرهاب علي الحدود الجزائرية التونسية ، http://www .aldjadidonline.com /permalink/44646.html تاريخ الاطلاع 11 افريل 2015

159) معتز سلامة ،التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي 2011 http://www.alarabiya.net/ar/arabic-،2012 studiens/2013/03/09 تاريخ الاطلاع 21مارس2015،ص2

160) فاطمة الزهراء حمادي،**الجزائر تمنح تونس مساعدات مالية وقروضا لتأمين الحدود**،-http://www.al fadjr.com/ar/index.php?news=274091%3Fprintتاريخ الاطلاع11افريل 2015

161) مساعدة مالية لتونس الجزائر تقدم 100 مليون دولار

http://arabic.people.com.cn/31662/7351540.html

تاريخ الاطلاع:23مارس 2015

162) ثلاث اتفاقيات للتعاون المالي بين الجزائر وتونس http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink/17386.html تاريخ الاطلاع2مارس2015

163) فرانسواز ميلّكام، http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/index_fr.htm تاريخ الاطلاع 7افريل 2015

164) اختتام أشغال اللجنة الجزائرية–التونسية

http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/385061.html#sthash.s8dhA3Jw.dpuf تاريخ الاطلاع 26 فيفري2015

165) سلال يؤكد مواصلة الجزائر لدعمها السياسي والاقتصادي لتونس، سبتمبر 2014

http://www.aps.dz/ar/economie/7564%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3 ،

الاطلاع:23أفريل 2015

166) وزيرة التجارة في الجزائر : التهريب أعاق تنمية المبادلات التجارية بين البلدين

http://www.assabahnews.tn/article/87547/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A%D8%A3%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%A7%9%8%9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A8%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A

تاريخ الاطلاع7افريل2015

167) حسان الفطحلي،**اختبار للعلاقة الصعبة بين معسكرين.. والدور الخفي للإسلاميين**

168) تونس في ظل قطبي المشهد السياسي ،

http://assafir.com/Article/1/386151 تاريخ الاطلاع27نوفمبر 2015

169) الانسداد السياسي في تونس تنذر بفتح باب يصعب إغلاقه،

http://www.alhakikanews.com/index.php/permalink/4861.htm تاريخ الاطلاع 5افريل 2014

170) وكالة الأخبار الجزائرية، **الجزائر المتمسكة بتسوية الأزمات بالحوار ستدعم المسارات التي باشرتها البلدان**

المجاورة،-http://www.aps.dz/ar/algerie/11279 تاريخ الاطلاع6جانفي 2015

171) الجزائر-تونس:علاقات مدعوة لديناميكية جديدة ،01 فيفري 2014 ، http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/383656.html#sthash.wCJ04Q7e.dpuf تاريخ الاطلاع جانفي 2015

172) سلوي الترهوني ،عبد المالك سلال يؤكد دعم الجزائر للمسار السياسي في تونس، http://www.tunisien.tn/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%%D8%A4%D9%83%D8%AF%D8%AF%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A%D8%A6%D8%B1%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3

تاريخ الاطلاع 10جانفي 2015

173) الرئيس يبحث مع الباجي قائد السبسي المرحلة الانتقالية في تونس http://www.djazairess.com/elkhabar/367987

تاريخ الاطلاع 10مارس 2015

174) الاطلاع على مساعي تشكيل حكومة انتقالية في تونس،http://www.djazairess.com/elmassa/100903 تاريخ الاطلاع11مارس 2015

175) مقداد إسعاد مستشار سابق للشيخ راشد الغنوشي ، قراءة هادئة في العلاقات التونسية الجزائرية 2013/11/29

176) http://www.elkhabar.com/ar/autres/mousahamat/370260.html#sthash.G9ZjiRpn.dpuf تاريخ الاطلاع فيفري 2014

177) سلال : الجزائر تدعم تونس سياسيا ،امنيا واقتصاديا ، http://el-hourria.com/index.php/watani/item/28706-2014-09-08-19-57-02.html تاريخ الاطلاع 3فيفري 2015

178) نواف إبراهيم،**اتفاق القوى السياسية التونسية على رئيس جديد للبرلمان وانعكاساته على الوضع الداخلي،**
http://arabic.sputniknews.com/arabic.ruvr.ru/2014_12_06/2
80966119/تاريخ الاطلاع 16 فيفري 2015

179) **مدلسي: "لقاءات الجزائر–تونس قبل نهاية السنة للخروج بآليات تنمية وتأمين الحدود المشتركة"**–http://www.elmassar
ar.com/ara/permalink/22101.html#ixzz3ZTwn5OZVتاريخ الاطلاع6افريل 2015

180) يوسفي وسفير تونس بالجزائر مع تنمية المناطق الحدودية،
http://www.essalamonline.com/ara/permalink/37361.html#ix
zz3ZTw6bPx2 تاريخ الاطلاع 2 افريل 2015

181) **الشريط الحدودي بالطارف يكتسي حلة جديدة،**

182) –http://www.sawt
alahrar.net/ara/milafet/ropotage/24364.htmlتاريخ الاطلاع12ماي2015

183) [1]-اتفاق جزائري تونسي على إطلاق مشاريع تعاون و شراكة و تعزيز مكافحة التهريب وتأمين الحدود،-http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09
10-33-20/2014-08-23-11-15-15/4834-2015-03-08-23-49-20،تاريخ الاطلاع10مارس2015

[1]–Attali Jacques. Demain qui gouvernera le monde ? Paris, .i
Fayard, 2011, 418 p. تاريخ الاطلاع 6ديسمبر 2014

184) **لقاء تشاوري حول التنمية المشتركة للمناطق الحدودية (توزر–الوادي)،**
http://www.altahrironline.com/ara/?p=162301 تاريخ الاطلاع 6 مارس2015

185) واليا سوق أهراس والكاف يتفقان على تنمية الشريط الحدودي،
http://www.eldjazaironline.net/home/index.php?option=com_k2&view=item&id=5355:%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%83D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%81%D9%82%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D9%8A&Itemid=730
تاريخ الاطلاع 14ماي 2015

186) امين الساسي ،في لقاء جمع والي سوق أهراس بوالي الكاف التونسية:التركيز على بعث سبل التعاون في مجال التنمية بين المناطق الحدودية،
http://www.altahrironlin .com/ara/ ?p=161234
تاريخ الاطلاع 11 مارس 2015

187) عراقيل على صادرات الجزائر نحو تونس
http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/425623.html#sthash.ytwuQOR9.dpuf تاريخ الاطلاع 26فيفري 2015

188) سمية يوسفي، اتفاق تفاضلي لصالح تونس في ظلّ غياب إنتاج وطني
http://www.elkhabar.com/ar/politique/384747.html#sthash.D6Lyo9Ol.dp
تاريخ الاطلاع26فيفري2015

189) **الظاهرة باتت تهدد استقرار الجزائر،مافيا التهريب تصعّد نشاطها على الحدود الجزائرية–التونسية،**
http://elraaed.com/ara/watan/43360%E2%80%8E%D9%85%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D9%91%D8%AF%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%B7%D9%87%D8%A7%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%AC%8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9.html#ixzz3ZlAPl7dc تاريخ الاطلاع 25 افريل 2015

190) ***زكريا حسين،الأمن القومي،***

http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml

تاريخ الاطلاع 15افريل 2015

191) مفهوم القوة في العلاقات الدولية، http://ikhlef.yolasite.com تاريخ الاطلاع:23افريل2015

192) "الربيع العربي" مكن الإرهاب من "زيادة " تأثيره و قوته المادية في المنطقة، http://www.mae.gov.dz/news_article/2246.aspx تاريخ الاطلاع:12 اكتوبر 2014

193) تونس: مقتل 14 جنديا في أسوأ حادثة في تاريخ الجيش وإعلان الحداد 3 أيام،http://www.raialyoum.com/?p=123045 تاريخ الاطلاع 2فيفري 2015

194) إرهابيون" يقتلون 14 جنديا في أسوأ حادثة في تاريخ الجيش التونسي،http://www.azamn.com/?p=119536 تاريخ الاطلاع 2فيفري 2015

195) من هي كتيبة عقبة بن نافع وما هي أبرز عملياتها في تونس؟!،http://www.hakaekonline.com/?p=73115 تاريخ الاطلاع 12 ديسمبر 2014

196) الإرهاب يضرب تونس.. حادث "باردو" يدق ناقوس الخطر

http://elbadil.com/2015/03/19/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B6%D8%B1%D8%A8%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%7%D8%AF%D8%AB%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%AF%D9%82%D9%86%D8%A7%D9%82%D9%88/

تاريخ الاطلاع 1ماي2015

197) تفاصيل حادث متحف باردو في تونس.. العبيدي والخشناوي هاجما المنطقة الأكثر أمانًا.

http://elyomnew.com/news/world/2015/03/19/12082.

تاريخ الاطلاع4ماي 2015

198) إقالة ستة من كبار القادة الأمنيين في تونس بعد حادث باردو، http://www.alhayat.com/Articles/8212213، تاريخ الاطلاع 5ماي 2015

199) تقرير بحثي حول تهريب الأسلحة الصغيرة بين تونس وليبيا يكشف رادارات بشريّة تضمن التحكم في تحركات الإرهابيين بين تونس والجزائر، http://www.altahrironline.com/ara/?p=9000

تاريخ الاطلاع فيفري 2015

200) انتشار مخيف للسلاح الليبي على الحدود الجزائرية ، http://www.el-hourria.com/index.php/watani/item/29259-2014-09-17-19-15-38.html

تاريخ الاطلاع 4افريل 2015

201) محمد بسيوني عبد الحليم ، شبكات الإرهاب والسلاح علي الحدود الليبية التونسية

http://www.rcssmideast.org/Article/3321/%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-#.VWod1o73RMg.

الاطلاع 5ماي 2015

202) ورقة بحثية حول واقع الإرهاب في تونس

http://www.csdscenter.com/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D8%A9%D8%AD%D9%88%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%D8%7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%-%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-3/،

تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

203) الرئيس التونسي يزور الجزائر،

http://www.ambdz.tn/Actualites/ar/Le%20president%20Bouteflika%20s%20entretient%20avec%20son%20homologue%20tunisien_vAr.php

تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

204) بعد الدستور.. تونس تُعمّق انخراطها في مكافحة الإرهاب

http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9%D9%88%D8%AA%D8%B%D8%A7%D8%A4%D9%84%D8%A7%D8%AA_%D8%A8%D8%B9%D8F%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%86%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%87%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8/37897062

تاريخ الاطلاع 16 افريل 2015

205) تنسيق أمني بين الجزائر وتونس في مواجهة المجموعات الجهادية، http://24.ae/Article.aspx?ArticleId=18421 تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

206) تنسيق بين تونس والجزائر بعد كشف شبكات للقاعدة /http://archive.arabic.cnn.com/2012/Tunisia/12/25/tunisa.algeria تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

207) رئيس الجمهورية يستقبل وزيرا الداخلية الجزائري، http://www.turess.com/attounissia/77796 تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

208) وزير الداخلية الجزائري يتحدث عن التنسيق الأمني مع تونس ،-http://tounes darna.net/?p=3827 تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

209) علي العريض: أمن الجزائر وتونس هو أمن مشترك، http://www.djazairess.com/djazairnews/54681 تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

210) دوافع التعاون الأمني بين الجزائر وتونس؟، http://www.elmouhim.net/?p=1088187 تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

الجزائر تقول إن التنسيق الأمني مع تونس يجري بصورة جيدة، http://www.alquds.co.uk/?p=74377 تاريخ الاطلاع 14افريل 2015

211) مصطفى القلعي ، المشاكل والتحديات الإقليمية لتونس
http://www.alarab.co.uk/?id=29563، تاريخ الاطلاع 16 افريل 2015

212) اتفاق تعاون عسكري وأمني بين الجزائر وتونس لمكافحة الإرهاب
http://elraaed.com/ara/watan/62033%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%88%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%88%D8%AA%D9%88%D9%6%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8.html
تاريخ الاطلاع 15افريل 2015

213) الجزائر–تونس: إعلان عن قرارات في مجال التعاون الأمني و الإقتصادي
http://www.ambdz.tn/Actualites/ar/1_vAr.php، تاريخ الاطلاع 18افريل 2015

214) اتفاق امني وعسكري تونسي جزائري لمواجهة الإرهاب ،
http://www.transparentsham.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1468:2014-07-23-22-42-17&catid=1:arab&Itemid=22 تاريخ الاطلاع 17 افريل 2015

215) التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس سيمكنهما من القضاء على الإرهاب
http://www.mae.gov.dz/news_article/2839.aspx، تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

_ وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة: التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس سيمكن من القضاء على الإرهاب ، –http://www.sawt alahrar.net/ara/permalink/22928.html، تاريخ الاطلاع 15 افريل 2015

ملخص

ونستنتج ممّا سبق علي أن العلاقة بين الجزائر وتونس من عام 2011 إلي 2014 تميزت بالدعم والتعاون علي جميع الأصعدة التي منها الأمنية والسياسية والاقتصادية ويد هذا الدعم القوي لتونس لترسيخ و خدمة القيم الأساسية للأمن القومي الجزائري وليس ضدّ القيم المركزي للأمن الجزائري ، وانعدام التنمية يصبح تهديد أمني مباشر علي الأمن القومي لكلي البلدين ، والتعاون الثنائي كان مبني علي المصلحة المتبادلة في ظل مبدأ أمن تونس من أمن الجزائر وأمن الجزائر من أمن تونس

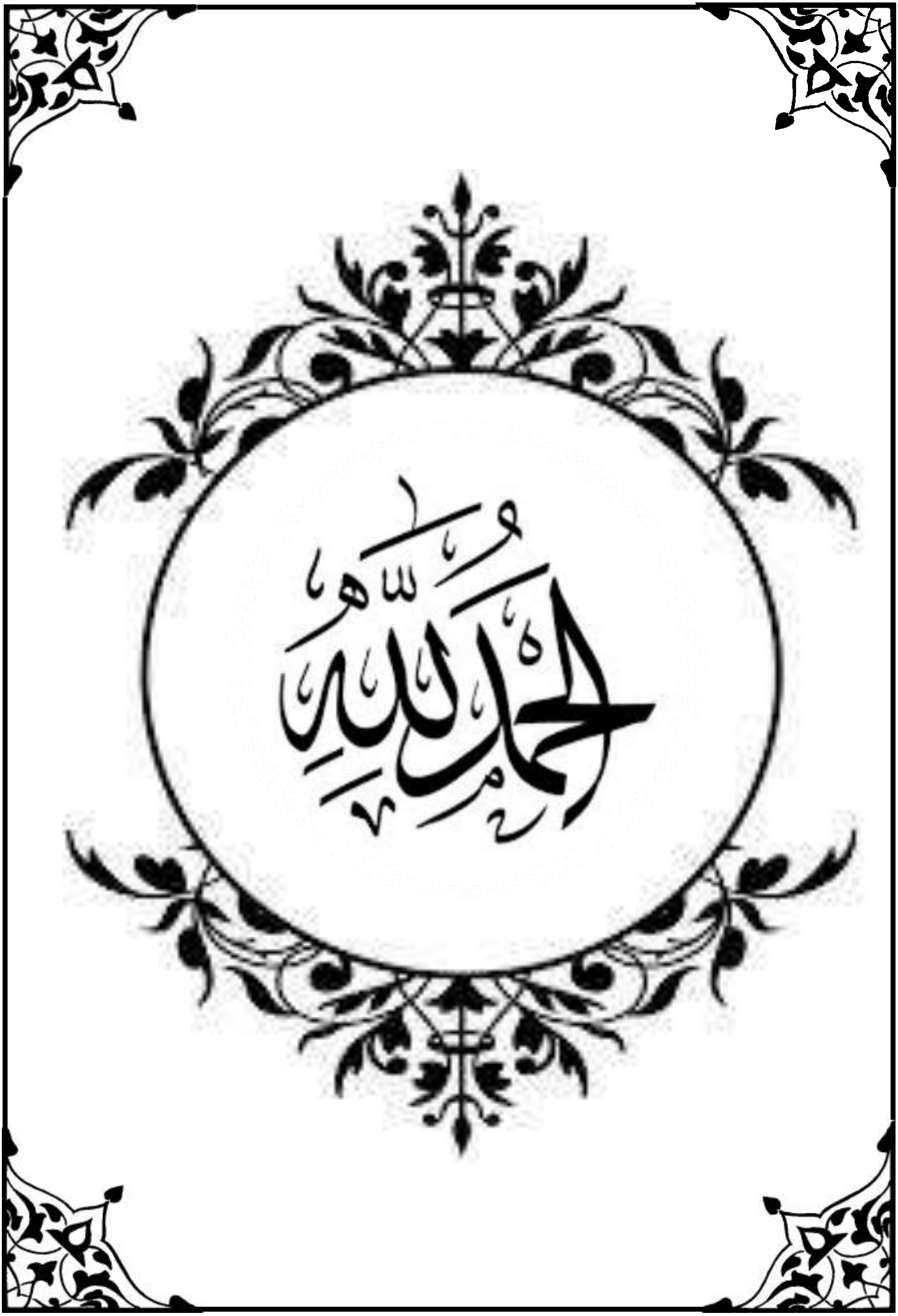
الحمد لله